2419 → 2434

Distr:
GENERAL

E/ESCWA/SD/1997/5
8 July 1997
ORIGINAL: ARABIC

معهد
التخطيط القومي

ادارة خدمات الدعم
والإدارة من اجل التنمية

برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا

2000
Library & DOCUMENT SECTION

وقائع ورشة العمل حول

التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة

بحوث ومناقشات ورشة العمل التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمم المتحدة
القاهرة، ١٤-١٩ أيار/مايو ١٩٩٥

سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (٧)

الامم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٧

97-0448

تمهيد

تشكل بحوث ومناقشات ورشة العمل حول "التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة"، التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمم المتحدة، في القاهرة خلال فترة ١٤-١٩ أيار/مايو ١٩٩٥، باكورة أنشطة المشروع الذي تنفذه الإسكوا بالتعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يتعلق بتقديم "المساعدة التحضيرية الإقليمية للجهود الوطنية لتعزيز التنمية البشرية المستدامة".

ويتمثل الهدف التنموي لهذا المشروع في وضع مفهوم التنمية البشرية المستدامة موضع التنفيذ، عبر دعم الجهود الوطنية الرامية الى تبني وتطبيق مفهوم ومنهجية التنمية البشرية المستدامة.

وينبثق عن هذا الهدف التنموي ثلاثة أهداف فرعية هي:

(أ) دعم الجهود الوطنية الخاصة بالتنمية البشرية المستدامة، وإيجاد آلية لنقل التجارب والمعلومات الخاصة بهذا المجال على المستويين الوطني والإقليمي؛

(ب) المساهمة في نقل التجارب الناجحة للتنمية البشرية المستدامة، والتطوير النظري لمفهوم ومنهجية التنمية البشرية المستدامة؛

(ج) وضع الاستراتيجية العربية للتنمية البشرية المستدامة، وبلورة برنامج تنفيذي لهذه الاستراتيجية.

وقد جاء عقد ورشة العمل تنفيذاً للنقطة (ب) أعلاه، إذ تم التركيز خلالها على عرض "التجربة المصرية في إعداد تقرير وطني حول التنمية البشرية المستدامة"، علماً بأن جمهورية مصر العربية كانت قد شرعت منذ ١٩٩٤ بإصدار تقرير سنوي حول التنمية البشرية. كذلك عرضت، خلال الورشة، دراسات تناولت مفهوم التنمية البشرية المستدامة والطرق الإحصائية لقياسها، كما عرضت بعض التجارب العربية لإعداد تقارير وطنية حول التنمية البشرية المستدامة.

وشارك في ورشة العمل ٦١ مندوباً مثلوا مؤسسات حكومية ومنظمات أهلية ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٦ بلداً عربياً.

وركزت استنتاجات الورشة على طبيعة الجهد الجماعي المطلوب في إعداد تقارير التنمية البشرية، ودعت الى اشراك المسؤولين العاملين ضمن الأجهزة الحكومية والمنظمات الأهلية ومراكز البحث العلمية المعنية بقضايا التنمية البشرية المستدامة في عملية إعداد هذه التقارير.

كذلك ركزت الاستنتاجات على ضرورة إيلاء الأهمية اللازمة لإنشاء قواعد البيانات الاحصائية، ومراعاة النواحي النوعية المرتبطة بقضايا التنمية البشرية المستدامة التي فيها، مثلاً، نوعية التعليم، ونوعية المشاركة الشعبية، والكلفة الاجتماعية، وكيفية إدخال الأبعاد الثقافية والبيئية في التنمية.

وإننا إذ نضع بحوث ومناقشات هذه الندوة بين أيدي المهتمين بتحضير تقارير وطنية حول التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، نأمل أن تساعدهم مداولات هذه الورشة في عملهم، وأن يجري التوصل الى تحضير تقرير عربي موحد واستراتيجية عربية للتنمية البشرية المستدامة، والله الموفق.

المحتويات

الصفحة

تمهيد ..... ج

القسم الأول: **التنمية البشرية المستدامة: بعض القضايا الرئيسية في المفهوم والقياس**..... ١

الموضوع: التأصيل الفكري لمفهوم التنمية البشرية ومعالجته في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المحاضر: اسماعيل صبري عبدالله..... ١
المناقشة: ٤

الموضوع: المؤشرات القطرية والقومية للتنمية البشرية
المحاضر: محمد محمود الإمام..... ١١
المناقشة: ٢١

الموضوع: مؤشر نوعية الحياة: المدلول والبيانات
المحاضر: نادر فرجاني..... ٢٧
المناقشة: ٣٠

الموضوع: التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون
المحاضر: جورج القصيفي..... ٣٦
المناقشة: ٣٩

الموضوع: المؤشرات والقياس في مجال التنمية البشرية
المحاضر: علي نصار..... ٤٩
المناقشة: ٥٣

الموضوع: نهج جديد متكامل للتنمية البشرية المستدامة من خلال وضع استراتيجية وطنية لتهيئة الاقليم والتنمية
المحاضر: نجاة خنتوش..... ٥٩
المناقشة: ٦٢

المحتويات (تابع)

الصفحة

القسم الثاني: التجربة المصرية في إعداد التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستدامة ٦٨

الموضوع: تجميع وتنسيق البيانات، قياس التفاوتات الإقليمية
المحاضر: عبدالفتاح ناصف ٦٨
المناقشة: ٧٢

الموضوع: تجربة الصندوق الاجتماعي في دعم التنمية البشرية
المحاضر: حسين الجمّال ٧٨
المناقشة: ٨١

الموضوع: تصميم قواعد البيانات والارتباط بشبكات المعلومات الملائمة للتنمية البشرية
المحاضر: حسن شحاته ٨٨
المناقشة: ٩٢

الموضوع: الأثر المجتمعي لإصدار تقرير التنمية البشرية المصري
المحاضر: محمود الشريف ١٠٠
المناقشة: ١٠٢

الموضوع: التجربة المصرية في إعداد تقرير التنمية البشرية: الجوانب التحليلية
المحاضر: عثمان محمد عثمان ١٠٨
المناقشة: ١١٠

الموضوع: دور المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم المبادرات القطرية للتنمية البشرية: التجربة المصرية
المحاضر: سهير قنصوه ١٢٠
المناقشة: ١٢٢

المحتويات (تابع)

الصفحة

القسم الثالث: عرض موجز للجهود الوطنية العربية لإعداد تقارير التنمية البشرية المستدامة ١٣١

الموضوع: التجربة التونسية
المحاضر: الحبيب الشغال ١٣١

الموضوع: التجربة الفلسطينية
المحاضر: خليل نخله ١٣٣

الموضوع: التجربة اللبنانية
المحاضر: آنا منصور ١٣٤

الموضوع: التجربة المغربية
المحاضر: خديجة عبداللاوي ١٣٥

الموضوع: التجربة العراقية
المحاضر: طالب العقابي ١٣٦

المناقشة ١٣٧

الاستنتاجات الرئيسة والمقترحات ١٤٢

المرفقـات

١- دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساندة الأجهزة الوطنية في وضع مفهوم التنمية البشرية المستدامة في إطار قابل للتنفيذ في الواقع المصري ١٤٥

٢- عجلة التنمية البشرية ١٤٦

٣- حوار السادة المحافظين حول قضايا التنمية البشرية المتواصلة في محافظات مصر ١٤٧

ملخص التوصيات ١٤٩

٤- قائمة بأسماء المشاركين ١٥٣

القسم الأول

التنمية البشرية المستدامة: بعض القضايا الرئيسية في المفهوم والقياس

الموضوع : التأصيل الفكري لمفهوم التنمية البشرية، ومعالجته في تقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي.

المحاضر: اسماعيل صبري عبدالله

أفلح برنامج الأمم المتحدة الانمائي، من خلال تقرير التنمية البشرية، في إسماع صوته لكل المهتمين بالقضايا التنموية في العالم. ولقد ركز التقرير على أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، القائمة على فرضية الأثر التساقطي للنمو، لم تنجح في التخفيف من حدّة الفقر في العالم الثالث. وفي السنوات الأخيرة أعيد الاعتبار لعناصر الانتاج الثلاثة : الطبيعة، والعمل، ورأس المال. لقد اهتمت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية برأس المال ، الذي اعتبر العنصر الأكثر ندرة، في حين افترضت أن العمل متوفر بكثرة، واعتبرت الموارد الطبيعية مورداً لا ينضب. وأثبتت الدراسات الأخيرة سذاجة هذه النظرة، واكدت الترابط بين البيئة والانسان والانتاج المادي، ونتج عن ذلك نشوء مفهوم التنمية المطردة. وهنا الفت النظر الى اني أفضل استخدام تعبير المطردة بدل المستدامة أو المستديمة ، لأن اللفظ عربي ويفيد معنى الدفعات المتجددة في مسار التنمية. وسأستخدم في مداخلتي هذا المصطلح.

إن كلاً من المجتمع والفرد غير قابل للتجزئة. وحين نتكلم عن مكوّنات التنمية، يجب أن يشمل ذلك مكوناتها الثلاث: الطبيعة، والناس، والانتاج، التي تقابل عناصر الانتاج الثلاثة (الطبيعة، العمل، رأس المال).

لقد حاولت إقناع فريق نيويورك ، ولم أنجح، بضرورة كشف الصلة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية. فهذه الصلة موجودة ومعترف بها، ولكنها بحاجة الى قياس مختلف. والمعنى الاقتصادي للتنمية البشرية هو زيادة انتاجية عنصر العمل، (وزيادة معدل الانتاجية السنوي)، وليس زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وهذا هو محور التنافس بين اقطاب الاقتصاد العالمي اليوم. ففي مصر يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٦٠٠ او ٦٥٠ من الدولارات. وعندما نتحدث عن مجتمع الكفاية والعدل في ظل هذا المستوى من الانتاجية، فإن هذا يعني توزيع الفقر، في حين ان المطلوب توزيع مستوى معيشة أفضل لأوسع عدد ممكن من السكان. والتنمية البشرية تحتاج الى زيادة الانتاج والانتاجية لتوفير المصادر التي ستمول كل عمليات التنمية الاقتصادية.

والمشكلة في المقاربة الاقتصادية الأُحادية الطابع تكمن في محاولة العلوم الاقتصادية التشبه بالعلوم الفيزيائية من حيث الدقة، دون أن تمتلك مقوماتها وأدواتها. فالاقتصاد يقيس ظواهر غير دقيقة، فيها عنصر بشري وإرادي. وثمة قصور في محاولة فرض استخدام العلاقات السعرية، وتقنيات الاقتصاد التطبيقي (سوق ومرونة سوق، وعرض وطلب..الخ.)، في دراسة عنصري البيئة والعمل. ونحن في العالم الثالث لدينا افكار عن امكانية بلوغنا مستوى معيشة شبيه باوروبا، وهذه الافكار ليست سوى وهم كبير، إذ أن الدول الاوروبية، رغم ثرائها، لايزال فيها عدد كبير من الفقراء، كما أن عدد المهمشين فيها يتزايد بفعل التحول الحاصل في نظم التأمينات الاجتماعية، وتنامي البطالة..الخ. وهذاالترابط بين مختلف ابعاد مفهوم التنمية البشرية هو ما يهمنا بالدرجة الأولى في العالم الثالث، ونحتاج الى تحديده وقياسه من خلال منهجيات الاقتصاد الرياضي.

وفي أوروبا حلول مطروحة، منها، مثلاً، تخصيص حد أدنى من الدخل لكل مواطن سواء كان يعمل أو لا يعمل، او خفض ساعات العمل بحيث يؤدي ذلك الى تقلص البطالة. ويثير هذا الحل الأخير استياء العمال الذين يعترضون على انخفاض اجورهم بسبب تقلص ساعات العمل. وهذه الحلول تلقى ترحيب التيارات البيئية التي تدعو الى تقليص النمو المادي في الدول المتقدمة باعتباره ضرورة للحد من التلوث وتبديد الموارد، والى التركيز على نوعية الحياة عوضاً عن الأنماط الاستهلاكية الحالية.

أما في بلادنا فتختلف الامور. فرأس مالنا الأساسي هو القوى البشرية ، شرط ان تتطور معارفها ومهاراتها بشكل مستديم، وأن توظّف هذه المهارات في المجتمع. والدولة، في بلادنا، تنفق على تعليم الاجيال مجاناً حتى التخرج من الجامعة، ولكن عدم توفر فرص العمل يعني تحميل المجتمع والدولة والاقتصاد القومي عبء هذا الانفاق الذي لا ينتفع منه فيما بعد.

كيف نتعاطى مع إحصاءات الطاقة البشرية؟ لنأخذ التعليم مثالاً. فاحصاءات وزارة التربية تشير الى ان نسبة الاستيعاب في المدارس الابتدائية هي ٩٨ في المائة! وهذا غير ممكن، وإلا لما كان عندنا هذا العدد من الأميين اليوم. واقعيا، نسبة الاستيعاب هي حوالي ٨٠ في المائة بالنسبة الى الذكور، وهي، بالنسبة الى الإناث أقل من ذلك بكثير، مما يجعل النسبة الموحدة حوالي ٧٠ في المائة. وينسحب الامر نفسه على احصاءات قطاع الصحة. لقد حاولت، طوال ١٠ سنوات، معرفة الانفاق الاجتماعي على الصحة، ولم أستطع. والادهى من ذلك، اننا لانعرف بالتحديد عدد الأطباء والطبيبات في مصر.

وليست لدينا معطيات دقيقة عن واقع التنمية في بلادنا. نحن نضع أرقاما غير دقيقة، ونرسلها الى نيويورك، ثم تعود الينا في التقرير العالمي فنتبناها وهي غير دقيقة أصلاً، ومصدرها نحن. هذا نقد ثان للتقرير العالمي.

وثمة نقطة ثالثة تتعلق بالضغوط السياسية التي يتعرض لها الفريق العامل في التقرير. فدول العالم الثالث مارست ضغوطا كبيرة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي لا يدخل قضايا حقوق الانسان ضمن مؤشراته. وأُلزم فريق العمل بتخفيف لهجته ازاء قضايا الحريات السياسية، رغم ان مفهوم التنمية البشرية يحتوي أبعاداً مادية وأخرى غير مادية، كالحريات السياسية، والمشاركة في صنع القرار وحقوق الانسان. وانني، شخصيا، ارى انه في الامكان جمع كل الاحتياجات غير المادية تحت عنوانين رئيسيين، الأول هو تحقيق الذات، أي احساس الانسان بانه قد نجح في تحقيق شيء مفيد؛ والثاني هو ما أسميه بالعربية "الألفة"، اي الإحساس بالوجود والمشاركة مع الجماعة، وهما شرطان ضروريان للإحساس بتحقيق الذات ايضا.

هذه القضايا لا يمكن قياسها بشكل مادي. ومسألة "الدافعية" أساسية جدا. العالم المعاصر مفتوح ومتواصل. ووسائل الاعلام تسهم في تعريف سكان العالم، ومن ضمنهم الفقراء، بمستوى معيشة الآخرين وخلق التوقعات لدى الجميع.

والسؤال هو: كيف ندفع العامل الى زيادة انتاجيته وعمله؟ لقد عرفنا في مصر تجربتين كبيرتين اثناء بناء السد العالي واثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. مستوى الأداء والتنظيم المصري كان مرتفعا جدا. وخلال حرب تشرين الأول/أكتوبر لم تحدث جرائم في مصر. الدافعية رفعت كفاءة أداء الناس في كل المجالات. لذا يمكن القول اننا لوشئنا تحقيق مستويات أعلى من التنمية البشرية فإنه ينبغي الاهتمام بهذه الجوانب التي ليست لها تكلفة مادية. وهذا يعني ان الحرية والديمقراطية ضروريتان للتنمية؛ ففي ظل مناخ كهذا يكون الناس اكثر استعدادا للتضحية والعمل.

وتقرير التنمية البشرية لا يتعرض لهذه القضايا للأسباب التي أشرت اليها. ولكن التقرير الوطني ينبغي أن يقوم بذلك.

وقضية تقليص الإنفاق على التسلح الوارد في التقرير العالمي أمر صحيح. ولكن ثمة خصوصية تتعلق بالأمن القومي العربي، ولذلك يجب اعتماد صيغة مميزة لهذا المبدأ تقوم على عنصرين: الأول، ترشيد نفقات الدفاع بحيث تكون أكثر فاعلية وأقل حجماً؛ والثاني، ربط النشاط العسكري بالحياة المدنية. فعلى سبيل المثال، لا يعقل ان يدخل الفلاح الأمي الى الخدمة العسكرية ويخرج دون ان يتعلم القراءة والكتابة او مهنة جديدة ما.

وأخيراً أعود الى نقطة الانطلاق الأساسية. عندما نناقش قضايا التنمية البشرية المطّردة فإن علينا مناقشة القضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ولكن المعيار الاساسي للتقدم هو تعظيم انتاجية العمل. وطالما استمر التدني في انتاجية العمل، فإن أداءنا سيبقى ضعيفا. لقد قامت تجربة الدول الآسيوية الناجحة على الاهتمام بالطاقات البشرية. ونحن عندنا عدد كبير من السكان، وقوة العمل كبيرة، إلا أن استراتيجية التنمية في بلادنا تهمل تنمية قدرات النشر. لذلك يصبح الناس عبئاً على التنمية يشدونها الى الوراء، بدل أن يتعلموا بشكل جيد ويعملوا بشكل جيد ليصبحوا وسيلة تقدم وتنمية وليس العكس.

المناقشة

عبدالله الدردري

تحدثت عن الترابط بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية. وشددت على اعتبار زيادة انتاجية العمل بمثابة المعيار الأهم. سؤالي هو: هل أن العلاقة بين زيادة الانتاجية والتنمية الاقتصادية تلقائية ، أم لا بد من تحضير المؤسسات التي تستوعب زيادة الانتاجية وتحولها التي تنمية؟

اسماعيل صبري عبدالله

التنمية عملية تحول في المجتمع، في سلوكه وقيمه. وهذا الأمر لا يتم بقانون، ولا بتغيير في الدستور، ولابقرار اداري. التنمية لا تتم إلا بوجود ناس يعرفون ماذا يريدون، ناس معارفهم العلمية متقدمة، ويعملون على نشر هذه المعارف من أجل خلق رأي عام مستنير. فالأمور ليست تلقائية، ولا جزئية، بل يلزم تكوين مجمل البيئة المناسبة للتنمية التي تجعل الترابطات بين العوامل المختلفة فاعلة ومساهمة في التنمية.

سعد الدين جاد الله

أشرت في المداخلة الى موضوع الدافعية. عندنا مشكلة هنا. كيف نخلق الدافعية لدى المواطن؟ المكاتب الحكومية مزدحمة بالموظفين الذين لا يفعلون شيئا، والكثير من الاشخاص حصلوا على معارف علمية ولكنهم لا يعملون بسبب عدم وجود الدافع الى ذلك. وأنا أميز هنا بين الدافع MOTIVE وبين الحافز INCENTIVE. فكيف السبيل الى تنمية الدافع الى زيادة الانتاجية؟

مفتاح المسألة أن نطرح على أنفسنا السؤال التالي: كيف نتصور بلدنا عام ٢٠٢٠ على سبيل المثال؟ واذ اطرح هذا السؤال في مصر، لا يمكنني ان اتصور مستقبل مصر بعد ٢٥ سنة بمعزل عما يحصل في الدول العربية الاخرى. وبهذا المعنى فإن طرح موضوع الوحدة العربية يعني انها وليدة حاجة وسياق من الجهد التنموي المشترك لكي تتوفر في بلداننا قاعدة مستقرة لتنمية مطردة. فالتنمية لاتعني سد حاجات البلد او حاجات الناس، اليومية.

لماذا لا ينتج الناس في الادارات؟ المشاركة مفتاح أساسي هنا. إذا تمت تلبية حاجات الناس دون مشاركتهم، فستتشكل مجموعة من المنتفعين حول مراكز القوى. لا بد من أن يقوم الناس انفسهم بالتفكير والعمل لحل مشكلاتهم، وأن يشاركوا في إنجاز المشاريع التي يستفيدون منها.

بالطبع عندنا مشكلة كبيرة في هذا المجال، الروح الجماعية ضعيفة جدا. وهذا ناتج عن غياب الديمقرطية او ضعفها. ان قضايا مثل حرية تكوين الاحزاب، والتداول السلمي للقيادات..الخ، ضرورية من اجل التنمية. انتاجية "العبد" هي اقل انتاجية عرفها تاريخ البشرية. وزيادة الانتاج والانتاجية تحتاج الى اشخاص يؤمنون ان ذلك مفيد للبلد، ومفيد لهم، بمعنى ان اجرهم سيزداد، وان قدرتهم على تعليم اولادهم تتحسن، وان إمكانية الترقي الاجتماعي مفتوحة أمامهم ..الخ.

مشكلة الديمقراطية لا تقتصر على الحكومات، بل تطال المجتمع أيضا. وقد شاهدنا نماذج لذلك في اداء المؤسسات النقابية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى التي تفتقر، هي أيضا، الى الممارسة الديمقراطية. لا بد من ان يشعر الفرد بأنه ينتمي الى سلسلة من التجمعات ابتداء من الأسرة، مروراً بالقرية أو الحي، فالوطن؛ وايضا بأن له صوتا في هذه التجمعات، وأنه يمتلك الحق في ممارسة الانتخابات، وأن يدفع الضريبة، ويراقب، ويحاسب في الانتخابات. انها مسألة حياة المجتمع كله وليست مسألة دستور او قرار سياسي.

إن حاجتنا الى الديمقراطية أكبر من حاجة أوروبا اليها. نحن نريد تحقيق التنمية في ظروف اصعب من ظروف أوروبا التي سبقتنا بأشواط وفي ظروف مناسبة. وليس صحيحا القول ان الديمقراطية ترف في مثل ظروفنا. ان الهند التي يبلغ متوسط الناتج المحلي الفردي فيها نصف ما هو عليه في مصر، استطاعت أن تحقق مستويات عالية من التنمية من خلال التجربة الديمقراطية التي تعيشها، وقبولها بتداول السلطة، وممارسة الشعب للرقابة على السلطة. في حين ان جارتها باكستان التي اعتمدت خيارا غير ديمقراطي، انقسمت، وقام فيها حكم عسكري، ولم تحقق معدلات عالية من التنمية.

نبيل نوفل

في بدايات إعداد تقرير التنمية البشرية العالمي، تم التشديد على مسألتي الديمقراطية والمشاركة السياسية باعتبارهما من مكونات التنمية ومؤشراتها الأساسية. وقد تراجع هذا الاهتمام الدولي تحت ضغوطات حكومات العالم الثالث. الى أي مدى روعي هذا العنصر في التقرير المصري، والى أي حد يمكن تطويره في التقارير التالية؟

اسماعيل صبري عبدالله

هذا السؤال يرتبط بعمل محدد مطروح عليكم الآن. الذي استطيع قوله بهذا الصدد انها كانت المحاولة الأولى، وانها تحددت باعتبارت كثيرة منها الوقت. اعتقد ان التقرير القادم سيكون افضل، وسيتضمن الجوانب التي اضطر معدّو التقرير الى تأجيلها للاعتبارات التي ذكرتها.

رضا زطال

الربط بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية يتطلب توفر رأسمال مادي ورأسمال بيئي ورأسمال بشري. السؤال: هل هناك موقع لرأسمال ثقافي- تاريخي، مختلف من قطر لآخر، يعوّض اتهامنا بالابتعاد عن الديمقرطية وحقوق الانسان؟ وهل يمكن اعتبار هذا الرأسمال الثقافي- التاريخي ركيزة للتنمية؟

اسماعيل صبري عبدالله

التاريخ لا يعيد نفسه، وأي اعتقاد بأن بامكاننا التخلص من مشاكلنا بالعودة الى عهد ذهبي سابق هو وهم خالص، إذ لا رجوع الى الوراء إطلاقا.

طبعا لكل انسان انتماؤه وهويته الحضارية، ومن حقه الدفاع عنها. آنا اؤيد ذلك، واعتقد ان تراثنا التاريخي فيه الصالح والطالح. وليس كل من ألّف كتاباً في الاسلام واللغة العربية يستحق ان نتبناه وندافع عنه. ابتداء من القرن الحادي عشر بدأ المجتمع العربي في الميل نحو الانطواء، وانعدام التجديد، والتمسك بالشكليات وإضفاء القدسية على بعض القيم. وكان هذا موقفا دفاعيا من جانب العرب بسبب تراجع حيوية الحضارة العربية. سوف تجد في التراث مواقف تشجع الاتكالية القدرية. هذه مثلا قيمة لا تساعد في التنمية. وتجد ايضا فيه رفض الرهبنة، والدعوة الىالعمل كاننا نعيش أبدا، وهذه قيم تحفز التنمية.

نحن الآن نعيش مرحلة انتكاس حضاري، لا نستطيع مواجهة العالم المعاصر ونحن نستورد كل حاجاتنا منه. عندما تتكون لدينا قاعدة لانتاج معرفي ومادي، سيختلف الأمر كثيرا. وأنا انتقد بشدة محاولات تقليد الغرب. مثلاً تعميم متوسط الاستهلاك المادي للمواطن الاميركي على البشرية غير ممكن لأن موارد الارض كلها لا تكفي لذلك. نمط الاستهلاك السائد عندهم فيه هدر وتبديد للموارد.

إذا كنا نعتقد ان كل الناس متساوون حقاً، وهم كذلك، فعلينا أن ننهض ونغير ما في أنفسنا دون تقليد أحد. آنا ضد النماذج في التنمية. كل دولة أو أمة لديها خصوصيتها، ولديها دوافع نفسية ووجدانية خاصة بها، ويجب ان تستخدم في تحقيق التنمية.

نائلة الباهي

عندي سؤالان: الأول كيف نقوم بتخطيط صحيح للتنمية في ظل الارتباك الذي يسود قاعدة المعلومات في بلادنا، إذ أنها اما غير متوفرة واما غير دقيقة؟

السؤال الثاني، ما رأيك بالترابط بين السياسات السكانية والسياسات الاقتصادية للتنمية؟

اسماعيل صبري عبدالله

بالنسبة للسؤال الأول ، لا بد من التمييز بين التزييف المتعمد للبيانات الاحصائية، وبين عدم الدقة فيها. تحسين البيانات عملية مستمرة. ونحن بحاجة الى تحسين أساليب تدريس علم الاحصاء في الجامعات. ولكن لا ينبغي أن يتحول ذلك الى ذريعة لوقف البحث العلمي. علينا التعامل مع ما هو متوفر مع سعي دائم لتحسينه.

بالنسبة للسؤال المتعلّق بالسكان، أقول باختصار إن السكان عرفوا، تاريخياً، وضعين سكانيين مستقرين. الأول كان حصيلة معدل وفيات مرتفع ومعدل ولادات مرتفع، والثاني كان حصيلة معدل وفيات منخفض ومعدل ولادات منخفض. الأول يسمى توازن الفقر، والثاني يسمى توازن الغنى.

ما تمر به بلداننا الآن هو مرحلة انتقالية: معدل الوفيات ينخفض بسبب تقدم الطب والرعاية الصحية والوقاية من الامراض، لكن معدل الولادات لا يزال مرتفعا. أعتقد انه عندما يعيش الناس عند حدود الفقر المطلق، لا يمكن اقناع الأسرة بتقليل النسل، لأنها لا تجد ما يسد رمقها أصلاً، وبإمكان رب الأسرة أن يدفع الاطفال الى العمل من أجل مردود

اقتصادي محتمل. أضف الى ذلك ان ذاكرته التاريخية تقول له أن نصف الأولاد يموتون، وأن كثرة الأولاد تحل محل نظام التأمينات الاجتماعية بالنسبة لغير المشمولين به. في ظل الجوع يشبه الأمر توزيع الصفر على واحد او على‌عشرة، فالنتيجة صفر دائما. لا بد من زيادة الصفر الأول لكي يفكر الناس في زيادة حصة المستفيدين من خلال تقليص عددهم. إذا أردنا الحد من النمو السكاني علينا ان نقوم بزيادة مداخيل الأسرة. وكما قال وزير خارجية الهند في أول مؤتمر للسكان عام ١٩٧٤، ملخصاً كلمته أمام المؤتمر: التنمية هي أفضل وسيلة لتحديد النسل.

خليل نخله

شدّدت على أهمية تحسين الانتاجية كماً ونوعاً بالنسبة لتحقيق التنمية، ولم تشر الى العوامل التي تؤدي الى ذلك. هذا الأمر ملح جدا بالنسبة الى المجتمع المصري والفلسطيني وكل المجتمعات العربية. سؤالي هو: كيف تتوقع ان نتقدم على طريق التنمية البشرية في مصر أو فلسطين في المدى المباشر، وللسنوات الخمس، أو العشر القادمة؟

اسماعيل صبري عبدالله

بالنسبة لمصر جوابي معروف: آنا معارض لسياسة الحكومة. التنمية برأيي لا تتم مجزأة. التنمية هي تصور ومشروع شامل وبعيد المدى. وهذا التصور المتكامل يتكون عندنا أولا، ثم نقوم بتصور حقب ومراحل زمنية وخطط قطاعية.

التجربة التاريخية تؤكد أهمية هذا الأمر. بعد ثورة ١٩٥٢ انفقت الحكومة كثيرا على الاسكان الشعبي، وأسهم ذلك في حل المشكلة التي كانت قائمة آنذاك، ولكنه أسهم في تفاقم الهجرة من الريف الى المدن التي تشكل مشكلة كبيرة اليوم. التصور الشامل والبعيد المدى يتيح لنا حل المشاكل القائمة آنيا دون خلق مشاكل جديدة لاحقا. وهذا لا يتوقف على القرار الحكومي كما أشرت سابقا، بل على تكوّن رأي عام مستنير في المجتمع ينقله من حالة معالجة المشكلات اليومية الى التخطيط البعيد المدى.

ما نواجهه اليوم في العالم العربي من مشكلات هو بسبب غياب هذه الرؤية. العالم يتحدث اليوم عن المشروع الشرق أوسطي لان الجامعة العربية لم تقم، طوال خمسين عاما، باي خطوة تكاملية فعلية لبناء مشروع عربي بديل لمشروع الشرق أوسطية. وهذا الأخير ما كان بإمكانه التقدم لولا هذا الفراغ. إلا اننا لا نزال نجتمع كعرب لنكرّر نفس الخطاب عن السياسة الدولية والاستعمار والصهيونية، ولم نناقش مرة مسائل من نوع هل زاد عدد الفقراء العرب أم نقص، وهل تقدمنا في تقليص الأمية ..؟

مثال آخر، التنمية تحتاج الى قاعدة علمية – تكنولوجية. لدينا بعض الخبرات والإمكانات في مصر، ولكن يمكننا تحقيق اختراق على هذا الصعيد، بشكل أفضل وبوقت أقل، لو كان من الممكن تنسيق الجهود العربية. تكديس الثروة لا يكفي هنا، وثمة فارق كبير بين التراكم المالي الذي يزيد الاستهلاك ولا يكون له أي أثر تنموي، وبين التراكم الرأسمالي الذي يعني تراكم الأصول الانتاجية. نحن بحاجة الى تراكم رأسمالي من أجل التنمية.

حسين الشخاترة

شددت في المداخلة على أهمية العناصر غير المادية في عملية التنمية. آنا اعتبر هذه العوامل أهم من العوامل المادية. مثلاً الحرية السياسية، والديمقراطية، وحرية الانتقال..الخ.

نحن نلاحظ في بلادنا ان التعليم يتسع، ونتعرف باستمرار على التكنولوجيات المختلفة، ومع ذلك نلاحظ تراجعا في الجانب التنموي، سواء بالنسبة للادارة أو بالنسبة للممارسات المتعددة التي تعيق التنمية البشرية.

مارأيك؟ هل هناك تراجع، ولماذا؟ واسمحوا لي بملاحظة: ان التعليم بمعناه التقليدي غير كاف. تنشئتنا الاجتماعية فيها عناصر خاطئة كثيرة، منها رؤيتنا لدور المرأة على سبيل المثال، والممارسة الديمقراطية المعدومة في المنزل، اوفي العلاقات بين الناس.

اسماعيل صبري عبدالله

أعتقد أن المثقفين العرب يتحملون مسؤولية تفوق تلك التي تحملها المثقفون في البلدان الاخرى. الديمقراطية الغربية نشأت على اساس تلازم الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، وقد كان ذلك ضرورياً، خاصة للطبقة الصاعدة لكي تفرض نموذجها المجتمعي الذي سبقته ثورة ثقافية وفكرية وفلسفية، بدءا من حرية الإنسان الى العقد الاجتماعي ..الخ. ومع ذلك استغرق اكتمال صيغة الديمقراطية الغربية وقتاً طويلاً: مبدأ الاقتراع العام الذي أقرته الثورة الفرنسية عام ١٧٩٣ الغي ولم يعد العمل به إلا عام ١٨٧٣. والمرأة الفرنسية لم تنل حق الانتخاب حتى عام ١٩٤٥ ! عقول الناس لا تتغير بكلمة او بقرار والديمقراطية لا تنتشر تلقائياً بل تحتاج الى عمل تعبوي.

هذا لا يعني ان ننسخ أي نموذج من نماذج الديمقراطيات الغربية. المطلوب ان نأخذ جوهرها، ولنقل انه حقوق الانسان، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات..، ونقوم ببلورة صيغتنا الخاصة للديمقراطية في ضوء ذلك. وأضيف انها قضية تكوين رأي عام، واننا اذا لم نبذل جهدا كمثقفين مقتنعين بالديمقراطية لتعميم قيمها على كل المستويات، فهي لن تهبط علينا من السماء.

بعض مشكلات التنمية ومعوّقاتها في بلداننا، كما في غيرها من بلدان العالم الثالث، هي من آثار الاستعمار ومخلفاته. اسأل، اذا كنا بصدد تصور التنمية البشرية في فلسطين عام ٢٠١٠، هل بإمكاننا ان نقيس الأثر الكمي للإحتلال الاسرائيلي علىالتنمية ومؤشراتها في فلسطين؟

ينبغي لاقتصاديي العالم الثالث أن يبذلوا بعض الجهد لكشف آثار الاستعمار على بلدانهم وتكميمها، فذلك يساعد على طرح القضية دوليا بصورة أفضل، باعتبار الدول المتقدمة مسؤولة ايضا عن واقع التخلف في العالم الثالث ولايقتصر دورها على مجرد مساعدات تقدمها الى البلدان النامية.

أخيراً، هناك ضرورة قصوى لاعادة اكتشاف الجوانب النيرة في تراثنا، واستخدامها في خدمة التنمية البشرية. وثمة وجهان للمشكلة التي تواجهنا في أوساط المثقفين، وهي انقسامهم بين المتغربين، وبين التراثيين المتحجرين، في حين أن المطلوب هو صيغة تجمع بين الانفتاح على التراث العالمي وعلى تراثنا المستنير للافادة منه في خلق مناخ ثقافي أصيل يساعد على التنمية.

الموضوع: المؤشرات انقطرية والقومية للتنمية البشرية

المحاضر: محمد محمود الإمام

أبدأ أولاً بالاشارة إلى أنني غير راض عن تعبير "التنمية البشرية". فهذا التعبير يقيم فارقا بين التنمية البشرية (كأنها حقل خاص)، وبين التنمية (التي هي بمثابة حقل عام). وأفضل تعريفها بانها التنمية مع التركيز على البعد البشري. وهذا التركيز ضروري لأن إهمال البشر كأساس لعملية التنمية يؤدي الى انعكاسات خطيرة عليها والى حرفها عن مسارها الصحيح. وهذه الاضافة جاءت لتصحيح هذا المسار.

أعود الى موضوعي، وهو ليس التنمية البشرية نفسها، بل دليل التنمية البشرية ومؤشراتها، والأمران لا يتطابقان. أشير أولاً أن تقارير التنمية البشرية العالمية تنظر الى هذه الاخيرة على انها ثلاثية الابعاد: تنمية الإنسان، بالإنسان ، للإنسان.

والمؤشر العام للتقارير ثلاثي التكوين: توقع الحياة عند الولادة، ومستوى التحصيل العلمي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي. وتعبر هذه المؤشرات الثلاثة – مع بعض التعسف – عن الأبعاد الثلاثة: تنميةالانسان (المعارف والحالة الصحية)؛ والتنمية بالانسان (توقع الحياة وإطالة العمر والطاقة على العمل)؛ والتنمية للانسان (الحصة من الناتج المحلي).

ألفت النظر أيضا الى خطأ شائع في التعامل مع الأرقام الواردة في التقرير الدولي. ان قواعد اعداد البيانات ومنهجيات القياس تختلف بين سنة وأخرى. وهي، لذلك، غير صالحة للمقارنة البسيطة بين سنة وأخرى، إذ أن تغير الأرقام قد لايعكس بالضرورة تغيراً متناسباً معها في أوضاع التنمية البشرية في البلد المعين، بل ان التغيير قد يكون ناتجا عن تبدل في قواعد القياس. وهذا الأمر لا بد من أخذه بعين الاعتبار قبل إجراء أي مقارنة.

بعض الشروحات عن مؤشرات الدليل:

١- مؤشر التحصيل العلمي. في التقرير الأول (١٩٩٠)، اعتمد مؤشر بسيط هو نسبة القراءة والكتابة . وكان القياس يتراوح بين صفر في المائة و ١٠٠ في المائة. ثم، ابتداء من عام ١٩٩٢، أدخل عنصر ثان على المؤشر، هو متوسط سنوات التدريس، واعتبر اقصاها ١٥ سنة، وأدناها صفر. ثم احتسب مؤشر مركب أعطي فيه وزن الثلثين لسنوات التعليم والثلث لنسبة القراءة والكتابة.

٢- مؤشر متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي. طرأت على حساب هذا المكون تغيرات عدة. فقد تبين ان الاحتساب البسيط لمتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي، مع التعبير عنها بالدولارات الأميركية، لا يعبر عن الاختلافات الكبيرة جداً بين البلدان. لذلك أُدخل، اعتبارا من ١٩٩١، تم تصحيحان: الأول، هو ما يسمى بتعادل القيمة الشرائية بالدولار، الذي تصحح بموجبه الأرقام بما يتناسب مع القدرة الشرائية للدولار في البلد المعين؛ والثاني، هو اعتماد مبدأ تناقص المنفعة مع تزايد الدخل. ويقوم هذا المبدأ على الفكرة القائلة بأن كل مكونات الدخل لا تتسم بدلالات تنموية متشابهة؛ فالأقسام الدنيا منها تخصص لسد الحاجات الأكثر إلحاحاً، بينما تذهب المداخيل العالية لتلبية احتياجات ووظائف اخرى. لذلك تختلف الدلالة، وأقترح على هذا الأساس تصحيح أرقام متوسط الدخل او الحصة من الناتج المحلي وفقا لهذا التصور. لقد قامت القاعدة التي اعتمدت بين ١٩٩١و١٩٩٣ على احتساب الدخل الذي يقع دون مستوى خط الفقر في المؤشر بشكل كامل، في حين تدخل مضاعفات خط الفقر بشكل متناقص. واعتبارا من عام ١٩٩٤، ادخلت التوقعات المستقبلية في احتساب خط الفقر المعتمد. وينتج عن هذه التصحيحات اختلاف في الارقام لا يعبر عن اختلاف في الدخل الفعلي.

٣- مؤشر توقع الحياة. بين ١٩٩٠ و١٩٩٣، اعتمد قياس توقع الحياة بين الحد الادنى المسجل واقعيا، والحد الأعلى المسجل واقعيا. وجرى ترتيب الدول على سلم معياري من صفر الى واحد. وفي عام ١٩٩٤، عُدّلت هذه القاعدة، فاعتمد حد اعلى هو ٨٥ سنة، وحد أدنى هو ٢٥ سنة. ومن شأن ذلك ان يؤمن استقرارا في قاعدة القياس لعدد من السنوات القادمة، عوضاً عن القياس المتحرك سنويا حسب الحدّين الأدنى والأعلى المسجّلين واقعياً.

هذا بالنسبة لتكوين المؤشرات والتبدلات في قواعد القياس. بعد ذلك يجري، بالطبع، تركيب الدليل الذي يقيس مستوى الانجاز قياساً الى الواحد الصحيح، ومستوى الحرمان الذي هو الفارق بين الواحد الصحيح ودليل التنمية البشرية للبلد المعين. وتطرح مجمل هذه العملية اسئلة عدة تطال درجة الاعتباطية والاستنساب في قواعد القياس والأوزان المعتمدة لكل مؤشر، ودرجة الدقة في دلالتها وصلاحيتها لكل البلدان. وعلى هذا الأساس قمت بعدة تمارين حسابية لقياس التبدلات الناجمة عن هذه القواعد بين ١٩٩٠ و١٩٩٤، ولاستنتاج دلالتها بالنسبة لبلادنا.

إذا راجعتم الجدول رقم ٤، يتبين أن أهمية مؤشر القراءة والكتابة تناقصت من ٣٨ الى ٢٢ من عشرة آلاف. ولم يكن مؤشر متوسط سنوات التعليم موجودا عام ١٩٩٠ ، وقد ازدادت اهميته خمسة اضعاف بين ١٩٩١ و١٩٩٤. وبقي مؤشر توقع الحياة مستقراً عند ٩١ من عشرة آلاف حتى تقرير ١٩٩٤، عندما انخفض الى٥٥ بسبب تغير قاعدة القياس، كما

أشرنا سابقا. وانخفض مؤشر الناتج المحلي القابل للمقارنة، بعد إدخال التصحيحات ابتداء من ١٩٩٤، من ٧٠ الى ٦٤.

وحصلت تبدّلات في أوزان المؤشرات المختلفة. وهنا تساءلت عن مدى صلاحية هذه التغيرات في الدلالة على تطور التنمية وواقعها عندنا. وتصورت وجود مجموعتين شديدتي التباين من الدول: ١٠ دول شديدة التقدم، وعشر دول شديدة التخلف. وأعطيت الدول الأولى مؤشر واحد صحيح، والشديدة التخلف مؤشر صفر، وحسبت الانحدار من واحد الى صفر، فتبين ما يلي: معامل القراءة والكتابة نزل من ٢٢ الى ١٧، ومعامل توقع الحياة ارتفع من ٥٥ الى ٧٩، في حين بقي معامل الناتج المحلي دون تغيير تقريبا: ٦٤. اما مؤشر سنوات التعليم فقد قفز من ٧ إلى ٢٠ (أنظر السطر المقابل لتعبير تقديري بعد سطر ١٩٩٤ في الجدول رقم ٤). وهذا يعني أن مؤشر سنوات التعليم يميز بقوة بين المناطق ومستويات التنمية المختلفة.

هذا يعني ان علينا اختيار أوزان المؤشرات من خلال المشاهدة والاختبار وليس بشكل اعتباطي. كما الفت نظركم الى ان المتغيرات التي يتكون منها المؤشر بطيئة التغير، ما عدا الناتج المحلي، وهذا يشكل قيدا إضافيا على المقارنات من سنة الى أخرى، إذ أنها تكاد تقتصر على مقارنة الناتج المحلي فقط لأن المؤشرات الأخرى لا تتبدل عمليا في مهلة سنة.

أعود الى معنى المؤشرات واستخدامها لاستخلاص الدلالات المفيدة. عندما ننظر الى مكونات مؤشر التنمية البشرية الخاص ببلداننا العربية، نكتشف ان مؤشر الدخل مرتفع. اما الذي يتسبب بخفض مؤشر التنمية عندنا فهو مؤشر الأمية وانخفاض مستوى التعليم. ومن هنا نستنتج أولوية التعليم بالنسبة للتنمية في حالتنا الخاصة.

وتخفي المتوسطات التشتت الكبير الكامن في المجتمع على أكثر من صعيد. فنحن، على سبيل المثال، امة أغنى مما يجب ، واشد جهلا مما يجب. وهذا معناه ان هناك إهداراً في المقادير الاقتصادية، إذ إن بإمكاننا، بدخل أقل ودرجة تعليم أعلى، أن نكون في مستوى التنمية البشرية نفسه.

أخلص الى القول بالحاجة الى التفكير في مؤشر تجميعي لمجموعة مؤشرات اقتصادية، ومؤشر تجميعي آخر للمؤشرات الاجتماعية ..الخ، تعبر كلها عن الأبعاد الثلاثة للتنمية بشكل ديناميكي. مقاييس التنمية البشرية المعتمدة حاليا ليست بمستوى التعبير عن نظرية ديناميكية بعد.

وفي رأيي ان المسألة ليست قضية تنمية اقتصادية، بل قضية تنمية مقيسة اقتصادياً . وأضيف الى ذلك أننا بحاجة الى تنمية مقيسة بشريا، أي الى ان نوجد ادوات الربط بين المدخلات INPUTS الداخلة في التنمية، وبين مخرجاتها OUTPUTS، بالعلاقة مع محور التنمية وهدفها الذي هو الانسان.

الجدول ١- مؤشرات التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ للدول العربية والشرق أوسطية

الدول العربية		عدد السكان	التنمية البشرية		القراءة والكتابة	سنوات الدراسة	توقع الحياة	الناتج المعدل
ترتيب	الدولة		الترتيب	المؤشر				
١	الكويت	١٣٩٨	٥١	٠ر٨٠٩	٧٣ر٩	٥ر٥	٧٤ر٦	٥٣٠٦
٢	قطر	٥٣٣	٥٦	٠ر٧٩٥	٧٩ر٠	٨ر٥	٦٩ر٦	٥٣١٠
٣	البحرين	٥٣٠	٥٨	٠ر٧٩١	٧٩ر٠	٣ر٤	٧١ر٠	٥٢٩٦
٤	الإمارات العربية المتحدة	١٦٧٠	٦٢	٠ر٧٧١	٦٥ر٠	٦ر٥	٧٠ر٨	٥٣٤٠
٥	المملكة العربية السعودية	١٦٩٢٩	٦٧	٠ر٧٤٢	٦٤ر١	٩ر٣	٦٨ر٧	٥٢٨٩
٦	الجمهورية العربية السورية	١٢٩٦٠	٧٣	٠ر٧٢٧	٦٦ر٦	٢ر٤	٦٦ر٤	٥١٤٠
٧	ليبيا	٤٨٧٠	٧٩	٠ر٧٠٣	٦٦ر٥	٣ر٥	٦٢ر٤	٥٢٠٧
٨	تونس	٨٤٠٠	٨١	٠ر٦٩٠	٦٨ر١	٢ر١	٦٧ر١	٤٦٩٠
٩	عُمـــان	١٦٤٠	٩٢	٠ر٦٥٤	٣٥ر٠	٠ر٩	٦٩ر١	٥٢٤٨
١٠	الأردن	٤٠١٢	٩٨	٠ر٦٢٨	٨٢ر١	٥ر٠	٦٧ر٣	٢٨٩٥
١١	العراق	١٩٢٩٠	١٠٠	٠ر٦١٤	٦٢ر٥	٥ر٠	٦٥ر٧	٣٥٠٠
١٢	لبنان	٢٨٤٠	١٠٣	٠ر٦٠٠	٨١ر٣	٤ر٤	٦٨ر١	٢٥٠٠
١٣	الجزائر	٢٦٣٥٠	١٠٩	٠ر٥٥٣	٦٠ر٦	٢ر٨	٦٥ر٦	٢٨٧٠
١٤	مصر	٥٥١٦٠	١١٠	٠ر٥٥١	٥٠ر٠	٣ر٠	٦٠ر٩	٣٦٠٠
١٥	المغرب	٢٥٥٤٧	١١١	٠ر٥٤٩	٥٢ر٥	٣ر٠	٦٢ر٥	٣٣٤٠
١٦	الجمهورية اليمنية	١٢٩٠٠	١٤٢	٠ر٣٢٣	٤١ر١	٠ر٩	٥١ر٩	١٣٧٤
١٧	السودان	٢٦٦٦٠	١٥١	٠ر٢٧٦	٢٨ر٢	٠ر٨	٥١ر٢	١١٦٢
١٨	موريتانيا	٢١٤٠	١٥٨	٠ر٢٥٤	٣٥ر٠	٠ر٤	٤٧ر٤	٩٦٢
١٩	جيبوتي	٤٧٠	١٦٣	٠ر٢٢٦	١٩ر٠	٠ر٤	٤٨ر٣	١٠٠٠
٢٠	الصومال	٩٢٠٠	١٦٥	٠ر٢١٧	٢٧ر٠	٠ر٣	٤٦ر٤	٧٥٩
الجملة		٢٣٣٤٩٩	١١٢ر٧	٠ر٥٣٤	٥٢ر٦	٢ر٨	٦١ر٣	٣٢٣٥
دول شرق أوسطيـة								
ايران		٥٩٦٠٠	٨٦	٠ر٦٧٢	٥٦ر٠	٣ر٩	٦٦ر٦	٤٦٧٠
تركيا		٥٨٥٠٠	٦٨	٠ر٧٣٩	٨١ر٩	٣ر٦	٦٦ر٧	٤٨٤٠
اسرائيل		٥١٠٠	١٩	٠ر٩٠٠	٩٥ر٠	١٠ر٢	٧٦ر٢	١٣٤٦٠
الجملة		١٢٣٢٠٠	٧٥ر٢	٠ر٧١٣	٦٩ر٩	٤ر٠	٦٧ر٠	٥١١٥
نسبة الدول العربية ٪		١٨٩ر٥	٦٦ر٧	٧٤ر٩	٧٥ر٢	٧٠ر٤	٩١ر٤	٦٣ر٣

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.
صندوق النقد العربي وآخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

الجدول ٢- نسب المؤشرات الى مؤشرات الدول العشر المحيطة

الدول العربية		القراءة والكتابة	سنوات الدراسة	توقع الحياة	الناتج المعدل	الإنحراف المعياري
ترتيب	الدولة					
١	الكويت	٠ر٨٠٦	٠ر٩١٢	١ر٠٥٠	١ر٠٧٢	٠ر٠١٦
٢	قطر	٠ر٩٠١	١ر٢٠٦	٠ر٩٧٨	١ر٠٦٣	٠ر٠١٧
٣	البحرين	٠ر٩١٣	٠ر٨٧٦	١ر٠٠٥	١ر٠٥٥	٠ر٠٠٧
٤	الامارات العربية المتحدة	٠ر٧٤٨	١ر١٨٥	١ر٠٠٠	١ر٠٧٤	٠ر٠٣٤
٥	المملكة العربية السعودية	٠ر٧٠٣	٠ر٧٦٧	٠ر٩٧٨	١ر٢٩٣	٠ر٠٧١
٦	الجمهورية العربية السورية	٠ر٧١٠	٠ر٧٩٢	٠ر٩٤٤	١ر٣٧٠	٠ر٠٨٦
٧	ليبيـــا	٠ر٧٤٤	٠ر٧٢٦	٠ر٩٠١	١ر٤١٦	٠ر١٠٤
٨	تونس	٠ر٧٩٩	٠ر٤٦٠	٠ر٩٨٣	١ر٢٦٥	٠ر١١٤
٩	عُمـان	٠ر٣٩٨	٠ر١٧٣	١ر٠٣٤	١ر٧٢٩	٠ر٤٨٩
١٠	الأردن	٠ر٩٦٠	٠ر٩٠٧	١ر٠٠٧	١ر٠٤٣	٠ر٠٠٣
١١	العراق	٠ر٧٠١	٠ر٨٩٧	٠ر٩٩٥	١ر٤١٥	٠ر٠٩١
١٢	لبنـان	٠ر٩٦٨	٠ر٨٠٧	١ر٠٤٠	٠ر٩٩٧	٠ر٠١٠
١٣	الجزائر	٠ر٨٣٧	٠ر٧٠١	١ر٠٦٤	١ر٠٧٩	٠ر٠٣٤
١٤	مصر	٠ر٦٩٧	٠ر٧٨٤	٠ر٩٧٤	١ر٣٨٣	٠ر٠٩٣
١٥	المغرب	٠ر٧٢٤	٠ر٧٦٢	٠ر٩٩٢	١ر٣٣٥	٠ر٠٧٩
١٦	اليمن	٠ر٨٣٦	٠ر٥٥٩	١ر٠٤٠	١ر٤١٤	٠ر١٣٠
١٧	السودان	٠ر٦٧٥	٠ر٦٠١	١ر٠٩٢	١ر٢٣٧	٠ر٠٩٧
١٨	موريتانيا	٠ر٨٨٥	٠ر٣٨٠	١ر٠٣٥	١ر١٣٢	٠ر١١٢
١٩	جيبوتي	٠ر٥٣٩	٠ر٣٩٠	١ر٠٨١	١ر٥٣٨	٠ر٢٧٧
٢٠	الصومال	٠ر٧٩٨	٠ر٥٨٩	١ر٠٥٣	١ر٢٧٥	٠ر٠٨٩
الجملة		٠ر٧٣٩	٠ر٧٥٩	١ر٠٠٢	١ر٣٠٢	٠ر٠٦٩
دول شرق أوسطية						
	ايران	٠ر٦٣٦	٠ر٨١١	٠ر٩٦٩	١ر٤٠٣	٠ر١٠٨
	تركيا	٠ر٩٢٩	٠ر٧٨٦	٠ر٩٤٥	١ر١٧٤	٠ر٠٢٦
	اسرائيل	٠ر٩٧٢	١ر١٠٦	١ر٠٠١	٠ر٩٩٧	٠ر٠٠٤
	الجملة	٠ر٧٩٠	٠ر٨٢٣	٠ر٩٥٩	١ر٢٦١	٠ر٠٤٦

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.

الجدول ٣- التقدير البديل للتنمية البشرية ومقارنة تراتيب المؤشرات المختلفة

الدولـــة	المؤشر العام		مقارنة الترتيب داخل المجموعة العربية					الترتيب العام		
	تنمية	بديل	تنمية (ت)	بديل (ت)	ت-ب	قومي (ن)	ن - ت	تنمية	قومي (ن)	ن- ت
الكويت	٠ر٨٠٩	٠ر٧٥٩	١	١	٠	٣	٢	٥١	٢٨	- ٢٣
قطـر	٠ر٧٩٥	٠ر٧٣٥	٢	٢	٠	٢	٠	٥٦	٢٠	- ٣٦
البحرين	٠ر٧٩١	٠ر٧١٥	٣	٤	- ١	٥	١	٥٨	٣٣	- ٢٥
الامارات العربية المتحدة	٠ر٧٧١	٠ر٧١٧	٤	٣	١	١	- ٢	٦٢	١٠	- ٥٢
المملكة العربية السعودية	٠ر٧٤٢	٠ر٦٦٢	٥	٥	٠	٤	- ١	٦٧	٣١	- ٣٦
الجمهورية العربية السورية	٠ر٧٢٧	٠ر٦٤٥	٦	٦	٠	١٢	٦	٧٣	٩٤	٢١
ليبيـــا	٠ر٧٠٣	٠ر٦٠٣	٧	٧	٠	٧	٠	٧٩	٤١	- ٣٨
تونس	٠ر٦٩٠	٠ر٥٨٣	٨	٨	٠	١١	٣	٨١	٨٥	٤
عُمـــان	٠ر٦٥٤	٠ر٥٥١	٩	١٠	- ١	٦	- ٤	٩٢	٣٨	- ٥٤
الأردن	٠ر٦٢٨	٠ر٥٥٢	١٠	٩	١	١٣	٤	٩٨	٩٩	١
العـراق	٠ر٦١٤	٠ر٥٤٣	١١	١١	٠	٨	- ٣	١٠٠	٥٩	- ٤١
لبنـــان	٠ر٦٠٠	٠ر٥٢٠	١٢	١٢	٠	١٠	- ٢	١٠٣	٨٣	- ٢٠
الجزائـر	٠ر٥٥٣	٠ر٤٥٥	١٣	١٣	٠	٩	- ٤	١٠٩	٧٢	- ٣٧
مصـر	٠ر٥٥١	٠ر٤٥٠	١٤	١٥	- ١	١٥	٠	١١٠	١٢٢	١٢
المغرب	٠ر٥٤٩	٠ر٤٥٠	١٥	١٤	١	١٤	٠	١١١	١٠١	- ١٠
اليمـن	٠ر٣٢٣	٠ر١٧٩	١٦	١٦	٠	١٧	١	١٤٢	١٢٦	- ١٦
السودان	٠ر٢٧٦	٠ر١٣٥	١٧	١٧	٠	١٩	٢	١٥١	١٣٧	- ١٤
موريتانيا	٠ر٢٥٤	٠ر٠٩٦	١٨	١٨	٠	١٨	٠	١٥٨	١٢٧	- ٣١
جيبوتي	٠ر٢٢٦	٠ر٠٧٧	١٩	١٩	٠	١٦	- ٣	١٦٣	١٢٥	- ٣٨
الصومال	٠ر٢١٧	٠ر٠٥٩	٢٠	٢٠	٠	٢٠	٠	١٦٥	١٧٢	٧
الجملـــة	٠ر٥٣٤							١١٢ر٧		-٣ر٢١
دول شرق أوسطية										
ايـران	٠ر٦٧٢	٠ر٥٩٢						٨٦	٦٤	- ٢٢
تركيـا	٠ر٧٣٩	٠ر٦٤٣						٦٨	٧٨	١٠
اسرائيل	٠ر٩٠٠	٠ر٩٠٣						١٩	٢٧	٨
الجملـــة	٠ر٧١٣	٠ر٦٢٩						٧٥ر٢		- ٣ر١
نسبة الدول العربية ٪	٩ر٧٤	٤ر٦٨						٦٦ر٧		

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.

الجدول ٤- الصيغ المستخدمة في تقدير دليل التنمية البشرية

السنة	الحد المطلق	قراءة وكتابة	سنوات تعليم	توقع الحياة	ناتج معدل	معامل ارتباط
	ب	م	ن	ح	ج	(مربع) ر٢
١٩٩٠	-١ر٠٠٩٥٣٧	٠ر٠٠٣٨٠٠٨	-	٠٠٩١٠٧٥	٠ر٢٤٨٧٥٦٢	
١٩٩١	-٠ر٤٥٦٩٥٨٠	٠ر٠٠٣٦٤٣٠	٠ر٠٠١٨٢١٥	٠ر٠٠٩١٠٧٥	٩-١٠٠٧٠٦٢١	
١٩٩٢	-٠ر٤٦٠٤٣٥٥	٠ر٠٠٢٧٥٠٣	٠ر٠٠٩١٠٧٥	٠ر٠٠٩١٠٧٥	٩-١٠٠٧٠٩٣٧	
١٩٩٣	-٠ر٤٥٩٤٦٣٦	٠ر٠٠٢٧٥٠٣	٠ر٠٠٩١٠٧٥	٠ر٠٠٩١٠٧٥	٩-١٠٠٧٠٨٠١	
١٩٩٤	-٠ر١٥١٧٤٦٥	٠ر٠٠٢٢٢٢٢	٠ر٠٠٧٤٠٧٤	٠ر٠٠٥٥٥٥٦	٩-١٠٠٦٤٢٨٨	
تقديري	-٠ر٤١٠٤٦٠٨	٠ر٠٠١٧٨١١	٠ر٠١٩٨٧٨٠	٠ر٠٠٧٩٠٩٢	٩-١٠٠٦٣٧٩٩	
خ.م.	٠ر٠٠٧١٦٨٤	٠ر٠٠٠٣٧٥٠	٠ر٠٠٤٠٤٠٩	٠ر٠٠٠٨٦٦٤	٩-١٠٠١٠٨٣٤	
نسبة ٤	٥٧ر٢٦	٤ر٧٥	٤ر٩٢	٩ر١٣	٥ر٨٩	
مقارنة معاملات ١٩٩٤ مع التقديري						
الفرق	٠ر٢٥٨٧١٤٣	٠ر٠٠٠٤٤١١	-٠ر٠٠٢٣٥٤	٩-١٠٠٤٨٩		
نسبة	٣٦ر٠٩	١ر١٨	٣ر٠٩	٢ر٧٢	٠ر٠٥	
الإنحدار قبل التعديل (الجديد - ٠ر٠٥ + ٠ر٩ * الأصلي)						
معاملات	-٠ر٥١١٦٢٣١	٠ر٠٠١٩٧٩٠	٠ر٢٢٠٨٦٦	٠ر٠٠٨٧٨٨١	٩-١٠٠٧٠٨٨٨	٠ر٩٩٨٠٩٧
خ.م.	٠ر٠٠٧٩٦٤٩	٠ر٠٠٠٤١٦٧	٠ر٠٠٤٤٨٩٩	٠ر٠٠٠٩٦٢٧	٩-١٠٠١٢٠٣٨	
نسبة	٦٤ر٢٣	٤ر٧٥	٤ر٩٢	٩ر١٣	٥ر٨٩	
الإنحدار باستخدام الناتج الاجمالي الخام						
معاملات	-٠ر٦٠٤٧٧٤٣	٠ر٠٠٢٠٨٧٩	٠ر٠٤٢٦٧٧١	٠ر٠١١٥٩٠٤	٩-١٠٠١٧٨	٠ر٩٩٣٧٢٩
خ.م.	٠ر٠١٤٤٥٨١	٠ر٠٠٠٨٠٦٠	٠ر٠٠٥٢٣٢٢	٠ر٠٠١٥٢٥٣	٩-١٠٠٦٤٤	
نسبة	٤١ر٨٣	٢ر٥٩	٨ر١٦	٧ر٦٠	٠ر٢٨	

المصدر: محسوبة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أعداد متفرقة.

الجدول ٥- الحدود العليا والدنيا لمكونات دليل التنمية البشرية

المكونات		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
قراءة وكتابة	أعلى	١٠٠ ٪		٩٩ر٠ ٪	٩٩ر٠ ٪	١٠٠ ٪
	أدنى	٠٪		١٨ر٢٪	١٨ر٢٪	٠٪
سنوات تعليم	أعلى	--		١٢ر٣	١٢ر٣	١٥ر٠
	أدنى	--		١ر٠	١ر٠	٠
دليل التعليم	أعلى	١٠٠٪	٧٠ر١٪	٣ر٠	٣ر٠	--
	أدنى	٠٪	٩ر١٪	٠	٠	
توقع الحياة	أعلى	٧٨ر٤	٧٨ر٦	٧٨ر٦	٧٨ر٦	٨٥ر٠
	أدنى	٤١ر٨	٤٢ر٠	٤٢ر٠	٤٢ر٠	٢٥ر٠
ناتج إجمالي	أعلى	٣ر٦٨	٥٠٧٠	٥٠٧٩	٥٠٧٥	٥٣٨٥
	أدنى	٢ر٣٤	٣٥٠	٣٨٠	٣٦٧	٢٠٠

المصدر: انظر الجدول ٤.

تعديل نصيب الفرد من الناتج المحلي:

(تحسب القيم مصححة وفق سعر تعادل القوة الشرائية للدولار).

١٩٩٠ بحساب اللوغاريتم (لجعل أثر الزيادات يتناقص مع ارتفاع الدخل).

١٩٩١ بإعطاء وزن أقل للمضاعفات المتتالية لخط الفقر (٤٨٢٩).

١٩٩٢ كما في ١٩٩١.

١٩٩٣ كما في ١٩٩١.

١٩٩٤ بإعطاء وزن أقل للمضاعفات المتتالية للمتوسط العالمي (٥١٢٠).

يتم التصحيح بمعاملة أجزاء الدخل الواقعة ضمن المضاعفات كالآتي:

القيم	ضمن الحد	مثلا الحد	٣ أمثال الحد	٤ أمثال الحد
المعاملة	كما هي	٢ ٠ الجذر التربيعي	٣ ٠ الجذر الثالث	٤ ٠ الجذر الرابع

الجدول ٦- تطور دليل التنمية البشرية ١٩٦٠-١٩٩٢

الدولة	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٢
الكويت				
قطـر				
البحرين				
الإمارات العربية المتحدة	٠ر٥١٥	٠ر٦٠١	٠ر٧١٩	٠ر٧٧١
المملكة العربية السعودية	٠ر٤٤٨*	٠ر٥١١	٠ر٦٢٩	٠ر٧٤٢
الجمهورية العربية السورية	٠ر٣١٨	٠ر٤١٩*	٠ر٦٥٨	٠ر٧٢٧
ليبيا				
تونس	٠ر٢٥٨	٠ر٣٤٠	٠ر٤٩٩*	٠ر٦٩٠
عُمـــان				
الأردن	٠ر٢٩٦	٠ر٤٠٥*	٠ر٥٥٣	٠ر٦٢٨
العراق	٠ر٣٤٨	٠ر٤٥٢*	٠ر٥٨١	٠ر٦١٤
لبنـــان				
الجزائر	٠ر٢٦٤	٠ر٣٢٣	٠ر٤٧٦*	٠ر٥٥٣
مصـر	٠ر٢١٠	٠ر٢٦٩	٠ر٣٦٠*	٠ر٥٥١
المغرب	٠ر١٩٨	٠ر٢٨٢	٠ر٣٨٣*	٠ر٥٤٩
اليمـــن	٠ر٠٩٢	٠ر١٣٨	٠ر٢٥٣	٠ر٣٢٣
السودان	٠ر١٦٠	٠ر١٨٨	٠ر٢٢٩	٠ر٢٧٦
موريتانيا				
جيبوتي				
الصومال	٠ر٠٦٨	٠ر١٠٧	٠ر١٤٨	٠ر٢١٥
دول شرق أوسطية				
ايران	٠ر٣٠٦	٠ر٤٠٦	٠ر٤٩٧*	٠ر٦٧٢
تركيا	٠ر٣٣٣	٠ر٤٤١*	٠ر٥٤٩	٠ر٧٣٩
اسرائيل	٠ر٧١٩#	٠ر٨٢٧	٠ر٨٦٢	٠ر٩٠٠

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.

* دول انتقلت من منخفضة إلى متوسطة.

\# دول إنتقلت من متوسطة إلى مرتفعة.

المناقشة

سيف أبابارو

عندما ذكرت في مداخلتك أننا دول أغنى مما يجب، وأشد جهلا مما يجب، خطر في ذهني السؤال التالي: ما هو تأثير العنصر السكاني في هذه المقاربات، خصوصاً بالنسبة لتقدير عدد سنوات الدراسة؟

عثمان محمد عثمان

من الضروري أن نتجاوز في علاقتنا مع تقرير التنمية البشرية مجرد الارقام وترتيب الدول. فور صدور التقرير العالمي، اهتمت الصحافة بأن ترتيب مصر كان١١٤عام ١٩٩٣ ، واصبح ١١٠ عام ١٩٩٤. لم يكن ذلك نتيجة التحسن في مصر. كما أن التراجع في الترتيب لا يعني، بالضرورة، ان الاوضاع في الواقع قد تدهورت. انما قد يعني ذلك ان التغيير حصل نتيجة لمعالجة المكونات، رياضيا، بشكل مختلف ، مما نتج عنه هذا الاختلاف في الترتيب بين الفترتين. وهذه مسالة لابد ان نتنبه اليها.

هذه هي النقطة الأولى التي ارغب في الاشارة لها.

اما النقطة الثانية، فانها تتعلق بما اشرت اليه من ضرورة فهم دلالات البيانات، والاستفادة منها، لتحديد أولويات العمل في المستقبل، كالإستنتاج بضرورة إعطاء أولوية للتعليم في الدول العربية. كما أشرت الى ان مؤشر توقع الحياة بطيء التغير فهل ياترى يمكن الاستعاضة عنه بمعدل وفيات الأطفال في تقارير البلدان العربية؟

النقطة الأخيرة التي ارغب في طرحها هي انك تناولت في المداخلة التعديلات على المؤشرات وقواعد القياس التي اعتمدت اهدافا ثابتة في الحدّين الاعلى والأدنى لتأمين استقرار قواعد القياس لسنوات متعددة. سؤالي، ماذا لو جربنا هذه المنهجية علىالسنوات الخمس المنصرمة وحسبنا المتغيرات في قيم المعاملات؛ فاذا كانت مستقرة سنتخذها كأوزان في الدليل الوطني، سواء نصحت بذلك نيويورك أم لم تنصح. فما رأيك؟

هالة الشافعي

ذكرت أن تحديد أوزان المؤشرات المعتمدة في تقرير التنمية البشرية مسألة ذاتية بعض الشيء. هذا لن يقودنا الى حل المشكلات المثارة.

ودليل التنمية البشرية يركز على التعليم كثيرا، في حين أن مؤشرات أخرى هامة مثل توفر المياه الآمنة، أو الصرف الصحي..الخ، لا تدخل في تكوين الدليل رغم اهميتها. هذه الخدمات ليست ترفا. أرى ضرورة إدخالها في تركيب الدليل حتى لا يكون تركيزه في المستقبل وحيد الجانب.

سؤالي الثاني يتعلق بمؤشر متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي القائم. كيف نجعله يأخذ بعين الاعتبار واقع توزيع الدخل؟ هل يمكن تصحيح هذا المؤشر من خلال اخذ توزيع الدخل بعين الاعتبار، كأن ندمج فيه مؤشر جيني او ما شابه؟

عبدالله دردري

مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دمشق يركز على تقديم المساعدة الفنية للحكومة لزيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية. سؤالي: هل من الممكن استنباط معامل لكفاءة استخدام الموارد، وإدخاله كمؤشر في قياس واقع التنمية البشرية في بلادنا؟

محمد محمود الإمام

أقدم بعض الأجوبة على ما طرح الى الآن.

بالنسبة لتأثير العامل السكاني، مجموعة الدول العربية فيها دول كثيفة السكان وأخرى قليلة السكان. ولكن لو رصدنا المؤشرات التعليمية في هاتين المجموعتين، لوجدنا أن الاختلافات قليلة. أي ان العامل السكاني ليس حاسما هنا.

ليس السؤال: لو كان لدى مصر أموال السعودية فماذا كانت ستفعل بها؟ وهنا أنتقل الى السؤال عن كفاءة استخدام الموارد. المسألة تكمن في ان الخلل في مؤشرات الحياة المختلفة ينتج عنه هدر في الموارد. لا أستطيع أن أقدم اجابة حاسمة، ولكن بإمكاننا ان نحدد منهجية تقوم على رصد تأثير تخصيص الموارد، بتناسب معين، على التنمية البشرية، وتعديل الوجهة في ضوء ذلك. وما أشدد عليه هو تجنب قياس العائد وفق منطق اقتصاد السوق، ولا حتى وفق منطق " العائد الاجتماعي". المطلوب هو اعتماد مقاربة حركية (ديناميكية) تنظر الى تأثير التخصيص المعين للموارد في حركة التنمية نحو تحقيق اهدافها المستقبلية.

بالنسبة لسؤال الأستاذة الشافعي، أوافق معها على ضرورة إدخال مؤشرات أخرى في الدليل. ولكن المسألة ليست بسيطة.

هناك أولاً الاحصاء وتكوين البيانات. لكن التحليل يستخدم أدوات أخرى. أميّز بين نوعين من تحليل البيانات. الأول هو التحليل التمييزي DISCRIMINATORY ANALYSIS الذي يبين لنا أي المتغيرات أكثر أهمية، كي يعتمد في المؤشر المركب النهائي، بما يتناسب مع وزنه؛ والثاني هو تحليل المكونات الرئيسية PRINCIPAL CONPONENT ANALYSIS الذي يكشف أي المتغيرات أكثر ارتباطا بعملية التقدم، وبالتالي في تركيب المؤشر المعتمد.

يجب استخدام هذين النوعين من التحليل. أضف الى ذلك أن التنمية شديدة الارتباط بالمدى الزمني الذي نتحدث عنه. إذا أردنا وضع تقرير عن التنمية البشرية للسنوات الخمس الآتية، فإن المؤشرات التي سنعتمدها واوزانها ستكون مختلفة عن تقرير يتحدث عن التنمية للسنوات العشر القادمة. مطلوب اذن ان تكون أدوات التحليل والقياس حساسة للمراحل والآجال الزمنية المختلفة.

بالنسبة لسؤال د. عثمان عن الاستعاضة عن مؤشر توقع الحياة بمؤشر معدل وفيات الاطفال. المؤشر الأخير يدخل في تكوين الأول، لذلك لا مبرر للتخلي عن الأصل واعتماد الفرع. اما عن مشكلة اعتماد السقوف على اساس التوقعات في مؤشر توقع الحياة، فهذا حل ممكن لمشكلة المقارنة بين سنة وأخرى، وقد أمّن استقرارا في القياس. لكنه لم يحل مسألة صلاحية المؤشر ، هذه مسألة أخرى. هذا الأسلوب قام بتثبيت أوزان المتغيرات ولكنه لم يثبتها بالضرورة عند الرقم الصحيح.

يفترض في التقارير الوطنية أن تتضمن جهداً إضافياً ومختلفا عن التقارير العالمية. فيمكن التركيز على تطوير البيانات من خلال التشديد على مسائل التوزيع، والفروقات بين الجنسين، أو الفروقات بين المناطق المختلفة داخل البلد. إذ تم هذا الأمر داخل كل بلد، يصبح بالإمكان التفكير في اعداد تقرير عربي موحد على هذه الأسس.

آنا منصور

إذا انطلقنا من أهمية الأبعاد الثلاثة في مفهوم التنمية البشرية، أعتقد أن الحيّز الذي تحتله التربية المدرسية قليل. فالمدرسة لا تحضر التلميذ اليوم لكي يكون إنسانا منتجاً وقادراً على التكيف مع متطلبات العصر.

أشعر اننا إذا أردنا فعلا تنمية للإنسان، بالإنسان ، من أجل الانسان، فان المؤشرات الموجودة حاليا غير كافية وليست بمستوى المفهوم المطروح.

محمد غضية

بعض الملاحظات.

أولاً- سنوات الدراسة مؤشر عام غير كاف. هناك مسألة نوعية التعليم وتوزيعه بين العلوم الطبيعية والإنسانية. هناك أيضاً غياب للجانب النوعي في المؤشر الكمي المتعلق بسنوات التعليم.

ثانياً- بشأن التنمية للإنسان، أي مدى استفادته من عائد التنمية. المتوسطات، كما أشرت في المداخلة، تخفي حقائق كثيرة تتعلق بتوزيع الدخل والثروة. هذا أمر يتعلق تحديدا بجوهر مفهوم التنمية لصالح الانسان. كيف يمكن ان نجعل التوزيع المرتبط بأشكال الملكية أكثر عدالة، حتى تصبح التنمية في خدمة الانسان؟

هنا أشير الى نقطة فرعية تتعلق باحتساب الناتج المحلي في المؤشر في التقرير العالمي: كيف يمكن اعتماد خط فقر متوسط عالميا في ظل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، واختلاف مفهوم حاجات الانسان الضرورية بين بلد وآخر؟ هذه مشكلة. ما الأساس الذي يمكن ان ننطلق منه في تحديد قاعدة القياس فيما يتعلق بتوزع الدخل وطنيا وعلىالصعيد العالمي؟

ثالثاً- بالنسبة للتفاوت بين مستوى الدخل المرتفع ومستوى التحصيل العلمي المنخفض في الدول العربية ، أعتقد أن هذا ناجم عن التطور الاقتصادي المشوّه؛ فهناك نمو في الدخل غير ناجم عن عمليات انتاجية. أما الدول التي حصل فيها تطور اقتصادي، انتاجي وصناعي، فقد ترافق ذلك مع تطور اجتماعي حقيقي نجد تجلياته في مستوى معيشة مرتفع، ومستوى تعليم مرتفع. الحالة العربية خاصة بشكل ما.

أديب نعمه

استنتجت ان علينا التعامل مع الأرقام بشكل نقدي، واستنطاقها انطلاقاً من منهجية تكون الأهداف فيها واضحة. اخشى اننا، رغم وعينا هذا، نعود، عند إعداد التقارير الوطنية، الى اعتماد المؤشرات العالمية بشكل غير نقدي ، فتكون نتائج تقريرنا قابلة للمقارنة عالميا.

أنا انطلق من أن خصائص البلدان المختلفة تجعل أولويات التنمية فيها ومؤشراتها مختلفة ايضا. سؤالي هو التالي: هل يمكن ان ننجز دراسة خاصة بكل بلد او مجموعة بلدان متقاربة في مستوى نموها، وينتج عنها مؤشر يعبّر عنه برقم أو دليل تنمية بشرية خاص،

ويكون هذا الرقم قابلاً للمقارنة عالميا ومع ارقام بلدان اخرى، طالما ان التنمية هي محصلة ونتيجة وليست هي الرقم نفسه؟ هل هذا ممكن؟

جورج القصيفي

لدي سؤال وملاحظة.

السؤال: بالنسبة للمؤشرات التي أوردتها عن اسرائيل، هل تشمل العرب واليهود ام اليهود فقط؟ النتائج تتغير كثيرا بين الحالتين. قد يكون من الصعب فصل مؤشر الناتج المحلي بسبب الترابط بين المجالين، ولكن، حسب علمي، مؤشر توقع الحياة، على سبيل المثال، منفصل.

الملاحظة: ما أسميته التحليل التمييزي وتحليل المكوّنات الأساسية هام جداً. حبذا لو ان علماء الاجتماع العرب يستفيدون من هذه الأدوات الاحصائية في تحليلاتهم. فهذه الطرق تجعل تقديراتنا لأوزان مختلف العوامل أكثر دقة ومتحركة في الزمن.

محمد محمود الإمام

يعرف الشيء أحياناً بضده أو بما هو ليس عليه. في البداية كان هناك اعتماد لمؤشر أحادي هو متوسط دخل الفرد لقياس مستوى التنمية في الدول. وقد وردت ملاحظات كثيرة. مفهوم التنمية البشرية ادخل في القياس أبعاداً لم تكن متضمنة في المقياس السابق، وذلك انطلاقاً من النظر الى الانسان ككائن متكامل. هذا أفضل من السابق. ولكن يجب أن لا نحمّل دليل التنمية البشرية أكثر مما يتحمل. القارئ غالبا ما يكتفي بالصفحات الأولى من تقرير التنمية البشرية؛ يكتفي بالدليل العام ويهمل المؤشرات التفصيلية الكثيرة، ويهمل التحليل.

التنمية البشرية ليست الدليل، وليست نموذجاً واحداً نتبعه. المهم أن تكون الأهداف واضحة لدينا، أن نحدّد ماذا نريد، ونقيس المؤشرات وفق هذا الهدف. وهذا قد يكون واحداً في عدد من البلدان، ولكن استراتيجيات العمل لبلوغه تختلف؛ قد تكون في مرحلة مضاعفة الانتاج في فترة زمنية محددة، وقد تكون هناك أولويات أخرى في مرحلة تالية.

وعمّا ورد في بعض المداخلات عن نوعية التعليم ومحتواه والتعبير عنه في المؤشرات الكمية، هنا تكون الأهمية للأثر الذي يتركه على الجهد التنموي العام وعلى الانسان ومستوى معيشته بشكل عام، اكثر مما تكون للأثر الكمي علىالمؤشرات والتعبير عنها كمياً. وهنا يجب ان لا نطلب من المؤشر وحده ان يعالج الاشكاليات كلها، لاسيما ذات

الطابع النوعي منها. فالمؤشر ليس سوى دليل ، وهو ليس ممثلا كاملا للمفهوم او للتنمية. صلاحية المؤشر كدليل مشروطة بان تكون نسبة التمثيل فيه مرتفعة، من خلال العناصر المختارة لتركيبه وأوزانها، ولكن ضمن حدود دلالته الموضوعية. فالمؤشر ليس نهاية الدراسة بل هو بدايتها.

المؤشر يلفت نظرنا أولاً الى ظاهرة ما، ثم يتيح لنا، من خلال تكوينه، القدرة على المتابعة العلمية لتطور هذه الظاهرة. وهذا يتيح التطور الى وضع أفضل من السابق. وبإمكاننا دائما تحسين المؤشر، لكن الأمور لا تقتصر عليه.

والكفاءة شرط ضروري للتنمية، والعدالة ايضا. واذا أردنا فعلاً الوصول الى تنمية مستدامة، فعلينا ضمان شروط بقاء الأجيال في المستقبل والمحافظة على البيئة والموارد..الخ. لأنه ما معنى استمرار الحياة اذا كانت البيئة تتدهور. وهنا لا تقتصر الأمور على العدالة في التوزيع بل على مسألة العدالة في الانتاج، وعدالة النظام نفسه. واذا استطعنا تحويل المؤشرات والمعايير الى ادوات تحليل للفعالية الاجتماعية ، نكون قد أنجزنا خطوة كبيرة.

نقطة أخيرة: لا نزال نفتقد الجواب على السؤال التالي: كيف نستطيع ربط كل هذه العملية بسلم القيم السائد في مجتمعاتنا. مشكلتنا اننا ننظر اليها كامر مطلق، لا كامور قابلة للتكيف والإفادة منها في تحقيق التنمية. وهذه مسألة هامة أيضا.

الموضوع: مؤشر نوعية الحياة : المدلول والبيانات

المحاضر: نادر فرجاني

نقطة البداية المناسبة في ورشة عمل كهذه هي محاولة تحديد مفهوم نوعية الحياة، وتحديد الصلة بينه وبين التنمية البشرية.

يتكون مفهوم التنمية البشرية من ٣ عناصر، حسبما استقر عليه الأمر في صياغة برنامج الأمم المتحدة الانمائى. العنصر الاول هو مسألة تكوين القدرات البشرية، والعنصر الثاني هو استغلال القدرات البشرية في انتاج السلع والخدمات او مكونات الرفاهية بشكل عام، والعنصر الثالث هو الرفاه الانساني، اي مستوى الرفاهية الانسانية المحقق بناء على القدرات البشرية المتكونة وعلى استغلالها في النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وهكذا تتحدد الصلة بين نوعية الحياة والتنمية البشرية كمفهوم، لأن نوعية الحياة هي النظرة الأحدث الى موضوع قديم في العلم الاجتماعي، هو مسألة قياس الرفاه البشري. ومن وجهة نظر قياسية، نستطيع القول بأن قياس الرفاه البشري من خلال مفهوم نوعية الحياة، أعم من قياسه من خلال مكونات التنمية البشرية المتضمنة في دليل التنمية البشرية. أضف الى ذلك أن مفهوم التنمية البشرية نفسه غني ويزداد اتساعا كل عام من خلال الموضوعات المتخصّصة، في حين ان القياس المتمثل في دليل التنمية البشرية ضيق، مما يحد من قدرته على التعبير الصحيح عن مفهوم نوعية الحياة الحديث.

من هذا التقديم لمسألة نوعية الحياة وعلاقتها بالتنمية البشرية نخلص الى ما يلي:

١- ان نوعية الحياة تقيس الرفاه البشري، وهو مكوّن أساسي من المكوّنات الثلاثة للتنمية البشرية؛

٢- أنها تمثل إمكانية أوسع للقياس مما يمثله مقياس التنمية البشرية المستخدم حاليا.

٣- ان قياس نوعية الحياة، اذا تم بشكل دقيق وجيد، يمكن ان يوفر امكانيات افضل لرسم السياسات لتخطي التخلف او لدعم التنمية في المجتمعات النامية؛

بعد هذا التقديم نطرح ٣ موضوعات أساسية بسرعة:

الموضوع الأول: لمحات عن مفهوم نوعية الحياة.

الموضوع الثاني: اشارات سريعة الى كيفية قياس نوعية الحياة في اطار هذا المفهوم.

الموضوع الثالث: مجموعة من الأمثلة السريعة على قياس نوعيه الحياة.

وهنا نغلق الدورة في العلاقة بين التنمية البشرية وقياسها ونوعية الحياة وقياسها.

مفهوم نوعية الحياة

مفهوم نوعية الحياة يتعدى مسألة الحاجات الاساسية الى ما يمكن ان نسميه المستويات الأعلى من الرفاه الانسانى أو التنعّم، ولاسيما بعدما تبين ان إشباع الحاجات الأساسية لا يؤدي الى الإحساس بالرفاه الانساني أو الاجتماعي. وبهذا فإن المفهوم يشمل مسائل تتعلق بالتعليم والصحة والسكن وما شابه، اي ما اصطلح على تسميته بالحاجات الاساسية، بالاضافة الى مسائل كالحرية والجمال والإطمئنان والمساواة ..الخ. نحن امام مفهوم مركب جدا، وهو بالضرورة مشروط بالسياق الثقافي والتاريخي، وبالتالي هناك مشروطية في الزمان وفي المكان، وفي السياق الثقافي في الفترة الزمنية نفسها .

وثمة نقطة أخرى تتعلق بهذا المفهوم ، تتمثل في التوتر الداخلي فيه بين الذات والموضوع. هناك مدرستان كاملتان في قياس نوعية الحياة. الاولى تسمى المدرسة الموضوعية او القياس الموضوعي، وتركز على قياس مؤشرات مثل مستوى التعليم او الصحة..الخ. والمدرسة الثانية تسمى المدرسة الذاتية، وهي تعطي أهمية كبيرة لاحساس الناس بالسعادة والرفاه والتنعم، اذ لا بد من معرفة موقف الناس انفسهم ولماذا قد يتوفر إشباع معين في المستوى الموضوعي، لكن الناس، لأسباب معينة، يشعرون بتعاسة أو بشقاء. وبالتالى من المهم جدا سؤال الناس ومعرفة تقييمهم.

اذا كنا أمام ظاهرة مركبة فيها جوانب ذاتية وموضوعية ، وتتأثر بالسياق الثقافي والتاريخي، فكيف يمكن تقييمها، لا بمعنى القياس الدقيق، بل بمعنى الحكم عليها؟ هناك، عادة، طريقة متبعة تتمثل في تحديد مجموعة المتغيرات التى يمكن الاتفاق عليها طبقاً لقاعدة ما على أنها تقيس نوعية الحياة بجوانبها المادية وغير المادية، وفق المنهجية الذاتية والموضوعية، ثم نجد طريقة لتلخيص أو تركيب هذه المجموعة في عدد محدود من المقاييس، او مقياس واحد، نعتبره مؤشراً لنوعية الحياة .

وبالطبع هذه العملية معقّدة. ففي النماذج المتداولة عالميا، ثمة، على الأقل ٣ متغيرات اساسية لقياس مؤشر التغذية، و٦ للصحة، و١١ للتعليم ، ويجب أن نضيف مؤشرات

متعلقة بوضع المرأة ، والحياة السياسية، والاطار المؤسسي للتنظيم الاجتماعي، والمشاركة ..الخ؛ ونقوم باختيار مؤشرات مركبة قليلة العدد من هذا الكم الكبير من المتغيرات، أو مؤشر واحد. إلا ان هذا التلخيص لا يمكن بأي حال من الأحوال ان يحل محل الأصل، لأنه لا يستطيع ان يعكس التنوع والاتساع والمشروطيات الثقافية التاريخية وغيرها. كما ان مشكلة اختيار الأوزان المختلفة للمتغيرات تطرح نفسها بقوة هنا، ولا سيما ان الأولويات تتفاوت حسب ظروف الزمان والمكان، وحسب مواقف الافراد والمجموعات، وحسب التقييم الذاتي للناس انفسهم.

أمثلة على قياس نوعية الحياة

- المثال الأول مؤشر كان اسمه مؤشر نوعية الحياة المادية Physical Quality of life Index (PQLI)، وكان يتكون من الجمع البسيط لثلاثة مؤشرات اعتبرت جوهرية بالنسبة لقياس نوعية الحياة حسب وجهة نظر اليونيسيف، وهي: معدل وفيات الرضّع، وتوقع الحياة عند عمر سنة واحدة، ونسبة الأمية. وقد راج هذا المقياس فترة ولكنه لم يرسخ في مؤسسة مثل تقرير التنمية البشرية .

- المثال الثاني هو مقياس التنمية البشرية المستخدم حاليا، وهو مبني على ثلاثة مؤشرات: توقع الحياة عند الميلاد كمؤشر عام على الصحة والتقدم الاجتماعي، والمؤشر الثاني مركب من نسبة الأمية وسنوات التعليم المحصلة، والمؤشر الثالث هو الناتج الاجمالي للفرد. وأنا اعتقد واعتبر ان مقياس التنمية البشرية قاصر ويُستخدم استخدامات خاطئة أحيانا كثيرة. فالناس يستخدمون مقياس التنمية البشرية للمقارنة بين الدول وبين سنة وأخرى، وهذا ليس إلا مقارنة الناتج الاجمالي للفرد من سنة لأخرى لأن المكونين الآخرَين، أي مؤشّر توقع الحياة ومؤشر التعليم، لا يتغيران عمليا في فترات زمنية قصيرة (سنة واحدة). لقد اردت من هذا المثال ان اوضح الفرق بين الاعتماد على عدد محدود من المتغيرات وبين قياس نوعية الحياة بعدد كبير نسبيا من المتغيرات، الأمر الذي يوفر امكانيات أوسع وافضل لفهم الواقع واجراء المقارنات.

ما اؤكد عليه في الختام هو تجنب التعامل مع التنمية البشرية وتقريرها وقياسها من باب الموضة. فالتقارير وملحقاتها الاحصائية، إذا استخدمت بشكل جيد وطورت الى مؤشرات جيدة، يمكن ان تصلح كمدخلات للسياسة وتوظف في خدمة التنمية فعلياً. والأولوية يجب ان تعطى لمثل هذا النوع من المؤشرات التي تعتبر مفاتيح في التدخل في العملية التنموية.

المناقشة

طاهر عنبتاوى

لقد أفرطنا في مناقشة عملية القياس حتى بدا أننا في ندوة ترف فكري تحاول تحديد اي المقاييس هو الافضل لقياس التنمية البشرية. إلا أن القياس هو مجرد وسيلة والهدف هو وضع برنامج تنموي وتشغيل هذا المفهوم. وفي رأيي ان هذه العملية تبدأ في التعليم وتنتهي في التعليم، والطريق اليها هو التعليم. وأشدد هنا بشكل خاص على نوعية التعليم والمعايير التي يسهم في تكوينها مثل الديمقراطية و المشاركة واللامركزية..الخ .

متحدث

نوعية الحياة هي أولا مسألة "إحساس بالرفاه" أكثر مما هي وجود الرفاه نفسه. وهذا الامر يتأثر بوعي الناس، والقيم التي يؤمنون بها،..الخ. سؤالي، هل هناك اسلوب لتفادي التذبذبات في الحكم على هذه المقاييس؟

عبد الله الدردري

شددتم في المحاضرة على ان تصلح المتغيرات لأن تكون مدخلات للسياسة. هل يمكن ان تعطونا أمثلة عن هذه المتغيرات؟ وكيف نقيس اكثرها أثرا في تحقيق أهداف هذه السياسة؟

آنا منصور

أعود الى موضوع التعليم. وأوافق انه اساسي وجوهري ولكنه في النهاية اداة ووسيلة لأنظمة سياسية معينة. يجب ان نبدأ بسؤال: من يقرر اي تنمية نعتمد؟ قد تأتي نتائج التعليم مخالفة لهذا الخيار، ولذلك لا بد من عملية اعادة تقييم شاملة لعلمية التعليم ومن التشديد على عنصر المشاركة لكونه اساسياً بالنسبة للتنمية البشرية .

عبده قاعي

أحب أن أستخدم تعبير المستوى الإدراكي Perceptive بدل تعبير المستوى الذاتي الوارد في المحاضرة.

نقوم في لبنان اليوم بنوع من الدراسات في موضوع أسميناه الشأن العام Public Concerns ونحن نحاول ان نكوّن بنك معلومات في هذا الموضوع. سؤالي، هل من الممكن، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ان نعمم على البلدان العربية المنهجيات المتّبعة في المحاولات الإفرادية، وأن نوجد إمكانية قياس موحد على المستوى العربي لنوعية الحياة؟

عطا سليم

المفهوم لا يزال مطّاطاً. أود ان أعرف رأيكم بالنسبة لإمكانية ايجاد تعريف على المستوى الاقليمي او القطري لمفهوم الرفاه؟ ثم ما هي دقة اختيار مفهوم او تعريف عالمي موحد لمستوى الرفاه. وأخيرا أود أن أعرف ما هي أهمية موضوع الرفاه في دول جنوب شرق آسيا في تجربة التنمية البشرية او التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؟

طالب العقابي

جاء في المحاضرة ان مفهوم الرفاه البشري يتعدى مفهوم الحاجات الاساسية ذات الطبيعة المادية. وهناك ضرورة لتعمّق الباحثين في التنمية في هذه المسائل، وإزالة الغموض، مع الاعتبار للموانع السياسية والاجتماعية التي قد تواجهنا هنا. وهناك مسؤولية على الحكومات، إذ عليها ان تتخذ القرارات الضرورية لربط المؤشرات بتوفير المعلومات المطلوبة، وهذا يعني اعادة النظر في انظمة الاحصاء ، ونوعية استمارة الاسئلة. فهل يمكن بناء استمارة موحدة عالميا او اقليمياً لاجراء قياس موحد في هذا المجال؟

سمير مصطفى

مع نهاية اليوم أشعر كما لو كنت أجري وراء سراب مفاهيمي. اسمح لي أن أقول اننا، نحن المشتغلين بالتنمية، نتحدث عن مفاهيم طوباوية وشديدة النسبية. على سبيل المثال: ضمن المكونات الاساسية لمفهوم نوعية الحياة: موضوع التغذية، وهذه تقاس بمعايير السعرات الحرارية والبروتينات والمعونات الغذائية المقدمة. ولكن هناك غذاء للبقاء وغذاء للإبداع، وثمة فارق كبير بين الاثنين. والأمر نفسه يصح في العمر المتوقع عند الولادة، وتحديد المياه الآمنة او النقية، والتعليم ونوعيته وعلاقته بالتطور التكنولوجي..الخ.

ما أود ان اقوله هو انه كلما اعتقدنا اننا اقتربنا من الهدف – أي التعبير عن فكرة التنمية – بدت هذه الأخيرة غير قابلة للقياس. فكأننا منساقون وراء ما تمليه علينا الأمم المتحدة من موضة، واستنتاجي مما سمعناه اليوم ان هذه المفاهيم والمضامين والمؤشرات يمكن ان تصبح حصيلة جيدة جداً إذا فكّرنا في مدخل يتفق مع تراث القيم العربية، والكثير من

قضايا التنمية البشرية لا يتّسق مع سلم القيم العربية، الاسلامية والمسيحية، في الشرق. والاستخلاص النهائي هو اننا كلما أوغلنا في القياس ونقائصه، بدا المضمون ضبابيا وصعب التحديد، وبدا كل من يتحدث عن مفهوم مناقض كما لو كان عدوا للمفهوم السابق .

إذن أين يكمن العيب الأساسي: هل اننا نجرى وراء مفاهيم مستوردة، وأثر المحاكاة واضح؟ اما نحن نريد ان نطور مفهوما متجذرا في سلم القيم، في عقائدنا، في احتياجاتنا وفي نقاط الضعف وفي نقاط التطلع.

موسى النبهان

في الحديث عن القياس، هناك ضرورة للتحدث عن خصائصه الاساسية، عنيت: الثبات، والموثوقية، والصدق، والموضوعية. ويمكن الوصول الى هذه المستويات باعتماد أدوات ومنهجيات قياس علمية ومتطورة. وهنا اسأل هل المعلومات التي نتداولها صادقة وموثقة ومحققة ؟ ام هي معلومات ارشيفية مشوهة بالاعتبارات الشخصية أو اللاموضوعية؟

ومن خلال بعض التجارب، ومنها تجارب احصائية في الأردن، حصلنا على نتائج منسجمة مع نتائج دليل التنمية البشرية، ومما يدعم، في اعتقادي، مصداقية هذه الدراسات.

أديب نعمة

استخلص انه من الممكن التركيز على جانبين في مفهوم نوعية الحياة: الأول انه يتجاوز مجرد تلبية الحاجات الأساسية المرتبطة بالوجود الجسدى للإنسان؛ والثاني هو إدخال العامل الذاتى في تحديد هذا المفهوم وفي القياس. وأنا أوافق الرأي القائل بأهمية العامل الذاتي، إذ ان ما يحرم منه الإنسان او ما يرغب في الحصول عليه قد يكون أحيانا أكثر تعبيرا مما يتوفر لديه.

وأعتقد انه لا يمكن الحديث عن نوعية الحياة وعن الرفاه إلاعند تجاوز عتبة معينة، ودونها لا يكون المفهوم مطروحا فعليا. فنحن نواجه الآن المسألة التالية: هذه المفاهيم وكل المفاهيم التنموية الأكثر تقدما تنتج معرفيا في البلدان المتقدمة على قاعدة كل التراث المعرفي والحضاري للبشرية. وهي لم تنتج ولم تطرح الا على قاعدة ان هناك عتبة معينة قد تم تجاوزها. ولكن عندما ينتج هذا المفهوم فهو ينتقل بحكم ثورة الاتصالات وكل التفاعل الثقافي الى مجتمعات لم تتجاوز هذه المرحلة او هي في مراحل متفاوتة في النمو.

أخلص من هذه المقدمة الى طرح السؤال التالي: أثناء وضع الأوزان النسبية لكل مؤشر يدخل في صياغة المؤشر المركب لنوعية الحياة، هل نأخذ بعين الاعتبار البنية الاجمالية لتوفر هذه المؤشرات كعنصر من عناصر التثقيل الوزني لهذه العوامل؟ أي، بكلام آخر- ولست أعرف اذا كان ذلك ممكنا احصائيا- هل يمكن ان يعطي ثقل مختلف لكل عنصر من العناصر المؤثرة في تكوين الرفاه الانساني؟ وهل لاحظتم هذا الأمر في التجربة التي قمتم بها؟

جورج القصيفي

أبدأ بسؤالين سريعين: الأول ما هي الحصيلة التطبيقية للدراسة التي قمتم بها والنتائج التي توصلتم اليها؟ والسؤال الثاني هو: إذا أخذنا بعين الاعتبار المشاكل الأساسية التي نعاني منها في بلادنا، فلأى مدى، بالفعل، نستطيع ان نطبق التفصيل المطروح ضمن مؤشر نوعية الحياة؟ علما انني اعتقد ان التقارير القطرية المزمع تحضيرها يجب ان تجتهد لتزيد على المؤشرات المطروحة في التقرير العالمي، وأشدد بشكل خاص على مؤشر الحريات السياسية في البلدان التي تسمح ظروفها بذلك، كلبنان مثلا.

وأرغب في أن أعلّق على موضوع الموضة التي تعمّمها الأمم المتحدة: مرة البيئة، ومرة التنمية البشرية..الخ. اعتقد انه يجب الاستفادة من البيئة المؤاتية في أوساط منظمات الأمم المتحدة في موضوع دعم كل الانشطة المندرجة تحت عنوان التنمية البشرية. يجب الإفادة من هذا الجو وتحويله الى تمرين داخلي لكل قطر وتحليل أوجه القصور في التنمية البشرية في بلادنا. والغاية الحقيقية من اعداد التقارير القطرية ليست فكرية وحسب، بل إن الأساس هو الوصول الى تقديم مقترحات بسياسات ملموسة لصانعي القرار. ان مفهومي للتقارير القطرية هو انها عملية أكثر منها مفاهيمية. ونحن نطمح الى ان تسهم في اعداد التقرير القطري ثلاث جهات: الجهة الرسمية، وجهه المجتمع المدني، والجهة المهتمة بالبحث العلمي المرتبط بالتنمية البشرية. واذا استفدنا بالفعل من هذا المناخ الموجود واستطعنا ان نحوله الى بناء طاقات داخلية، نكون قد حقّقنا إنجازاً. وهذه الإمكانية متاحة لنا وعلينا إما أن نأخذها اونتركها.

تعقيباً على اقتراح د. عبده قاعي بشأن قضية تعميم التجارب القطرية، هناك، في المشروع المحضر حاليا بين الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنيويورك، دعوة الى انشاء شبكة اتصال اقليمية الغاية منها نقل التجارب الناجحة من قطر الى آخر؛ وبالتالي هذه الامكانية واردة.

اذا كان كل عملنا سوف ينتهي بإنتاج ٢٠ تقريراً قطرياً عربياً تكون صوراً مشوهة من التقرير العالمي، في هذا الحال تكون الموجة قد جاءت وتركتنا ونحن في موقع أكثر تخلفا. لماذا؟ لأن التقارير لا تقرأ للأسف.

إن من يقرأ التقارير العالمية يجد فيها إمكانية عظيمة جدا للاستفادة من مفهوم التنمية البشرية وليس من مقياس التنمية البشرية. وأرشّح لحضراتكم، على وجه التحديد، تقرير ١٩٩٣، وتقرير ١٩٩٤. هناك تركيز نعتقد انه حاسم وجوهري، خصوصا في مجالين: التعليم والبنية المؤسسية الاجتماعية والسياسية، وهذا هو ما يشكل القضية الأساسية للتنمية في كل البلدان المتخلفة. في تقريري ١٩٩٣ و ١٩٩٤، يعتبر نظام الحكم عنصراً جوهرياً في مناقشات التنمية البشرية، لكن الذي يكتفي بالملخص الصحفي وبالمقياس ومقارنات الدول لايصل الى هذا الاستنتاج. ان الصيغة الذكية التي وصل اليها فريق التقرير في نيويورك هي تقديم مقياس بريء الى حد كبير، لكن دلالاته في منتهى القوة. لذلك علينا استيعاب مضمون التقرير والتحليل الوارد فيه، وعدم الاكتفاء بالمقياس فقط.

وبالنسبة للدراسات العربية في موضوع التعليم، اتضح ان نوعية التعليم لم تكن موضوع قياس. وفي البلاد العربية لا يمكننا الاكتفاء باستخدام المقاييس المعتادة: عدد التلاميذ/مدرس، عددالتلاميذ/فصل. هذه المؤشرات تصلح في المجتمعات الغربية التي فيها مدرسة ومدرس وتلاميذ يتعلمون. نحن لدينا كل ذلك والتلاميذ لا يتعلمون! نحن بحاجة لقياس مدى اكتساب المهارات والمعارف الحقيقية. وعندما نصل الى مسألة البنية المؤسسية والسياسية يجب ان لا نتنازل عن شجاعة العلماء الواجبة في المجتمعات المتخلفة وأن نواجه المسألة السياسية والتطور المؤسسي والاجتماعي لأنه ينعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وحيث يوجد نظام قهري لا يوجد نظام تعليم محترم، لأن التعليم المستنير معناه نقد، وابداع، ومقاومة. يجب تناول مسألة التعليم باعتبارها مدخلا الى التنمية، وعلينا استخدام المشروعية التي تعطينا إياها تقارير الأمم المتحدة. وما أتمنى أن أراه هو محاولة عربية تأخذ مفهوم الأمم المتحدة ومضمونه وتتقدم به وتخرج بما هو افضل. وفي هذا الاطار أطالب بأن يتغير مفهوم الاحصاء وأدوات جمع البيانات وتدريس الاحصاء في الجامعات، لأن ثباتنا على القديم هنا جزء من تخلفنا.

وبالنسبة لمسألة العتبة في مفهوم نوعية الحياة، اعتقد ان مسألة الخبز قبل الحرية انتهت دائما بعدم توفر الخبز والحرية كليهما، والبلاد العربية هي المثال الأكبر على ذلك. ان مقولة العتبة لم تعد مقبولة.

وفيما يتصل بتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، الذي كان يناقش الموضوعات المعروضة على قمة التنمية الاجتماعية، تضمن هذا التقرير أفكارا ومقترحات مخالفة للتوجهات التي تعتمدها انظمة الحكم والبنك الدولى وصندوق النقد الدولي. وقد جاء فيه كلام نقدي واضح يطال سياسات التكيف الهيكلي التي تضر البنية المجتمعية والاقتصادية. اقتصاد السوق يتطلب توفر شرطين خطيرين: الأول هو ما يسمى حرية المعلومات وحرية دخول الأسواق، والثاني هو ان يكون الناس قابلين بأخذ المخاطرة Risk Takers لكي يكون هناك آليات تنافسية واسواق يتنافس فيها الناس. ولكن في المجتمعات القهرية يتحول الناس الى Risk Averse Social Agents الى عناصر تتجنب المخاطرة، كما ان حرية المعلومات وحرية دخول الاسواق غيرموجودة. وبالتالي هناك مشكلة، والبنك الدولي لا يعرف ماذا يفعل، وهو يخطىء في التقييم اذ ينسب الفشل الى عوامل غير صحيحة. ان بناء اقتصاد السوق هو عملية متكاملة تتطلب توفر بيئة مناسبة عناصرها غير متوفرة .

النقطة الأخيرة كيلا أطيل ، أريد أن اؤكد على أن المثالين اللذين عرضتهما لقياس نوعية الحياة قاصران. وإذا خُيّرت، فسأختار الثاني المبني على حقوق الانسان والحرية والابداع واستقلال القضاء وما شابه وليس على الجزء الأول.

الموضوع: التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون

المحاضر: جورج القصيفي

تعكس مسيرة التنمية البشرية مسيرة نظرية التنمية نفسها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي، ذلك ان التنمية البشرية هي جزء من كل، فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها. ولقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد الى آخر مع تطور الاصل، وكان في كل فترة يعكس جملة المقاربات المعروفة، تماماً كما تعكس التنمية المتبعة حالياً في بلد محدد، خلال فترة محددة، اكثر من جانب لأكثر من نظرية تنموية، وإن طغت نظرية معينة على البقية.

ولقد تمّ استخدام أكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية؛ فلقد استخدم مثلاً في البداية تعبير "تنمية العنصر البشري" او "تنمية الرأسمال البشري" او "تنمية الموارد البشرية" او "التنمية الاجتماعية"... الخ، الى ان استقر الرأي حالياً، على التعبير الذي حدده برنامج الامم المتحدة الإنمائي عبر عمله الرائد الذي برز مع بداية التسعينيات عبر إصدار تقرير التنمية البشرية. وبالطبع كان مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة.

ويبدو ان الفكر التنموي الحديث، بعد اكثر من اربعة عقود من النقاش، عاد ليكشف الحقيقة البديهية والتي هي "ان البشر، وهم صانعو التنمية، يجب ان يكونوا هدفها"، تماماً كما اكتشف فلاسفة اليونان ذلك من قبل، وخصوصاً ارسطو عندما قال انه "من الواضح ان الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى الى تحقيقه، فهي مجرد شيء مفيد للوصول الى شيء آخر"، او كما ذكر ابن خلدون في مقدمته، ان "الانسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له"، او كما قال عمانوئيل كانت، "لنتصرف في تعاملنا مع البشر، سواء في انفسهم او في غيرهم، كغاية وليس كوسيلة فقط".

ان نقطة الخلاف الاساسية كانت، ولا تزال، كيفية النظر الى زيادة النمو الاقتصادي والى زيادة الدخل القومي؛ فهل يمكن التطلع الى هذه الزيادة على أساس كونها تلخص، بحد ذاتها، التنمية البشرية؟ ام يجب التطلع إليها كشرط ضروري ولكن غير كاف لتحقيق التنمية البشرية؟

ان المتتبع لمسيرة مفهوم التنمية البشرية ومضمونها، كما طُرح في أدبيات الامم المتحدة عموماً وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي خصوصاً، يجد ان هذا المفهوم ارتبط اصلاً بنظريات النمو الاقتصادي المعمول بها، وبالتالي فإن مضمونه قد تطور مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد. وهكذا فقد تم التركيز خلال الخمسينيات على مسائل

الرفاه الاجتماعي لينتقل بعد ذلك مركز الثقل الى التعليم والتدريب خلال الستينيات، ومن ثم الى التركيز، خلال السبعينيات على تخفيف وطأة الفقر وتأمين الحاجات الاساسية للبشر. غير ان هذا الاهتمام بالجانب البشري من قبل الفكر الاقتصادي قد تم إغفاله لاحقاً في الثمانينيات، حين أصبح التركيز على سياسات التكيف الهيكلي التي حمل لواءها صندوق النقد الدولي.

وقد بادر برنامج الامم المتحدة الإنمائي منذ منتصف الثمانينيات، وخصوصاً بعد مطلع التسعينيات، الى اعادة التركيز على محورية الجانب البشري في التنمية، فقدم تعريفاً للتنمية البشرية متوازناً وديناميا يركز، من ناحية، على اهمية تشكيل القدرات البشرية، ومن ناحية اخرى، على اهمية الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، بحيث اعيد التوازن الى طرفي المقولة الداعية الى ان "الانسان هو صانع التنمية وهو هدفها".

وتقدم تقارير التنمية البشرية الصادرة منذ عام ١٩٩٠ إسهامات جد مهمة من زاوية الاقتصاد السياسي، تعالج مختلف مسائل التنمية في الدول النامية، مما يستدعي متابعتها عن كثب بجد وانفتاح وروح علمية نقدية. وضمن هذا الاطار من النقد البنّاء، نتقدم بأقتراحين اساسين، يدعو الاول الى اهتمام بالجوانب الثقافية والحضارية واثرها في التنمية البشرية، ويدعو الثاني الى اهمية بلورة الانعكاسات السلبية للتبعية السياسية على التنمية البشرية.

١- الجوانب الثقافية والحضارية وارتباطها بالتنمية البشرية

يتضح من مراجعة مسيرة مفهوم التنمية البشرية ان هذه الجوانب كانت الاكثر إغفالاً، بحيث تطرح الامور وكأن العالم تسوده ثقافة واحدة وحضارة واحدة. وبالطبع ليس هناك ما هو اكثر خطأ من هذا الاعتقاد، اذ إن الحضارة الانسانية، في اية مرحلة من مراحل التاريخ، هي نتاج تفاعل مختلف حضارات المجتمع البشري، وبالتالي يجب العمل على الا تطغى حضارة على اخرى، بحيث تتكامل مختلف الحضارات في بوتقة واحدة.

وليس هذا مطلباً فكرياً بحتاً، بل هو اساساً مطلب انمائي، اذ ان تحفيز البشر للمشاركة الفعالة في عملية صنع التنمية يتطلب تقديم الحوافز المادية والمعنوية ايضاً. ولا يمكن تفعيل هذه الحوافز الاخيرة الا من خلال التراث الحضاري للمجتمع المعني.

وإذا ما سلّمنا بأهمية إدخال الجوانب الثقافية والحضارية في المفهوم النظري للتنمية البشرية، يبقى السؤال مطروحاً حول الأشكال العملية لإدخال هذه الجوانب في العملية التنموية. وبالطبع ليس المطلوب هنا، لقياس اثر هذه الجوانب، الإسترسال في ذكر عدد الصحف والمجلات والمحطات الاذاعية والتلفزيونية بل المطلوب اولاً إدخال هذه الجوانب في التعريف النظري للتنمية ومن ثم الاجتهاد بشكل خلّاق لرصد تأثير هذه الجوانب وتفعيلها في

تطبيق سياسات التنمية. وهذه هي التوصية الاولى التي نقدمها الى برنامج الامم المتحدة الانمائي.

٢- التبعية السياسية وانعكاساتها السلبية على التنمية البشرية

اشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١، بحق، الى ان "غياب الالتزام السياسي وليس فقدان الموارد المالية (في الدول النامية) هو السبب الحقيقي في اهمال البعد البشري". ولقد تعمّق هذا التقرير في دراسة تمويل التنمية البشرية، ليخلص الى استنتاج مفاده انه يمكن تحويل مبالغ اضافية للتنمية البشرية من خلال تخفيض الانفاق على التسلح، وتفعيل مؤسسات القطاع العام والحد من استشراء الفساد الاداري، والابتعاد عن تنفيذ المشاريع الضخمة غير المجدية والحد من هروب الاموال الوطنية الى الخارج وتخفيض عبء المديونية الخارجية.

ولا شك في ان المواضيع المشار اليها اعلاه هي جد مهمة، وان برنامج الامم المتحدة الإنمائي قد اجاد واصاب في التطرق اليها، وهي تعكس بحق جوانب من الاسباب الداخلية للتخلف ومن الاسباب الداخلية لإخفاقات التنمية البشرية في الدول النامية. ولكن تبقى الاسباب الخارجية للتخلف من دون معالجة، ويبقى التقرير صامتاً حول الانعكاسات السلبية للتبعية السياسية للخارج على التنمية البشرية. فإذا كان للتخلف اسبابه الداخلية، فإن له ايضاً اسباباً خارجية، والمعالجة المتكاملة تقتضي التطرق لكلا الجانبين وتبيان اثرهما السلبي في مسيرة التنمية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، اذا كانت الدعوة الى تخفيض الانفاق على التسلح صحيحة، خصوصاً عندما يُستعمل السلاح ضد ابناء الشعب الواحد وليس للدفاع عن حدود الوطن وحمايته، فهل يمكن فصل عملية التسلح هذه عن الضغوط الدولية التي تمارسها شركات تصنيع الاسلحة في الغرب، عبر آليات التبعية المعقدة وغير المنظورة، على الدول النامية لشراء هذا السلاح، خصوصاً اذا أخذنا بعين الاعتبار الدعم الرسمي الذي تحظى به هذه الشركات من حكومتها. من هذه الزاوية بالتحديد، التي توضح تشابك الاسباب الداخلية والخارجية للتخلف، نوجه التوصية الثانية الى برنامج الامم المتحدة الإنمائي لدراسة الآثار السلبية للتبعية السياسية في التنمية البشرية.

المناقشة

متحدث

قدمت اقتراحين يتعلقان بالبعد الثقافي للتنمية، وبأثر التبعية السياسية.

بالنسبة للمقترح الأول، المسألة الحضارية والثقافية شائكة جدا، خصوصاً لارتباطها بالتقاليد والأعراف السائدة في المجتمعات. فكيف نجد نموذجا يعالج القضايا الثقافية كي تدخل كأساس في قياسات التنمية؟

وبالنسبة للمقترح الثاني: ما هي المعايير التي يمكن استنباطها من التبعية السياسية للخارج؟ هل هي في الاقتصاد أم في السياسة؟ أم هي في نقل المعارف؟ أم في تأثيرات خارجية أخرى غير منظورة؟

أديب نعمه

ابتداء من عام ١٩٩٣، ولاسيما بعد قمة كوبنهاغن، لم يعد يستخدم في التقارير تعبير التنمية البشرية، واستبدل بتعبير التنمية البشرية المستدامة. وإضافة بعد الاستدامة لا يطال الجانب البيئي، وإن بدا كذلك، بل يعني أيضا توفير الشروط الاجتماعية للإستدامة، الأمر الذي يشترط المشاركة والعدالة كعنصرين عضويين في مفهوم التنمية نفسه.

والوجه الآخر للمفهوم، بصيغته الجديدة، هو أنه، لكون مفهوم التنمية البشرية يشدد على تمكين الفرد من السيطرة على مصيره، فإن الصيغة الجديدة تركز على تمكين الجماعة من المشاركة في التنمية.

مسألة أخرى: استخدمنا أكثر من مرّة أثناء النقاش تعبير تطبيق التنمية البشرية المستدامة، وهذا التعبير لا يتناسب اطلاقا وطبيعة المفهوم. فالتنمية البشرية المستدامة ليست شيئا جاهزا، وليست بناء نظريا مكتملا يجري تطبيقه. انها بالدرجة الأولى رؤية ومنهج في المقاربة والعمل، وهي بالضرورة ذات بعد نقدي لنمط التنمية القائم. والمفهوم يحتوي بعدا تعبويا للناس، وهو لا يستخدم استخداما صحيحا الا بواسطة الناس الذين استوعبوه ويعملون بوحيه.

تعليق أخير: في قمة كوبنهاغن ، أشارت معظم الوثائق الى ضرورة الاعتراف بكل انواع التجمعات الاجتماعية، الاثنية والثقافية والدينية ..الخ، ولكن كان هناك تجنب للإشارة

الى ضرورة احترام الأوطان والقوميات. كانت هناك نقطة ضعف، وكذلك بالنسبة للبعد الثقافي للتنمية، رغم ان المفهوم الجديد يرفض النموذج الواحد ويدعو الى احترام خصائص البلدان.

عبده قاعي

أركّز على ثلاث نقاط:

١- المواجهة بين التنمية البشرية والاقتصاد غير صحيحة. فالاقتصاد في معناه الاصلي، كما يفيد المعنى الاغريقي للتعبير، يعني تنظيم الرفاهية في البيت والمدينة. اذن هو يتضمن هدفا أساسيا هو الانسان؛

٢- من يقرّر ما هو التراث؟ هناك دائما رمزية مجتمعية، ونحن أهملنا الرموز التي تكون الحياة. واكتشاف الرموز هو عملية، مسار يتم من خلال تطور المجتمع نفسه، ما يفيده وما لا يفيده، وهي ليست معطى جاهزاً، ولا هي مسألة اختيار تعسفي؛

٣- بالنسبة لموضوع التسلح، لا يعالج هذا الأمر بمعزل عن السوق. والمشكلة التي نواجهها هي سعي المستفيدين الى استمرار النزاع من أجل استمرار سوق السلاح.

متحدث

هناك اختلاف بين مقاربة البنك الدولي التي تركّز على آليات السوق، ومقاربة برنامج الأمم المتحدة الانمائي. الأول يبدو انه فعال في المدى المباشر، وتتبناه الحكومات رغم آثاره الاجتماعية السلبية. والثاني يعتمد على التنمية البشرية المستدامة، ومداه طويل.

علينا ان نفكر في كيفية تفعيل تأثير مفهوم التنمية البشرية المستدامة على السياسات، علما ان ثمة حاجة الى إعادة النظر في بعض المفاهيم والتعريفات المستخدمة في علم الاقتصاد بحيث تتكيف مع الفكر الجديد.

جورج القصيفي

بالنسبة لمسألة التراث وعلاقته بالتنمية: هي بسيطة في أحد وجوهها. عندما تكون أول آية كريمة نزلت هي " إقرأ باسم ربك الذي خلق" ، ويكون ٦٠ أو ٧٠ في المائة من شعبنا أميّا، هناك تناقض كبير. آنا أدعو للإفادة من هذا التراث لإزالة هذا التناقض. وذلك

لايتم من خلال نموذج من المثقفين المتغربين المقطوعي الصلة بتراثهم ، ولا من خلال المتحجرين الذين يفسرون التراث بشكل جامد ولا يطلون على الحياة المعاصرة. المطلوب هو الربط بين المستويين. وهذا ضروري لأن الحوافز المعنوية تلعب دورا رئيسيا في تسريع التنمية.

وبالنسبة لقضية معايير التبعية السياسية: للتخلف وجهان، الأول مسؤولية القوى الخارجية، والثاني مسؤوليتنا نحن. هل الدول الكبرى هي التي فرضت علينا نسبة الأمية المرتفعة؟ وهل هي مسؤولة عن الفساد الاداري في أجهزتنا الحكومية؟ هذا غير صحيح. والحل هو تطوير تنظيمنا المجتمعي. المشاركة الشعبية من شأنها أن تحدّ من الفساد الاداري الى حد كبير على سبيل المثال. وهذا يتطلب التعوّد على المشاركة بدءا من المنزل ووصولاً الى الحياة العامة.

عن علاقة التنمية بالاقتصاد: اكتفي بالقول ان النمو الاقتصادي شرط ضروري لكل تنمية، ولكن لا يمكن ان يكون هدفاً بحدّ ذاته. وفشل نظريات الأثر التساقطي للنمو الاقتصادي هو الذي استدعى الانتقال الى المفهوم الجديد للتنمية.

سلوى الحبيب

في التسعينيات نعود الى الاهتمام بالبشر مجدداً علماً أن الأمر مطروح منذ أرسطو! اخشى من ردة أخرى الى الوراء تدفع أولوية الاهتمام بالناس الى مرتبة ثانوية.

ما هو مطروح علينا اليوم يتطلب تدريباً ووقتاً وتربية وتكوين وعي جديد..الخ، لكنه يتطلب قبل كل ذلك إرادة سياسية من نوع مختلف. نحن نهتم بالتنمية في السودان، وبالمشاركة، والناس عندهم كل الاستعداد لذلك، ولكن عندما ننظر الى الارادة السياسية نجدها في مكان آخر، وأولوياتها مختلفة تماماً.

لا يمكننا التقدم في التنمية ما لم يتوفر الحوار مع المسؤولين وصانعي القرار. وعلى برنامج الأمم المتحدة أن يأخذ هذا الأمر على محمل الجد، سواء بفتح الحوار مع المسؤولين الوطنيين او مع صانعي القرار على المستوى المحلي.

أمر آخر: نحن لا نعيش في عزلة عن العالم. وهناك حالياً ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. واذا لم نسلح الناس للتعامل مع هذا الواقع ، فإنه سيبتلعنا دون شك.

سعدالدين جاد الله

كل هذه المفاهيم والنظريات جميلة جدا. ولكن عند التمعن فيها نجد انها جوفاء وغير قابلة للتطبيق ولا لاستقاء برامج منها. وعندما نقول تنمية الانسان بالإنسان للإنسان ، ماذا نقصد؟ آنا انسان، ورئيس الدولة انسان، والشحاذ في الشارع انسان. من ينمي من؟ المسألة أكثر تعقيدا من الشعار. وعندما نتحدث عن توسيع الخيارات المتاحة امام الناس، من نخاطب؟ الحكومات، أم الناس، أم الشعوب ، أم الأفراد؟

اذا ولدت في بلد توقعات الحياة فيه منخفضة، ونسبة التسرب المدرسي فيه مرتفعة، فما هي الخيارات الفعلية المتاحة امامي وأمام أولادي؟ هذه كلها مفاهيم نظرية غير قابلة للتطبيق العملي.

خليل نخله

سأنقلكم من أرسطو الى غزة والضفة. المشكلة الاساسية التي نواجهها هي مشكلة الأمن البشري والقهر البشري. عندنا ما لايقل عن ١٠٠ ألف معاق خارج من السجون الاسرائيلية، وما لا يقل عن ٣٠٠ الى ٤٠٠ ألف دخلوا السجون الاسرائيلية في السنوات الأخيرة. وهذا وحده كفيل بإعطاء فكرة عن حجم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي نواجهها.

هذا الجانب المتعلق بالأمن البشري والناتج عن الاحتلال، كيف نتعامل معه؟ لايوجد في المقاييس والمؤشرات المعتمدة في تقرير التنمية البشرية ما يساعد في ذلك.

والجانب الآخر هو المستوى الثقافي؛ مرة أخرى، كيف يترجم الى مؤشرات مفيدة كأداة تحليلية او وصفية لواقعنا. علينا بالطبع ان نحدد ماذا نقصد بالبعد الثقافي، بعد القيم وغيره، ولكن هذا ضروري كي لا تكون التقارير القطرية مجرد نقل عشوائي لمؤشرات التقارير الدولية.

آنا منصور

نتحدث كثيرا عن المؤشر وننسى التنمية البشرية نفسها. المؤشر ليس هدفا بحد ذاته. المشكلة ان الحكام يملون على الناس خياراتهم دون مشاركة منهم. التنمية البشرية هي منهجية ومسار قبل كل شيء.

وبالنسبة لموضوع الثقافة، عندي تحفظ على ما قيل. ليست المسألة مسألة مجموعة مثقفين ودورهم، بل هي مشاركة الناس في تحديد خياراتهم، بما في ذلك القيم الاجتماعية التي يقتنعون بها، ورؤاهم المستقبلية. لا وجود للتنمية خارج وعي الناس وقناعتهم وتقاليدهم.

طاهر عنبتاوي

المطلوب من كل بلد أن يعد تقريرا قطريا عن التنمية البشرية على غرار التقرير المصري. ما الهدف؟

الوظيفة الأولى كما أراها هي تجميع معلومات صحيحة عن التنمية البشرية في البلد المعني. والوظيفة الثانية هي ان اقدم لصاحب القرار هذه المعلومات. ولكن ماذا أريد منه ان يفعل؟ هل نشارك في التخطيط والتنفيذ ؟ وكيف يكون ذلك؟

سؤال آخر، هل يمكن لتجربة البلدان العربية الأخرى ان تكون مفيدة لبلدي؟

وأخيراً، بعد التشخيص ، ما هو العلاج؟ وكيف نعالج؟ هذا ينقلنا الى مرحلة التشغيل، تشغيل المفهوم عمليا . فهل هذا الأمر ممكن؟

محمد محمود الإمام

هناك نوعان من النشاط الاقتصادي. النوع الأول يهتم فيه الناس بالموازين الاقتصادية والحسابات الاجتماعية، ويضعون البيانات في مؤشرات من نوع الناتج القومي الذي يمكن التعبير عنه بقياس واضح ورقم واحد. والنوع الثاني هو الذي يركز على البشر بدل التركيز على الهيكل الاقتصادي. هنا نحتاج الى مشاركة العديد من الناس والاختصاصيين لوضع استراتيجية للتنمية البشرية.

والنشاط الذي لا يزال مفتقداً هو التنمية البشرية. فما قمنا به الى الآن هو تحضير قاعدة المعلومات، واختيار بعض المؤشرات. هذا جيد وضروري، ولكن المطلوب هو تحليل هذه المعلومات واستنطاق دلالاتها واستخلاص عناصر منها تكوّن استراتيجية للتنمية مبنية على قاعدة احصائية علمية. وبعد ذلك ننتقل الى الحيز العملي ومتابعة الخلاصات التي توصّلنا إليها في التقرير نفسه.

جورج القصيفي

ما هو المطلوب من التقرير؟

هناك أولاً رصد الواقع الاقتصادي والاجتماعي مع التركيز على النواحي البشرية والاجتماعية؛ ثم تقديم مقترحات للسياسات التي تقدم لصناع القرار والتي يجب ان تكون مبنية على أساس علمي لأقصى درجة ممكنة، بهدف توفير امكانية اتخاذ الخيارات الصحيحة.

نقطة أخرى، بالنسبة الى قضية الأمن: إذا لم يكن هناك أمن مجتمعي، لا يكون هناك أمن فردى. وأنا لا استطيع أن أتحدث عن التعليم في جنوب لبنان قبل أن أتحدّث عن تحريره، وعلينا ان نوضح هذه النقطة في التقارير القطرية. اما بالنسبة للمؤشرات الثقافية، فنحن لا نزال، بشكل عام، نأخذ ما انتجه الغرب ونطبقه. ولم نطور منهجيات ولا مؤشرات تخدم واقعنا فعليا.

أنا معجب بمقولة تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس. على الأقل التنمية بواسطة الناس توصلنا الى المشاركة الشعبية، أي الى الشورى، أي الى الديمقراطية، وبالتالي لا تكون المسألة ترديد كلمات ليس لها معنى، وعلينا استخدام هذه المقولة عمليا.

والقضية الأخيرة تتعلق بتوفر الارادة السياسية. دورنا كمجموعة فكرية ان نقدم صورة موضوعية عن الواقع، وان نقترح السياسات الصحيحة. ولكن الأهم هو أنه يجب ألا يغيب عن أذهاننا ان الارادة السياسية هي التي سوف تحسم الموضوع بالنهاية.

حسين شخاترة

الشعار المطروح، الذى هو تنمية الناس بالناس من أجل الناس، هو كلام جميل، ويجب ان نعمل على تحقيقه. وتقريرالتنمية البشرية جاء نتيجة لإغفال البعد الانساني في التنمية الاقتصادية. الربط بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ضروري لأن الوجهين يتكاملان.

وبالنسبة للتقارير القطرية، يجب عدم حصر الاهتمام بالبيانات الاحصائية والمعلومات، فهذه متوفرة. قد تحتاج الى تدقيق او تحديث او غير ذلك، لكن المهم في اعداد التقرير القطري هو وضع آلية وتصور حول ماذا سيكون الانسان العربى عام ٢٠٢٠، مثلاً، لنضع في هذا التقرير، على سبيل المثال، ماذا نريد من تنمية البشر لدينا في الوطن العربي او في القطر الواحد. ان الاحتياجات غير المادية هى الأهم بنظري، والتقارير يجب ان تتضمن آلية لتحقيق هذه التنمية ضمن إمكانات وأولويات البلد وبالتالي، تأثير الارادة السياسية أحياناً ضمن الامكانات والأولويات.

ويجب أن يتضمن التقرير القطري، ليس فقط أرقاماً، بل أيضاً آلية استشرافية ترشدنا الى ما يجب أن نفعله حتى نحقق التنمية البشرية في بلادنا.

منتصر العقلة

اؤيد د. جورج في ان مفهوم التنمية البشرية ليس بجديد، ولكن المضمون يتبدل بتبدل الباحثين ومع الزمن. وألفت النظر الى بحث موله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعده الباحث الباكستاني طارق بنوري، وقد تطرق الى عنصر جديد في مفهوم التنمية البشرية المستدامة هو الرأسمال الاجتماعي. أرجو ان يؤخذ ذلك بعين الاعتبار.

متحدث

لدي تعليق بسيط ثم سؤال واقتراح.

التعليق هو اني أوافق على ما جاء لجهة التوافق بين اتجاهات النمو الاقتصادي، في العقود السابقة، مع الحركات السياسية والاجتماعية. وهذا واضح في مثال حركة التحرر العربية الافريقية، وفي اميركا اللاتينية.

والتساؤل يطال مسألة التراث الثقافي او الموروث الثقافي واثره في التنمية. نحن نحاول دائما ان نصور ان كل مشاكلنا خاصة ومفروضة علينا من الخارج. لكنها في اغلب الأحيان قضايا داخلية تنبع من واقع العالم العربي. نحن نعاني من تبعية ثقافية واضحة، واحداث الثمانينيات والتسعينيات في العالم العربي كرست الواقع القطري. فهل نستطيع ان نتحدث اليوم عن عنصر ثقافي عربي موحد على المستوى القومي؟

النقطة الأخرى تتعلق بالأمن البشري والمجتمعي. في بعض الاقطار العربية التى تعانى من احتلال، يشعر المواطن بحاجته الى الأمن المجتمعي قبل الفردي. هذا صحيح، ولكنني أسأل: هل ان المواطن العربي في الاقطار العربية المستقلة كافة يشعر بأمنه الفردي؟ وهل الاستعمار هو الذي او ادخلنا في هذه المفاهيم، أم نحن الذين أدخلنا أنفسنا فيها؟ المواطن العربي بحاجة الى ان يراجع نفسه: هل يشعر بأمنه داخل وطنه؟ أم أنه، كما يقول كل الكتاب، يشعر بأنه غريب فيه؟.

الاقتراح: بناءً على القاعدة التي تم عرضها، أتساءل: هل هناك امكانية لايجاد نموذج قومي للتنمية البشرية على مستوى الوطن العربي؟ مع العلم ان هناك بعض الدول في آسيا، وتحديدا جنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا، قد خلقت نموذجا للتنمية البشرية يأخذ بعين

الاعتبار موروثاتها وإمكانية تطويرها في المستقبل لتتلاءم مع مستوى التنمية؟ واقترح ان يصار الى اعداد تقرير عربي موحد للتنمية البشرية.

هالة شافعي

أريد ان اسأل عن مستقبل مفهوم التنمية البشرية بعد ٥ الى ١٠ سنوات من اليوم؟ هل سيستمر مفهوم التنمية البشرية، أم سيكون مجرد موضة انقضت؟ في نظرى، هناك قصور في مفهوم التنمية البشرية، اذ أنه لم يصل الى مستوى النظرية بل هو يحتاج الى مساندة نظريات اقتصادية اخرى، مثل نظرية اقتصاد السوق، أو نظرية دولة الرعاية welfare state؛ فكيف نستطيع ان نقوي هذا المفهوم الوليد؟ هل بتقوية العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية على سبيل المثال؟ ثم كيف نشغل مفهوم التنمية البشرية في الممارسة العملية؟ وهذا يحتاج، في رأيي، الى الابداع والابتكار مع مراعاة خصائص كل بلد، اذ لا شيء جاهز ونهائي على هذا الصعيد.

عبد الله الدردري

سؤالي يتعلق بعملية إعداد التقرير الوطنى. ما هو دورنا ؟ هل نقدم المعطيات فقط، ثم نترك للحكومات ان تقرر الوزن النوعي لكل منها؛ علما بأن هذا الوزن النوعي هو الذي سيقرر الخيار السياسي والأولويات وما هي المعايير التى نضعها لاختيار هذه المعطيات أولا ثم لإعطاء كل منها وزنها النوعي؟

سبيكة النجار

ما يقلقني في الواقع هو مصداقية التقارير الوطنية. كيف يمكننا ان ننتج تقارير وطنية صادقة وموضوعية في ظروف بلدان فيها سلطة مركزية طاغية تتدخل في مختلف مجالات الحياة الفردية والاجتماعية؟ هناك، على سبيل المثال، مشاكل الأقليات وتعداد السكان، والسلطات تكون احيانا المصدر الوحيد للأرقام والبيانات وتصدرها بما يتلاءم مع مصالحها. وكيف يمكننا ان نتحدث عن المشاركة الشعبية في بلد تنعدم فيه هذه المشاركة؟ هل يسمح لنا بذلك؟ بعض البلدان قد لا توافق أصلا على انتاج تقرير وطني. كيف سنتعامل كبرنامج انمائي للأمم المتحدة مع هذه الظروف التي تحول دون انتاج تقارير موضوعية؟

د. عبده قاعي

الجديد الذي يقدمه مفهوم التنمية البشرية المستدامة هو التحليل العضوي لكل الجوانب والمؤشرات المتعلقة بالتنمية. واذا أخذنا الموضوع الذي اثار نقاشا، موضوع الأمن الاجتماعي والفردي، اعتقد اننا بحاجة الى النظر الى المجتمع كوحدة كيانية موجودة خارج الحكومات. وهكذا نستطيع ان نفهم كيف ان المجتمع اللبناني بقي رغم الاحتلال ورغم الحروب الداخلية كلها، وبنى أمنه من خلال تفاعلات عضوية بين الافراد والتكوين المجتمعي. نحن بحاجة الى مقاربات عضوية تجعلنا نرى العلاقة بين أمن الافراد وأمن المجتمعات وإعادة ربطها بتكوين الدول.

متحدث

سأحاول أن أثير بعض القضايا في المفهوم.

النقطة الأولى: ألاحظ في عملية تطور المفهوم الانتقال من التركيز على التنمية الاقتصادية الى التركيز على التنمية البشرية، وأنا شخصيا أضع الأولوية لعملية التطور الاقتصادي إذ أننا لا نستطيع دون هذا الأخير، ان نتحدث بشكل علمي وحقيقي وموضوعي عن التنمية البشرية. والجانب الآخر الذي أود ان أثيره يتعلق بخصوصيتنا الفلسطينية أولا ثم العربية ثانيا. نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني حوالي ٤٠ الى ٥٠ في المائة، نتيجة للتبعية الاقتصادية للاقتصاد الاسرائيلي. وهنا نلحظ أهمية موضوع الاقتصاد ودوره في موضوع التنمية البشرية

النقطة الثانية تتعلق بدور التراث في المفهوم. عربياً، تتنازعنا تيارات ما بين الاصالة والحداثة. والسؤال هو: كيف يكون التراث العربي عاملاً ايجابياً، ويعبر عنه في خصوصية مفهوم التنمية البشرية قوميا. أرى ان نستلهم الايجابي من التراث القومي العربي، والايجابي من التراث الانساني الثقافي والحضاري. هناك لقاء بين الحضارات ونحن لسنا مغلقين ولا نعيش في كوكب آخر.

وثمة موضوع آخر يتعلق بمفهوم السلام في الشرق الأوسط. كيف ينعكس ذلك على مفهوم التنمية البشرية في المنطقة العربية، وكيف يمكن أن ينعكس هذا الموضوع في إطار حل الصراع العربي الاسرائيلي على قاعدة تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والحقوق القومية العربية، وانعكاس كل هذا الموضوع بجانبه الاقتصادي والاجتماعي.

أخيراً، أود أن ألفت النظر الى الإشكالية الطائفية في بعض البلدان العربية، وتأثيرها على طبيعة التناقضات الموجودة، وامكانية تأججها، وكيفية حلّها باتجاه العلمنة وليس باتجاه القهر الديني او القهر القومي من قبل فئة اجتماعية أو أخرى.

جورج القصيفي

مصداقية التقارير القطرية ودورها يتوقفان على منهجيات تحضيرها، وإمكانيات المتابعة اللاحقة للقرارات، وتوفر الالتزام السياسي بها لدى اصحاب القرار. بعض التقارير ستكون ناجحة وبعضها اقل نجاحا. ولكن لعملنا مستويين هما: رصد الواقع بأمانة واقتراح حلول وتنفيذها. وليس التقرير تقريراً فكرياً يعطى لمكتب استشاري، انه تقرير يعكس عملا جماعيا يهدف الى رسم سياسات Policy Oriented، وغايته تسريع التنمية في البلد. وبالطبع نحن نطرح الخيارات أمام متخذي القرار ويصبح التنفيذ من مسؤوليتهم، ولكن علينا متابعة رصد سير العملية واقتراح الحلول بشكل متواصل.

وبالنسبة للمعطيات والوقائع، يجب أن تشكّل هذه التقارير القطرية المصدر الذي تستفيد منه، نيويورك وليس العكس. اما بالنسبة لقضية المفهوم، فهناك عمل تم في نيويورك وفي اماكن اخرى، وعلينا تحقيق نوع من الترابط بين الجهد الفكري الذي نقوم به وبين الجهد العالمي، وخصوصا تحقيق نوع من التواصل بين الباحثين العرب والباحثين الذين ينتمون الى مناطق العالم الثالث الأخرى.

علينا، في مشروعنا العربي، أن نركّز على مسألة المشاركة وكيفية تحقّقها فعلياً في مسار العملية التنموية. كما ينبغي لنا التوقف عند الترابط بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية. ولا بد من بذل جهود خاصة من أجل اضفاء الطابع المؤسسي على هذا المشروع، ونحن نرى ان طرح مشروع لتقرير عربي موحد للتنمية البشرية قد يساعد على تحقيقه، كما قد يساعد على تراكم الخبرات وتبادلها وتأسيس شبكة معلومات فعالة على المستويات القطرية والعربية.

الموضوع: المؤشرات والقياس في مجال التنمية البشرية

المحاضر: الدكتور علي نصار

السؤال "لماذا التقرير القطري للتنمية البشرية"؟ هو سؤال في منتهى الأهمية. هل هو مسألة بورصة فنرى اسم بلدنا يعلو ويهبط في سلم التنمية البشرية فقط؟ ثم ما هي نتائج ذلك، وهل يحصل لنا مثلما يحصل لبلد عربي حرم من بعض المساعدات والميزات لأنه ارتفع الى مستوى دخل أعلى؟! اذا كانت الغاية هي الحصول على مساعدات ومكافآت، ينتج عن ذلك تشوه في وظيفة التقرير ويؤثر بالتالي على مضمون المعلومات الواردة فيه. فالتلاعب بالقياس أمر في غاية السهولة بالنسبة للإحصائي، يكفي ان يجري التلاعب بالتعريف والارقام أو درجة شمول البحث لكي يصنف البلد في المكان الذي يريده واضع التقرير.

مثال على ذلك: منذ الحرب العالمية الأولى، انشغل المفكرون السياسيون في بلورة مؤشر واحد هو قوة الدولة، ويمكن ان ينبني من مؤشرات فرعية كثيرة، بدءا من عدد الدبابات الى حجم القوات المسلحة، الى حجم الطاقة الصناعية ...الخ. وكل هذه العناصر يجب ان تجمع، وان تحدد الأوزان العائدة لكل منها. غير أنه لا ينبغي أن ينفرد طرف واحد بهذه العملية ، ولذلك لا بد من جمع السياسيين والعسكريين والمفكرين.. وفتح نقاش مشترك يهدف الى تحديد التثقيل الخاص بكل عنصر تمهيدا لعملية الجمع واستخلاص المؤشر النهائي الذي هو قوة الدولة.

لكن هذه العملية كلها ليس لها معنى بذاتها. لا بد من وضع كل حاصل في هذه العملية ضمن قوسين، ثم نفتح قوسين جديدين نكتب داخلهما: هل توجد ارادة سياسية او لا توجد؟ وهل يوجد مشروع قومي لهذا البلد او لا يوجد؟ وهل توجد شرعية لحكام هذا البلد ام لا؟ لأن توفر هذه العناصر السياسية هو الذي يعطي القيمة الفعلية لعناصر مؤشر قوة الدولة المجمعة ضمن القوس الأول.

إن وظيفة تقرير التنمية البشرية ليست وصف الواقع فقط. فنحن لا نستدعي الخبراء لنقول لهم الاوضاع سيئة للغاية فاكتبوا تقريرا يظهر ذلك. بل نقول لهم ان الاوضاع سيئة، واكتبوا تقريرا عن قدرات البلد التي لم تعبأ بحيث يتمكن المسؤولين من رسم السياسات الكفيلة بالاستفادة من هذه الامكانيات في سبيل التنمية.

مثال آخر: في الاقتصاد، يسعى الاقتصاديون الى وضع ما يسمى بدالّة الانتاج. ويتطلب ذلك تحديد العوامل والتفاعلات الموثرة في الانتاج، بدءا من الاستثمار، الى العمالة والعمالة الماهرة، الى الاسمدة والمياه والأرض ومستوى الادارة ومن يأخذ القرار...الخ. أي

أن كل الظواهر التى تمثل المجتمع يجب ان تندرج بشكل او بآخر في دالّة الانتاج. بعد ذلك يجب جمع الاوزان الخاصة بكل منها. ثم بعد هذا لا بد وان نلاحظ اننا نتكلم عن الكامن في المستقبل، أي أن أي تغير في أحد العناصر من شأنه ان يؤثر على كل العناصر الاخرى تماما كما في الجسم الحي. وهذا يعني اننا بحاجة الى أمرين: الأول اننا لا نستطيع ان نقيس دون نظرية، والنظرية تعنى العلم، والعلم هو قراءة وخبرات تعطينا الاجابة عن الأسئلة الآتية :

١- ما هو شكل التشابكات والتفاعلات؟ من يؤثر على من وعلى ماذا في بلد معين وفي مرحلة تنمية بعينها؟

٢- ما هو العامل الحاكم والأهم، والسقف والمقيد الذى يمنع حركة كل هذه المتغيرات؟

٣- طالما اننا نتكلم عن جسم حي تتفاعل كل عناصره، لا يمكن اعتماد المعادلات الخطية لأوزان هذه العناصر، بل لا بد من استخدام معادلات وتعبيرات أكثر تعقيدا. أن الأمر يقتضي استخدام ما نسميه المرونات، وهى تعبير اضافى، على أن هناك تشابكات وتفاعلات بين هذه الظواهر. ولكن يجب تجنب الصيغة الخطية التى تعطي الشكل التالي (هذا x وزن + هذا x وزن)، ومعناها ان تأثير هذا على ذاك هو نفسه أيا كانت مرحلة التنمية أو مستوى صعود او نمو بقية المؤشرات الفرعية.

وأخطر النتائج على الاطلاق، على المستوى النظري، هو أن نحاسب نفسنا مقارنة بالآخرين رغم الاختلافات في مراحل التنمية. والمفروض ان نحاسب أنفسنا على ما ننجزه وليس على اللحاق بالآخرين لأن هؤلاء هم الذين تسببوا في كافة الكوارث التى نعيش فيها الآن. بعد الحرب العالمية الثانية، كان لهم فكر اقتصادي وكان لنا فكر تنموي، وبدأنا ننتبه الى متغيرات اجتماعية لا بد من أخذها في الاعتبار. ومع تراكم الخبرات، بدأ الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية يتزايد، واكتشفت ترابطات جديدة اكثر تعقيدا داخل هذا الجسم الحي، وادركنا ان انشاء مصنع منعزل هنا او هناك، يلوث البيئة بعد خمسين سنة، ليس هو التنمية المطلوبة. وبالاستناد الى هذه الخبرة المتراكمة نجد كيف ان تقرير التنمية البشرية العالمي يحاول ان ينوع المؤشرات بالشكل الذي نراه في التقرير.

هناك تغيرات كبيرة في الفكر التنموي المعاصر. فمن جهة اولى، ثمة تطور كبير في الوعي البيئي بفعل الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها البيئة العالمية في العقود الأخيرة. ومن جهة اخرى، هناك التطور العلمي والتكنولوجي المذهل. في الماضي كنا نتحدث عن فاصل زمني يتراوح بين ١٥ و٢٠ سنة، بين العلم والتطبيق. هذه المسافة تتلاشى اليوم. خريج الجامعة هو العامل وهو المنتج وهو المطبّق أيضاً. الطائرة تولد على الكومبيوتر، وكذلك الصاروخ. المواد الجديدة والثورة البيولوجية التى تدخل استهلاكنا الغذائي اليومي.

مستوى التقدم والقدرة على التطور السريع باتا مرتبطين بالاستثمار في العقل وبتشكّل نخبة متمكنة من أرقى ما توصلت اليه العلوم والتكنولوجيات الحديثة.

أصل الى نتيجة مفادها ان معنى التنمية البشرية هو هذا الاهتمام المزدوج بالبيئة وبالبشر. وأي تنظير اقتصادي الآن يبدأ بفهم تشابكات وتعقيدات البيئة. والخطورة الكبرى هي انه، عند بعض مستويات التلوث، يحدث انهيار بيئي، وينتج عن ذلك انهيار في الانتاج يتصل بالتنمية البشرية.

ومن ناحية أخرى لا بد من فهم تأثيرات الثورة التكنولوجية التي غيرت كثيرا من المفاهيم. نحن سنتعامل مع هذا العلم وهذه والتكنولوجيا المتاحين في السوق العالمى. هذا هو التحدي ببساطة شديدة جدا، وهذا ما نحن بصدده.

علينا أن نجيب عن أسئلة خطيرة:

١- من يضع الأوزان الى أن يتم تجميع المؤشرات التي تتعلق بها في تقرير قطري أو عالمي؟

٢- هل يمكن تفادي البحث في النظرية التنموية التي تنطبق على مراحل بعينها وأخطار بعينها في مراحل تغير عالمي خطيرة جدا؟ هل يمكن ان نقيس بدون نظرية؟

٣- لماذا يفرض علينا الالتزام بسقوف موضوعة مسبقا باعتبارها مستويات مستهدفة علينا الوصول اليها؟

على التقرير أن يوفر لنا مقياساً يمكننا من كشف الطاقات الكامنة، ويبين ماذا نستطيع ان نفعل في المستقبل. لا يمكن ان نخلط، في ظروف مراحل التنمية لدينا، بين فكرة ماذا يأخذ البشر، واعتبر ذلك تنمية بشرية، وبين ماذا يستطيع أن يعطي البشر، واعتبر ذلك تنمية بشرية. لأنه لا يوجد أي إثبات تاريخي على ارتباط ميكانيكي حتمي بين ما يحصل عليه الناس وبين ما يقدمونه. الأمر أكثر تعقيدا من أن أقدم مؤشرات بعضها ظروف يعيش فيها البشر وبعضها انعكاس الظروف على البشر. وليس في وسعنا القيام بعملية القياس إلا اذا كان لدينا تصور ذهني. ان قدرة الانسان على الابداع لا تكون إلا بالشك والاختلاف. والابداع هو خلاف فكرة الميزات النسبية أو المقارنة التي قامت عليها فكرة التخصص بالاستناد الى المخزون المتوفر من الموارد الطبيعية. التنافس القديم على هذه القاعدة فقد كل قيمة، والبلاد التى تتصدر القائمة اليوم هي البلاد التى ليس لديها موارد طبيعية. لا بد ان نسأل أنفسنا: ماذا يؤدي الى الشك، الى النقد والاختلاف، الىالابداع؟ أخطر دراسة تمت عن

اليابان توصلت الى ان التنظيم والعلائق على مستوى الأسرة في اليابان هى محدد التنمية البشرية. والصين وصلت الى ان هناك قطاعاً واعداً ركزت عليه، هو الالكترونيات. واليوم يشكل البشر أهم عنصر في التنمية وفي الاقتصاد وفي الانتاجية.

نحن لم نقرأ جيدا هذا العالم الذى نحن بصدده اليوم. نحن نشهد نهاية الحداثة والتخصص والتنميط. المرحلة الحالية يطلق عليها اسم الحركة المابعدية، مرحلة ما بعد الصناعة حيث الوحدات تصغر، والثقافات تتحول وتتنوع. اذن لماذا الاهمال في البعد الحضاري الخاص بنا؟ من الذي قال اننا نريد الاشياء نفسها؟ ماهو القياس البديل على سبيل المثال؟ هذا ما نحن بصدده الآن. لماذا لا يكون ما يسمى ناتج محلي معدلاً بيئيا؟ قضية التعليم في بلادنا، على سبيل المثال، لها خصوصية: نحن بلد يقال فيه: كل عام لاتخشوا شيئا الامتحان سوف يكون سهلاً و"من الكتاب"! بينما في جميع انحاء العالم يكون التركيز على تكوين نخبة مستثمرة في عقلها كثيرا. اذن المسألة مسألة محتوى عمل تعليمي. اما ان نستسهل ونقول نريد أرقاماً! فالأرقام والدراسات كثيرة في السوق. لكن هناك ما هو أهم من مسح المؤشرات. على سبيل المثال، جرت محاولات لقياس الوقت الذي يقضيه المواطن المصري في المحاكم، وفي وسائل النقل وعلى الطرقات، وفي المحلات لشراء المواد الغذائية..الخ، والنتيجة ان هناك الكثير الكثيرمن الوقت الضائع، بحيث ان الأب ليس لديه الوقت لينقل معرفته الى ابنه، ولا المدرس الى تلامذته، ولا المسؤول الى شعبه! هل هذه أمور صعبة على القياس ؟ لا اعتقد ذلك. المطلوب اعمال العقل في اختيار المؤشرات المطلوب قياسها، وهنا علينا الاسترشاد بالنظرية.

خلاصة القول أني أرفض تماماً الجمع الخطي. أرفض أن يكون التوزيع الثلث والثلث والثلث. ارفض عدم الاشارة الى محتوى التنظيم المجتمعي ومحتوى القضية التعليمية. أرفض تماما ان اقيس نفسي بمدى الاقتراب من سقوف معينة لأسباب بيولوجية وبيئية واقتصادية ومراحل تنمية..الخ. ان تقرير التنمية البشرية لم يعطنا من المكافآت سوى الاحساس بالعجز وتدني موقعنا. ونحن بالتأكيد طاقة كامنة وغير مستثمرة، نستطيع قياس هذه الطاقة في تقرير قطري اذا أردنا، لأن كل هذا التطور العلمي والتكنولوجي المعاصر يشير الينا ان نفهم التحولات الثقافية والحضارية والسياسية، وبالدرجة الاولى التكنولوجيات العالمية، التي تؤهل البشر للعيش في القرن القادم، وإلا فنحن بصدد عصر جديد من العبودية من خلال العلم والتكنولوجيا المعاصرين.

المناقشة

عبدالله الدردي

تحدثت عن ضرورة الاسترشاد بالنظرية، وعن رفض المعادلات الخطية وضرورة اعتماد المرونات. من يحدد هذه النظرية وهذه المرونات؟

على نصار

اجابة سريعة لأن الأمر في منتهى الأهمية :

أولاً: حصر العوامل يأتى من النظرية.

ثانياً: النظرية حكم حتى لا نخطئ في حساب المرونات، كما انها تزودنا بوسائل تصحيح القياسات.

ثالثاً: بالنسبة لمن يضع هذه المرونات، السؤال نفسه مطروح في حال اعتماد المعادلات الخطية. وهنا أذكّر بما جاء في مداخلتي الاولى، أي الاعتماد على خلاصة آراء الخبراء المتنوعي الاختصاصات الذين يحدّدون الأولويات في ضوء خصائص البلد.

رابعاً: عندما نقول "تتحسن أحوال البشرية مع زيادة التعليم، والدخل..."، فهذا أسهل من قولنا "ماهو الوزن النسبى للتعليم في ذلك البلد". إذن يجب ان يتضمن تقرير التنمية البشرية قياساً مقارناً على الانجاز الذي حققه البلد المعين في فترة زمنية محددة ، وليس المقارنة مع الآخرين.

هالة شافعي

أشرت الى أمر هام جدا، هو الاستثمار في العقل. في الماضي كان الاهتمام برأس المال بمفهومه التقليدى، وانتقل الاهتمام الآن الى الاستثمار في رأس المال البشرى. كيف يمكن ان نقيس تكون رأس المال البشري؟ أضف الى ذلك اننا كنا في الماضي ننظر الى البشر على أنهم عنصر من عناصر الانتاج فقط. ولكن الآن اصبح انتاجهم من الناحية الفكرية والعقلية أيضاً، فكيف، نستطيع، في ظل الظروف السياسية والاقتصادية، ان نخلق بيئة تشجع على تطوير واخراج كافة المهارات الموجودة في العالم العربي.

عبده قاعي

هناك تحدّ فيما طرح، خصوصا لجهة قياس التركيبات والارتباطات بين العناصر والمرونات. والسؤال هنا هو كيف التعامل مع واقع التركيب واختيار وسائل عمل وحلول على مستوى هذا التركيب ومتابعة التحريك المجتمعي؟ أي كيف يمكن استنباط تأطير وتوزين مستدام لهذه المؤشرات والمرونات؟

طاهر عنبتاوي

الدراسات المستقبلية التي ظهرت فيها السنوات العشر لا يرد فيها ذكر المنطقة العربية. امريكا اللاتينية – ومنطقة شرق آسيا هما المنطقتان اللتان لديهما الامكانيات المستقبلية للتنمية. وعندما تأتي الى افريقيا والمنطقة العربية تبدو الصورة قاتمة جدا. أين الخلل؟ وهل ستعيش منطقتنا عصر عبودية جديد كما اشرت في مداخلتك؟

علي نصار

بالنسبة للإستثمار في العقل وقياسه، ثمة مؤشرات تعبّر عن ذلك منها:

١- درجة تنظيم قاعدة المعلومات في المجتمع ؛

٢- مدى حداثة المحتوى التعليمي لخريجي الجامعة في العلوم الحيوية والطبيعية والرياضيات..الخ ؛

٣- تنظيم وكفاءة قاعدة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي تتسم بصعوبة التمويل، وارتباطها بحل المشكلات المحلية، ومدى استخدام نتاج الثورات العلمية التكنولوجية الثلاث: المعلوماتية، والهندسة الحيوية، والمواد البديلة؛

٤- توافر نخبة تسمى نخبة الادارة العلمية، تتسم بتشابك كبير في المعرفة مابين قضايا علمية وتكنولوجية وبيئية واقتصادية ومجتمعية ونفسية وقدرة على خزن واسترجاع المعلومات والتفاوض. بعض المنظمات العربية التي تنشط لتدريب الكوادر العربية في هذا الاطار تواجه صعوبات كبيرة، لأن الجامعة لم تخرج مثل هذه النوعية التي تتسم بتشابك وترابط المعرفة؛

٥- توافر نظام الحكم الذى يخطط، ليس لإقامة صناعات ومشروعات بعينها، بل لخلق مبادرات وابداع .. الخ. وفي البلدان المتقدمة يقوم بأخطر الابحاث في مجال البيولوجيا والمواد البديلة طلبة السنوات الأخيرة في الجامعات، وليس العلماء الكبار. لا بد اذن من تنظيم مجتمعي يطلق المبادرة ولا يحصر المعلومات أو يعيق الابداع. ولا بد من مجتمع لا يقهر المنظمات غير الحكومية، ويعيد النظرفي دور الدولة فيه بما يسمح بالشك وبالإختلافات وبالتنوير، ويحارب كل أشكال القهر الفكري؛

٦- تمايز (استقلالية) وعلمية وسائل الاعلام. هذا ميدان بالغ الخطورة اليوم. يجب ان يترك الاعلام العلمي للعلماء، فهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق التجانس بين التقدم الحضاري العالمي والتراث الحضاري العربي - الاسلامي. كما يفترض ان تساعد على تحقيق مشاركة الناس؛

هذه بعض عناصر قياس مستوى الاستثمار في العقل.

بالنسبة لاختيار وسائل العمل والحلول الضرورية لتحقيق استدامة التنمية، هناك، لحسن الحظ مجموعة من الضغوط تحدث على المستوى العالمي، وهي تعلي شأن البشر والمشاركة والحريات. السؤال هو، هل نستطيع في ضوء هذه الضغوط ان نزيد من الضغوط الداخلية لنغير تنظيماتنا ومجتمعاتنا؟ حتى الآن لا تزال جميع برامج المعارضة تحمل أفكارا كانت قديمة في الستينات! نحن نفتقد العمل الجماعي. ما العمل؟ لا نصائح هنا، المطلوب هو جهد تنويري طويل المدى، وضمان الحق في الاختلاف وحق الناس في التعبير عن رأيهم.

الإجابة الثالثة هي وجود تجارب في غاية الروعة في بلادنا، أتت تارة تحت اسم التصنيع، وتارة تحت اسم تنمية المحليات. هناك فائدة كبيرة في العودة الى هذه التجارب المحلية والجزئية بالنسبة للتنمية في بلادنا.

بالنسبة للسؤال الأخير، ماذا عن المنطقة العربية في القرن التالي وهل تذكر في الدراسات المستقبلية؟ ليس هناك اشارة الى وجود قدرات انتاجية كامنة في منطقتنا. ولا الى وجود قدرات تنمية بشرية كامنة على الاطلاق. ويتزايد احتياج العالم العربي الى الإستشارة وشراء المعلومات. هناك تنبؤ واحد بأن العالم سيبقى في حاجة الى النفط العربي حتى عام ٢٠٢٥. بل ان الأمر وصل الى ان بعض الدراسات لا تشير اطلاقا الى العالم العربي بل تتحدث عن الشرق اوسطية. والحديث في القرن التالي سيكون عن اسرائيل، اذ انها شاركت في مشروعات بحثية كبيرة واستثمرت كثيرا في العقل، كما يرد ان لديها سوقا بحجم كاف للنمو، والمقصود بالسوق نحن، أي العرب.

نبيل النواب

سؤالي هو: ما علاقة او ارتباط هذا التقرير بما تفضلت بـه؟ مـن الأمـس الـى اليـوم استمتعنا، غير انه يتضح أن الأصنام القديمة لا جديد عندها.

جورج القصيفي

هل بإمكانك ان تعطينا بشكل سريع ملاحظاتك الرئيسية على مؤشـر التنميـة البشـرية كما هو مستخدم حاليا من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ثم ثانيـا، مـا هـي، فـي تقديـرك وضمن المعطيات الاحصائية الموجودة على المستوى العربي، المرحلـة الأولـى مـن التطويـر الذى تقترحه؟

باقر النجار

لقد تحدثت عن مجتمع ما بعد الصناعة، وعن التحديات المعاصرة التي تواجهنا. هل بإمكانك ان تربط هذا المصطلح بقضية الموارد البشرية وعلاقة كل هذا بالمجتمع العربي؟

آنا منصور

من ضمن نظرتك الاستشرافية، كيـف تنظـر الـى علاقـة التقـدم التكنولوجـي والعلمـي الذي تحدثت عنه بسعادة الناس؟ ذلك ان التنمية البشرية تعني تحقيق هذه السعادة، وهي ليسـت متطابقة مع الرفاهية التكنولوجية. فهل ما يحصل من تطـور يقـود الـى سـعادة النـاس أو الـى خرابهم؟

أديب نعمة

مداخلتك أكدت علـى رفـض فكـرة السـقوف وفكـرة اللحـاق بنمـوذج موجـود. هـذه المقاربة تتضمن بعدا نقديا للنماذج التى كانت موجودة سابقاً، بما في ذلك نماذج التنمية ونماذج النمو الاقتصادى. وبخلاف ذلك، عندما تطرقت للمرحلة الحالية التى أسميتها مرحلـة مـا بعـد الصناعة، لم أشعر ببعد نقدي في موقفك إزاء ما يحدث حاليا، مما قد يوحـي اننـا نحـاول ان نعتبره نموذجا أو سقفا بمعنى ما، وهذا يعني الوقوع في خطأ اللحاق بهذا النموذج الجديد. قد أكون أسأت الفهم، ولكن خشيتي أن تتحول مقولات الاستثمارفي العقل والكمبيوتر...الخ، نوعا من ميتولوجيا جديدة بدلا من تلك التي كانت سائدة من قبل.

بين صدور تقريري التنمية البشرية الأول والخامس، كانت هناك انتقادات كثيرة، وقد استجاب واضعو التقرير لها. وهذه بعض الملاحظات:

١- اعتقد انه لا ضرورة لإضافة كلمة المستدامة بعد التنمية البشرية. لأن هذه معناها استدامة، أي أن أجيالا تراكم لما بعدها. فإذا كانت اضافة هذا التعبير يعني ان فكرة التراكم عبر الأجيال ليست متضمنة في نظرية التنمية البشرية، فذلك أمر في منتهى الخطورة؛

٢- أن تكون هناك اشارات الى أوضاع البيئة في كل قطر عربي؛

٣- أن تكون هناك اشارة الى وجود نخبة في الادارة العليا وفى العلوم والطبيعيات، ومدى حداثة تكوينها، لأن المستقبل مرهون بذلك؛

٤- أن يشار الى قضايا خاصة بالأقطار تعتبر أساسية وهامة بالنسبة للمواطن وبالنسبة لمتخذى القرار، وقد لا تكون من النوع التقليدي، مثل انتشار المخدرات، أو معدلات الإعاقة، أو الوقت الضائع،.. لأننا في حقيقة الأمر، في بعض المجتمعات، في حالة عصيان مدني واقعية، والانتاجية تنخفض بسبب عوامل كهذه.

أيضا أقترح الاشارة في التقرير إلى إنجازات تمت على المستوى المحلي، والعيوب ايضا في درجة التنظيم والمعيقات الحقيقية، على أن لا يعد مثل هذه التقارير مهندسون وعلماء يكثرون من الارقام التي لا تستطيع ان تعبر فعليا عن هذه التجارب. أي لا بد من الاشارة الى درجة التنظيم والارتباط بالاحتياجات المحلية في طاقة البحث والتطوير.

أما بالنسبة لتطوير القياسات والأوزان، فالأساس هو اختيار المؤشرات المستهدفة بحيث تكون مفيدة، وتجنب الجمع الخطي لهذه المؤشرات، بل تجنب فكرة اللحاق، واختيار المرونات المناسبة لمرحلة التطور في البلد المعني.

لقد تحدثت بشكل سريع عن الحركة المابعدية او ما بعد الصناعة والحداثة، واضيف ان كل التحولات الحضارية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية تفتح الباب امام تنافس وتنوع الثقافات على قاعدة الابتعاد عن التنميط، حتى على مستوى خط الانتاج الواحد.

الصناعات تتجه الى الصغر والوحدات ايضا. وآخر تقرير صدر عن اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية يشير الى أن الاعمال الصغيرة هي عصب الاقتصاد القومي،

وتستحوذ على ٩٥ في المائة من الايدى العاملة، و ٣٩ في المائة من الناتج المتحقق، و ٨ر٤٨ في المائة من الوظائف الجديدة التي استحدثت بين ١٩٨٤و١٩٨٨. كما أن اكثر من ربع العمالة موجود في شركات تستخدم أقل من ٤ أشخاص. عندنا في مصر، هذا الحجم من الصناعات، والأكبر منه لم يدخلا ضمن الحسابات القومية لدينا.

إذا أردنا تطوير المؤشر، لنعتمد ناتجاً محلياً مصحّحاً بيئيا، ومصححا بحيث يأخذ بعين الاعتبار هذا النوع من الانتاج الصغير.

مسألة أخرى، الحركة المابعدية تعني تعايش الحضارات والثقافات، ورفض التخصص القديم، والمقارنات غير العلمية، والسقوف. لقد اشارت أدبيات التنمية إلى أن ما تحقق من إنجازات في السنوات السبع الاخيرة من حكم شاه ايران ليس لها مثيل في العالم النامي. ومع ذلك انهار هذا الحكم لأن خيار التنمية فيه لم يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الثقافية والحضارية، وتسبب التحديث هناك باغتراب أدى الى الثورة.

أما عن سعادة الناس أو خرابهم، فسأحاول الاقتراب من الاجابة. ادعاؤنا اننا دون جذور معناه نهايتنا. عدم سؤالنا عما يسعدنا وما لا يسعدنا، ايضا معناه نهايتنا. في أوروبا الشرقية اعطيت المرأة كل ما كتب في تقرير التنمية البشرية، وهي التي رفضته. يجب ان نسأل الناس كيف تريدون ان تعيشوا؟ إن تقبّل التكنولوجيات دون تطوير قد ادى الى الفردية، وهذا عصر يحتاج الى الاسرة المتماسكة وليس الى الفردية. ليس هذا عصر الكم والربح، بل عصر النوع والكيف. وهذا بالتاكيد اختيار نستطيع ان نشارك فيه دون ان يدفعنا أحد، من خلال تقرير، الى اختيارات بعينها. السعادة هي سؤال الناس عن السعادة. وبداية السعادة هي ان أعامل في موطني كمواطن درجة اولى. السعادة ان اسأل، تحديدا، عما اعتبره سعادة، ولا بد ان اعرف وأوجه واختار ..الخ، وليس التنافس بمعايير الآخرين. كل يمشي في الطريق الذى رسمه لنفسه، والمهم هو التطور. لقد حسم اينشتين هذه القضية منذ عام ١٩٥٠، اذا رفض كل التعبيرات الاخلاقية التي تقول ان هذا هو الخط وهذه هى المسيرة. ليس هناك شيء من هذا القبيل. ان اختيار الطريق الخاص للتطور هو الحق الأول، والمدخل الى التنمية والسعادة.

الموضوع: نهج جديد متكامل للتنمية البشرية المستدامة من خلال وضع استراتيجية وطنية لتهيئة الاقليم والتنمية

المحاضرة: نجاة خنتوش

أريد أولاً أن أحاول الإجابة عن السؤال التالي: لماذا فشل التخطيط في بلداننا؟ ولماذا، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلناها، لم نحقق تنمية بشرية حقيقية، ولا تنمية بشرية مستدامة بالطبع؟

أشير الى سببين أساسيين: الأول، هو أن التخطيط في بلادنا كان مركزيا، أي أنه كان يوضع في القمة ويفرض على القاعدة. والسبب الثاني هو أن المخططات كانت على الدوام قطاعية. كنا ندرس القطاع المعين ونغفل العلاقات المتبادلة بين القطاعات. أي أن مخططاتنا لم تكن ذات طابع شمولي. لهذه الأسباب كانت الجهود المبذولة كبيرة ولكن المردود ضعيف.

أين النقص إذن؛ إنه يكمن في تغييب عنصر العلاقة بين الأرض والناس والتاريخ. والمصطلح الأفضل للتعبير عن هذه العلاقة هو تعبير ابن خلدون: العمران. ففي مفهوم التهيئة العمرانية، الأرض هي حدود وجغرافية وموارد واقتصاد.

والخطة المطلوبة يجب أن تكون عملية تفاعلية بين المستويات المختلفة، الوطنية والمحلية. وعلى هذه الخطة أن تراعي المبادئ التالية:

المبدأ الأول: مشاركة كل الكفاءات والهياكل الوطنية والمحلية المعنية، مباشرة أو بطرقة غير مباشرة، بالتنمية الشاملة والانطلاق من القاعدة؛

المبدأ الثاني: إعطاء أهمية كبرى للتعاون بين المصالح لكي نصل الى اقتراحات واقعية ومتسقة ومتلائمة؛

المبدأ الثالث: تدوين هذه الاقتراحات ضمن وثائق واضحة تساعد على أخذ القرار، وقابلة للإستخدام من قبل كل الهيئات السياسية والادارية والشعبية؛

المبدأ الرابع: الارتكاز على القدرات والخبرات الوطنية؛

المبدأ الخامس: تجنيد كل الكفاءات والقيام بعملية التدريب في الميدان من أجل ضمان مشاركتها في وضع الخطة والتنفيذ؛

المبدأ السادس: مراعاة كل المعطيات الموجودة بالنسبة للموارد والإمكانيات الحقيقية، كي يتسنى القيام بتصورات مستقبلية واقعية وممكنة الإنجاز. وهذا يعني عدم الوقوع في هوس الدراسات وعدم الاستفادة من المعطيات والدراسات الموجودة؛

المبدأ السابع: الاعتماد على المخططات القطاعية الرئيسية الموجودة، وكذلك على الدراسات والأعمال المنفذة أو المعدة للتنفيذ في الأجهزة والمؤسسات المختلفة؛

المبدأ الثامن : اختيار أفق يتماشى مع أهداف التهيئة العمرانية، أي حقبة زمنية موازية لجيل كامل: ٣٠ عاما تقريبا. ثم تقسيم المخطط الى مرحلتين:

- مرحلة أولى، تتضمن المطلوب تحقيقه لتحسين ما هو قائم؛

- مرحلة ثانية، تتضمن المطلوب عمله من أجل إعادة التوازن في النمو لصالح المناطق الأقل تقدما؛

المبدأ التاسع: تدعيم الهياكل على الصعيدين الوطني والاقليمي، وتشكيل لجان يمكن أن تكون من ثلاثة أنواع، لجان للدراسة والتصميم، ولجان للاستشارة والمفاوضات، ولجان للموافقة. وتشارك المنظمات غير الحكومية في هذه اللجان، وكذلك كما يشارك ذوو الكفاءة؛

المبدأ العاشر: متابعة العمل عن كثب، من خلال ورشات العمل التي تصلح لأداء وظيفة التدريب ووظيفة متابعة عمل اللجان المتخصصة في الوقت نفسه؛

المبدأ الحادي عشر: هو الاعتماد على هيكل الأمم المتحدة فيما يختص بالخبرات العالمية ذات الكفاءة العليا في الميادين الحساسة؛

المبدأ الثاني عشر: الاعتماد على التقسيم الاداري الأكثر ملاءمة، والعمل على اقتراح السيناريوهات المختلفة للتقسيم الاداري المحتمل. والسبب ان التقسيم

الاداري المعتمد في بلد ما قد يخضع لاعتبارات سياسية ، وقد لا يكون مناسبا لمصلحة المواطن وللعمل التنموي؛

المبدأ الثالث عشر: الحد من عدد الخيارات. على سبيل المثال: سيناريو للاتجاه القائم، وآخر لتحسين الاتجاه القائم، وثالث للنمو البشري المتوازن؛

المبدأ الرابع عشر: استعمال الخرائط كوسيلة عملية للتعبير عن الاختيارات التي يجب ان تجريها السلطات الحكومية والأطراف الأخرى. (خرائط الموارد المائية، شبكة الطرق، التوزع السكاني، الزراعة..الخ).

وفي جميع البلدان النامية (وغير النامية)، هناك ثلاثة أنواع من حالات عدم التوازن: الأول بين العاصمة وبقية البلاد، والثاني بين المناطق المتقدمة والمناطق الأقل نموا، والثالث هو بين المدينة والريف.

ومن أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة، يجب توفر ثلاثة عناصر أشير إليها بتعابير تجعلها تشبه الجسم البشري. فهي تحتاج أولا الى قلب؛ والقلب هو المدينة أو القرية أو ما يسمى اليوم المستوطنات البشرية. إذن يجب وضع سلم للمستوطنات البشرية أولا، ويجب أن يعطى لكل مدينة أو قرية دورها باعتبارها قطبا للتنمية. والتمييز بين قطب موجود، وقطب يلزم تدعيمه، وقطب يجب إنشاؤه.

والعنصر الثاني المطلوب توفره هو الهيكل العظمي، أي شبكة الطرقات والموانئ، وهي تتيح إمكانية تحرك الموارد وانتقال المواد من منطقة الى أخرى.

والعنصر الثالث هو الجسم، أي البيئة. وهذا يعني كيفية استعمال الأرض والموارد.
تتضمن الخطة إذن ٣ مقومات أساسية: المستوطنات البشرية، ومحاور المواصلات، والبئية وكيفية استخدام الاراضي. لكن الأمر الأساسي هو اللامركزية وتعزيز سلطات الحكم المحلي لكي يكون تنفيذ خطة التنمية ممكنا.

المناقشة

عطا سليم

أشرت الى أهمية المشاركة الشعبية في التنمية. سؤالي هو: ما هي العلاقة بين انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفي التعليم والتنمية، وذلك من خلال تجربتك في تونس والسنغال؟

النقطة الأخرى التي أعلق عليها هي مسألة التحضر. في السابق كان يشار الى نسبة التحضر المرتفعة باعتبارها من مؤشرات التنمية. اليوم لم يعد الأمر على هذا النحو. كما أن ماهية التحضر ومقياس اعتبار أي تجمع سكاني تجمعا حضريا يختلف بين بلد وآخر، حسب الكثافة السكانية وعدد السكان في البلد المعني.

نجاة خنتوش

نعم، في السابق كان التحضر المرتفع يعتبر مؤشراً ايجابياً. وذلك يعود الى كون معيار التقييم هو النمو الاقتصادي، وانسجاماً مع فكرة التطور من الزراعة الى الصناعة فالخدمات.

أما اليوم فلم يعد مثل هذا النمو هو الهدف. وفي أقل اعتبار، هناك حديث عن النمو المتوازن، أو التنمية البشرية المستدامة. وبناءاً عليه تتغير المقاييس.

الأمر الآخر هو أن خطط التنمية الجديدة يجب ان تلحظ تطوير أرياف نفسها، إذ لا يجب أن تبقى الأرياف على ما كانت عليه. وهذا يعني رفع مستوى معيشة السكان فيها، وتوفير الخدمات، والمدارس، وأماكن العمل..الخ.

وبالنسبة لسؤالك عن مشاركة المرأة، صحيح ما قلته عن أهمية التعليم، لكن مشاركة المرأة في التنمية لا تقتصر على هذا الجانب. فالمرأة الأم والزوجة لها دور ايضا، وخطط التنمية تقوم في جانب منها على تصميم برامج للتنمية الأسرية أيضا.

ومن خلال تجربة تونس، لاحظنا أن الطبقات الوسطى كانت هي الأكثر اهتماماً بتعليم أولادها. وكان ذلك وسيلة للترقي الاجتماعي ورفع مستوى معيشة الأسرة بكاملها. وأساس ذلك اننا في تونس، في الستينات، اعطينا أولوية للتعليم دون تمييز بين الذكور

والاناث، وسهلنا ذلك بأن جعلنا المدارس قريبة من أماكن السكن مما شجع الأسر على إرسال البنات الى المدرسة.

وكان من الوسائل التي استخدمناها لتحفيز المشاركة في النشاط التنموي عقد اجتماعات لمجموعات السكان في المنطقة المعينة، ودعوة الرجال الى اصطحاب نسائهم معهم الى الاجتماع. كما كنا نقدم قسما من المواد والموارد المالية اللازمة لمشروع معين، ونطلب من الناس ان يشاركوا في القسم الآخر.

عبده قاعي

أريد أن أتحدث عن ارتباطات أربعة يتضمنها مفهوم التنمية البشرية المستدامة:

الأول: ارتباط الانسان بالأرض وبالتكوين المجتمعي، وهو يشكل الأساس الذي يقوم عليه العمل التنموي؛

الثاني: ارتباط عملية التخطيط او التنظيم بمبدأ التنمية الانسانية. فالإنسان هو المنطلق، ومبدأ توزيع النمو والإمكانيات المتوفرة يجب ان يحترم؛

الثالث: ارتباط التكوين المجتمعي في واقعه الحياتي، وبمختلف عناصره، ارتباطاً عضوياً بالأجهزة المتنوعة للدارسة واتخاذ القرار، وبالباحثين والمخططين؛

الرابع: ارتباط حركة الماضي، في الواقع الحالي، بإمكانيات بناء المستقبل.

انطلاقا من هذه الترابطات الأربعة، سؤالي هو التالي: أرى هناك نوعين من المشكلات، الأول يتمحور حول خلق جاذبيات، والثاني حول توفير البلوغياتaccess . الناس تتحرك الى المدينة لأن فيها عناصر جذب. والسؤال هو: كيف نعمل خلال مدة أربع أو خمس سنوات لخق هذه الجاذبيات والبلوغيات في خطط التنمية.

نجاة خنتوش

ما طرحته يكمل أفكاري.

في السابق كنا نخلق بعض عناصر الجذب بشكل مجتزأ، ولذلك كان المشروع يفشل. فعلى سبيل المثال، كنا نقول للمستثمرين: ان اتيتم الى منطقة معينة، فسنقدم لكم تسهيلات

ضريبية، وأسعار أرض منخفضة..الخ. لكن الجميع يريد ان يبقى قريبا من المدينة، فالمصرف موجود فيها، وكذلك المرفأ، وشبكة المواصلات..الخ.

وعندما نريد أن نخلق قطباً اقليمياً في منطقة ما، يجب توفير العناصر الجاذبة بشكل متكامل: المحفزات الاقتصادية، المواصلات، المستشفى، الكلية الجامعية، أماكن التسوق والترفيه للأسرة ..الخ، وإلا لا يكون هناك قطب.

آنا منصور

لقد قدمت لنا تصوراً تخطيطياً يجمع بين تنمية الرساميل الثلاثة: الانساني والمادي والبيئي، ضمن خطة متكاملة محورها المشاركة.

وفي مفهوم التنمية البشرية المستدامة، هناك تشديد على عنصر رابع هو الرأسمال الاجتماعي الذي يعني قدرة الناس على العمل معاً من أجل التنمية. سؤالي هو: كيف يتم تشخيص قيم المجتمع وإسهامها في التنمية؟ وذلك لأني أعتقد أنها العنصر الأساسي المكون للناحية الثقافية التي تناولها بعض المشاركين سابقا. وأضيف أن أي ثقافة تبتعد عن القيم هي ثقافة فوقية. كيف يبرز ذلك في التخطيط للتنمية؟

نجاة خنتوش

في تجربة السنغال أخذنا بعين الاعتبار هذه الجوانب. فاثناء استطلاع الوضع، وجدنا أن السكان في الجنوب يفضلون التعامل مع غينيا أكثر من بلدهم بسبب الانتماء العرقي المشترك. وفي العاصمة والمدن، وجدنا أن هناك عناصر ارتباط بين سكانها وبين الأرياف التي يتحدرون منها، ووظفنا ذلك في توفير موارد لإنجاز بعض المشاريع في هذه الأرياف.

وبالنسبة لأهمية المشاركة القاعدية وفائدتها العملية: في بداية عملنا في السنغال عقدنا اجتماعا كبيرا لممثلين عن كل فئات المجتمع. الجميع عرض وجهة نظره وقدم اقتراحات. وبعد سنتين من الدراسة، لم نضف حرفا واحدا على المقترحات التي قدمها الناس في هذا الاجتماع الأول. أقصد القول ان الناس يعرفون تماما احتياجاتهم ومشاكلهم، وان الدراسات والأبحاث تفيد في بلورة الخطط العلمية والعملية لحلها. لذلك ان مشاركة الناس ذات فائدة عملية لوضع الخطط وليست أمراً شكلياً.

عندما نضع مخططاً تنموياً لبلد ما، ندرس الوظائف المختلفة لكل المدن والعاصمة، وللأرياف، ونحرص على الإفادة من الخصائص المميزة لكل منها من أجل تحقيق التكامل، ومن أجل وضع خطط واقعية وقابلة للتنفيذ.

وبالنسبة للعالم العربي، الأمل أن نضع معقود على مخططاً تنموياً على المستوى العربي، بحيث يمكن الافادة من الإمكانيات والطاقات بشكل تكاملي، دون أن يخاف قادة أي بلد من البلد الآخر.

طاهر عنبتاوي

ما عرضته المحاضرة أقرب الى ما أسمية إدماج التنمية البشرية المستدامة في التخطيط المادي. وما نحن بصدده هو إدماج هذا المفهوم في كل الحقول والميادين.

لا يعني ذلك أن خطة التهيئة العمرانية في السنغال ليست منسجمة مع التنمية البشرية المستدامة. لكن لو قدمت لنا الخطة لسألنا: هل شارك فيها السنغاليون؟ هل يعتبرون حقا أنها خطتهم؟

بالنسبة للتجربة التونسية، أعتقد انها إحدى نماذج التنمية البشرية المستدامة الناجحة. تونس انفقت على التعليم بين الستينات والسبعينات أكثر من أي بلد عربي آخر. وهذا يعني أولوية بناء الانسان على الطرقات والهاتف وغيرها. عندما نهيئ الانسان ويصبح كفؤا، يستطيع القيام بالأعمال المادية الأخرى.

شنوده سمعان

في مفهوم التنمية البشرية المستدامة أهمية خاصة للإحتياجات المعيشية الأساسية التي تكون معيارا، مثل التغذية الصحة والسكن..الخ. فهل استطعتم إقامة مقارنة بين الحاجات المعيارية والحاجات الفعلية وتطورها من سنة لأخرى في تونس؟

نجاة خنتوش

لم نقم بهذا العمل. ما قمنا به هو أننا استندنا الى المؤشرات الموجودة ثم ذهبنا الى الناس وتشاورنا معهم في الخطط المطلوبة.

قمنا بوضع بعض المعايير الخاصة بنا. قلنا أن مواصفات المدينة ووظائفها الأساسية هي كذا، فإذا لم تتوفر فهي ليست مدينة.

وفي السنغال كانت هناك احتياجات من نوع آخر. ركزنا على مشاريع التنمية الريفية وبرامج الأسرة المنتجة. أما الأولويات فتتعيّن بشكل محدد وخاص بكل منطقة. في مكان الأولوية للرعاية الصحية، وفي مكان آخر لأمور أخرى.

ومن مهماتنا أيضا الحرص على التنسيق والتكامل وتلافي الازدواجية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبين المانحين الأجانب.

أحمد آل ثاني

أشرت الى أن أحد أسباب الفشل السابق كان الطابع المركزي للخطط، لذلك ركزت على منهجية تعتمد أساسا على التنمية المدينية والاقليمة.

عندي ملاحظتان: الأولى أن منهجية هذه المقاربة تفتقد النظرة الشمولية على المستوى الكلي، إذ لم الحظ أي تركيز على هذا المستوى.

الملاحظة الثانية أن إعادة التوازن تحتاج الى استثمارات كبيرة، وهذا يتعارض مع تقييم الإنفاق(value for money)، فما رأيك؟

آنا منصور

أنا غير موافقة على الملاحظات التي أبداها الزميل أحمد.

الفشل السابق كان بسبب التركيز على المستوى الكلي(macro) دون رؤية الترابط مع المستوى التفصيلي(micro). مفهوم التنمية البشرية يقوم على الترابط بين المستويين. وهذا يفتح مجالا للعمل التنموي بحيث لا يجعله محصورا في العمل الحكومي.

نجاة خنتوش

لا بد للحكومات من أن تعيد النظر في تنظيمها. وعليها أن تتجه الى إعطاء السلطات المحلية مزيداً من الدور والصلاحية في العمل التنموي. التنمية مقرونة باللامركزية.

وتعليقاً على ما قاله الزميل من ليبيا: ما ذكرته في المحاضرة لا يندرج تحت عنوان التخطيط المادي، بل تحت عنوان التهيئة العمرانية وفق معنى العمران كما حدده ابن خلدون، ومحوره الانسان.

خليل نخله

نحن نقوم بتجربة في فلسطين. لقد درسنا التجمعات القروية في الضفة الغربية، ودرسنا شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين مجموعات القرى بهدف اقتراح تقسيم اداري مناسب. وواجهتنا صعوبة لها علاقة، ربما، بالجانب التاريخي. جواب سكان بعض القرى كان على النحو التالي: نحن تاريخيا لا نتعامل مع القرية الفلانية ، ولا نريد ان نتعامل معها في المستقبل.

كيف يمكن التعامل مع هذا الواقع المرتبط بالجانب التاريخي والقيمي والذي يعيق، ربما، تحقيق أهداف تنموية مفيدة للقرى نفسها؟

نجاة خنتوش

هذه نقطة هامة. نحن لم نقم بداسات تكميلية خاصة بهذا الجانب. في السنغال واجهتنا صعوبات معينة تتعلق بالعلاقة مع الأرض. العقار عندهم لا يباع. ولا يمكن تنفيذ أي مشروع دون موافقة رئيس القرية، وهذا الأخير يحتاج الى موافقة رئيس القبيلة. يجب أخذ كل ذلك بعين الاعتبار.

التنمية البشرية المستدامة هي حالة تفكير قبل كل شيء. وبالإستناد الى هذه الحالة يجب أن يشارك الجميع في استنباط الحلول المناسبة للمشاكل.

ابراهيم جاد

في ضوء ما طرح، اعتقد أن المطلوب هو تشكيل فريق عمل لوضع استراتيجية شاملة للتنمية البشرية المستدامة على المستوى العربي، تكون استرشادية بالنسبة لفرق العمل المسؤولة عن وضع الاستراتيجيات الوطنية. وأرى أن تناط هذه المسؤولية بالأمم المتحدة والجامعة العربية، والمنظمات العربية غير الحكومية، والمنظمات الأخرى المتخصصة، بالإضافة الى الأجهزة الرسمية المعنية بالتنمية البشرية المستدامة.

القسم الثاني

التجربة المصرية في إعداد التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستدامة

الموضوع: تجميع وتنسيق البيانات، قياس التفاوتات الاقليمية

المحاضر: عبد الفتاح ناصف

لم يكن إعداد تقرير التنمية البشرية الوطني في مصر أمراً سهلاً كما قد يتصوّر البعض. فقد اقتضى الأمر تجميع كمية كبيرة من المعلومات أعدت في ٢٤ جدولاً، في ٢٤ موضوعاً، على المستوى القومي ، و١٩ جدولاً على مستوى المحافظات.

ولم نكن نسعى الى تكرار المؤشرات الواردة في التقرير العالمي الذي يكتفي بالمتوسطات الوطنية. كان علينا الدخول في تفصيل مؤشرات التنمية البشرية على مستوى كل اقليم من الاقاليم، لأن ذلك وحده يكفل تقديم صورة حقيقية عن واقع التنمية في مصر.

نحن نتمتع في مصر بتجربة هامة في مجال الدراسات الاقتصادية والاحصائية، ولدينا عدة اجهزة تهتم بذلك، منها المعهد القومي الذي تولى إعداد التقرير واستفاد من البيانات التي تجمعها الاجهزة الاخرى. كما ان عندنا قاعدة معلومات متراكمة معقولة. ورغم ذلك لم تكن الصعوبات قليلة، لأن التقرير يحتاج الى معلومات محددة، والىَ تبويبها ومعالجتها وفق منهجية معينة. ولم تكن هذه البيانات كلها متوفرة لأنها لم تكن موضع اهتمام الجهات المعنية. لذا عمد الفريق الذي أعد التقرير الى سد الثغرات والنواقص في المعلومات في بعض الميادين، وأعد بعضها الآخر من خلال احتساب متوسطات وطنية، ثم تم تبويب هذا الكل ومعالجته وفق منهجية تقرير التنمية البشرية.

والصعوبات العملية ناجمة أحياناً عن تشتت مصادر المعلومات وعدم القدرة على حصر المجتمع الاحصائي المحدد. مثلاً: تقدير عدد الأطباء العاملين في مصر؛ بعضهم مهاجر، وبعضهم يعمل في عيادة خاصة وفي الجامعة أو القطاع الحكومي، وليس هناك سجلات دقيقة تتيح قياساً دقيقاً.

وتأتي الصعوبة أحياناً لأن المؤشر يتكون من أكثر من مكوّن احصائي، وأن هذه المكونات متفاوتة من حيث الدقة او المرجعية الزمنية. على سبيل المثال: تحديد معدل الالتحاق المدرسي يتطلب بيانات دقيقة بعدد الطلاب، ثم قياس نسبة هذا العدد الى عدد السكان في الفئة العمرية المقابلة. ويتطلب هذا الأمر وجود مسح سكاني يعود الى السنة نفسها. وفي

حال عدم توفره، أو عدم توفره موزعا علىالفئات العمرية المطلوبة، نحتاج الى جهد اضافي يتطلب الرجوع الى أحدث مسح سكاني متوفر، ثم القيام بالإسقاطات والتصحيحات الممكنة لاحتساب مؤشر الالتحاق المدرسي. أو قد تأتي الصعوبة من خصائص البيان المتوفر نفسه، كاحتساب الناتج المحلي ومتوسط حصة الفرد منه على أساس الاقليم..الخ.

وأحد أهداف إعداد تقرير التنمية البشرية في مصر هو النزول الى مستوى المحافظات ومجموعاتها الرئيسية، وإعداد بيانات تفصيلية على هذا المستوى.

وفي مصر ٢٦ محافظة تنقسم الى ٤ مجموعات:

١- مجموعة المحافظات الحضرية: القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس ؛

٢- مجموعة المحافظات الحدودية، وعددها خمسة وهي: شمال سيناء، وجنوب سيناء، والبحر الاحمر، والوادى الجديد، ومرسى مطروح. وتشكّل هذه المحافظات حوالي ٩٦ في المائة من المساحة الكلية لمصر، لكن عدد سكانها لا يزيد عن ١ في المائة؛

٣- محافظات الوجه البحري: دمياط، الدقهلية، الشرقية، القليوبية، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، البحيرة، الاسماعيلية؛

٤- محافظات الوجه القبلي: الجيزة، الفيوم ، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، اسوان.

لقد اخترنا هذا النوع من التقسيم لكونه ينسجم مع مشكلات التنمية في بلادنا اكثر من تقسيمات أخرى قد تعتمد في بلاد أخرى، مثل البيض والسود في أمريكا، أو قياس التنمية البشرية لدى الاناث والذكور، وهذه صعبة في بلادنا.

سوف أعلّق على عددٍ قليلٍ من الجداول الموجودة في التقرير:

الأول هو الجدول الخاص بدليل التنمية البشرية ومكوّناتها، وهو الجدول الرئيسي الذي يتضمن قياس توقعات الحياة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي على مستوى المحافظة، الى جانب بيانات أخرى أكثر سهولة، مثل معدل الكتابة والقراءة وعدد سنوات الدراسة. ولأجل القيام بالقياسات المطلوبة، استندنا الى دراسات سابقة، ولا سيما مسح ميزانية الأسرة لسنة ١٩٩٠، وتعداد السكان لسنة ١٩٨٦ . وقمنا بإعادة تبويب بعض المعطيات وتدقيق بعضها بحيث أصبحت صالحة للإستخدام في التقرير. فمثلاً، نحن ندرك الفرق بين دخل

الأسرة وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي؛ فالحصول على هذا الأخير يتطلب إجراء التصحيحات اللازمة الناجمة عن عدم دقة المعلومات المصرح بها، وما هو أهم، الانتقال من الدخل الأسري الى الحصة من الناتج القومي بإضافة حصة المحافظة من الإنفاق العام الذي تقوم به الحكومة من خلال المشاريع أو من خلال التحويلات المختلفة.

وبعد إجراء القياسات، قمنا بالمقارنة بين مجموعات المحافظات، وأتت النتيجة أن أقل مستوى لدليل التنمية البشرية هو في محافظات الوجه القبلي، وهو أقل من ٠,٤(٠,٣٨٧)، وأعلى مستوى هو في المحافظات الحضرية، حيث يقترب من ٠,٦(٠,٥٦٨). وتقع محافظات الوجه البحري في مستوى أفضل من محافظات الوجه القبلي.

أما بالنسبة للفروقات القصوى، فإن أعلى مستوى للدليل تحقق في محافظة بورسعيد، حيث بلغ ٠,٦٧٦ (اي اقترب من ٠,٧)، في حين ان أقل مستوى للدليل موجود في محافظة سوهاج، ويصل الى ٠,٣٢٨ فقط.

والفروقات واضحة بالنسبة للدخل، وكذلك بالنسبة للمستوى التعليمي؛ فالبنسبة لهذا الأخير يبلغ معدل القراءة والكتابة للبالغين ٦٦ في المائة في المحافظات الحضرية، و ٨ر٣٦ في المائة في محافظات الوجه القبلي. اما معدل سنوات الدراسة فتبلغ ٩ر٥ سنوات في المحافظات الحضرية، و٣,٢ سنوات في محافظات الوجه القبلى. وبالنسبة للعمر المتوقع عند الميلاد، ليست الفروقات كبيرة، وهي تتراوح بين ٦٥ سنة في المحافظات الحضرية و ٦١,٤ سنة في محافظات الوجه القبلي.

والموضوع الآخر هو نسبة الفقراء ضمن اجمالي السكان. وقد اعتمدنا هنا تعريفين للفقر، الأول الفقر بصفة عامة، وحددنا خط الفقر عند ٣٠ في المائة من متوسط الدخل الوطني في المناطق الريفية، وعند ٤٠ في المائة من المتوسط الوطني بالنسبة للمناطق الحضرية، وذلك بسبب تفاوت تكلفة الحياة بين المدينة والريف. وبالنسبة للفقر العام تبين أن نسبة ٤٠ في المائة من سكان محافظات الصعيد تعيش تحت خط الفقر العام، في حين بلغت هذه النسبة ٩ر٢٥ في المائة في المحافظات الحدودية، و ٣٥ في المائة في المحافظات الحضرية. ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة بوجود الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى.

أما عن الفقر المدقع، فقد اعتمدنا خطا موحدا للمدينة والريف هو ٢٥ في المائة من متوسط الدخل الوطني. وقد وجدنا أن ١٠ في المائة من سكان الصعيد يعيشون في فقر مدقع، مقابل ٦ر٢ في المائة فقط في المحافظات الحدودية، و ٧ر٦ في المائة في المحافظات الحضرية.

ومعدل النشاط الاقتصادي الأدني هو ٤ر٢٦ في المائة في الصعيد، والأقصى هو ٣١ في المائة في المحافظات الحضرية. ويعود التفاوت الى عمل المرأة في المدينة، اذ أن المرأة في الريف، وإن كانت تعمل في الزراعة، إلا أن عملها قد لا يصرح عنه. وتبلغ نسبة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية ٧ر١٧ في المائة في المدن ، في حين تبلغ ٧ر٩ في المائة في الصعيد.

وثمة مقارنة داخلية أخرى هي حصة الحكومة من العمالة. ففي محافظات الوجه القبلي، تساهم الحكومة، كرب عمل، في تشغيل ٢٥ في المائة من القوى العاملة في محافظات الصعيد، في حين ان مساهمتها بتشغيل القوى العاملة في المحافظات الحضرية بلغت ٤٧ في المائة. وأسباب هذه التفاوتات كثيرة، لكن الفكرة الاساسية هنا هي أنه، في بداية الستينات، اعتمدت سياسة نمو سريع تقوم على تركيز الاستثمارات أينما تتوفر بنية تحتية تسمح بذلك، الأمر الذي انعكس بمركزية ما في نسق النمو.

وبالنسبة للتعليم ، بلغت نسبة القيد الاجمالي للمرحلة دون الجامعية (٦-٢٣ سنة)، ٦٨ في المائة في الصعيد، و ٤ر٨٩ في المائة في المدن. وقياس التفاوتات بين المناطق وبين الذكور والاناث يسمح لنا هنا بتحديد الفئات المستهدفة ببرامج تعميم التعليم من أجل بلوغ نسب أعلى. والفئة المستهدفة بالدرجة الأولى هي فئة الفتيات في المناطق الريفية. والحل هو مدارس الفصل الواحد، ونشر مدارس صغيرة في القرى النائية في المناطق الريفية، الأمر الذي يقلل من التسرب الدراسي.

وثمة مؤشر آخر هام لقياس الحالة الصحية، هو وفيات الأطفال الرضع. وهنا نواجه صعوبة من نوع خاص لعدم توفر بيانات دقيقة، اذ أن الأهل يتأخرون في تسجيل الولادات، ولا يصرحون دائما عن وفيات الرضّع. ونحن لم نلاحظ هذه الحالة في المدن، ولكن في الريف تبيّن أن ثمة تفاوتاً بين الرقم المقدر، وهو٦٧ بالألف، وبين الرقم المسجل وهو ٥٠ بالألف، والتفاوت ناتج عن عدم التصريح.

لقد كان هدفنا من التقرير هو قياس التفاوتات، وهذا ما يتيح لنا اختيار السياسات المناسبة للحد من الفروقات بين المناطق .

المناقشة

متحدث

موضوع البيانات يثار كأن لا بيانات متوفرة، وكأننا في حالة فراغ على هذا الصعيد. لكن تقرير التنمية البشرية العالمي قد غطى مختلف الميادين، وهذه المعلومات مصدرها الدول نفسها. وبالتالي ليس هناك فراغ، بل ربما بعض الأخطاء التي تحتاج الى تدقيق.

اسأل: هل لديكم مسوح سكانية مفصلة على السنوات العمرية؟ وهل تخططون لإصدار تقرير سنوي على غرار التقرير الذي تصدرة الأمم المتحدة؟ وما هي إمكانيتكم لتنفيذ ذلك؟

عبد الفتاح ناصف

البيانات المتوفرة في التقرير المصري هي على المستوى الوطني فقط. ليست مهمة التقرير الوطني ان يكرر المتوسطات. نحن ننزل الى مستوى مؤشرات المناطق المختلفة. وهذا يسمح للإرادة السياسية بان تمارس فعلها التنموي عمليا إن رغبت بذلك.

متحدث

عندما ننزل الى المستوى المحلي نواجه صعوبات بالنسبة لمسح السكان. فعلى سبيل المثال، تفكيك الفئات العمرية من فئات كل خمس سنوات الى سنوات فردية.

ونحن دول نامية، ونسبة الأمية مرتفعة عندنا، فاذا لم تصمم استمارات الاحصاء، من الأصل، للحصول علىالمعلومات المطلوبة، فسنواجه مشاكل على هذه الصعيد، خصوصا مع الاخطاء في تسجيل الاعمار الشائع في مجتمعاتنا. كيف تعالج هذه المشاكل؟

عبدالفتاح ناصف

بالإمكان معالجة هذه الصعوبات من خلال أساليب احصائية. نأخذ سنة الأساس التي جرى فيها المسح، ونطبق تقنيات علمية خاصة بفرضيات الخصوبة والوفاة ومعدلات النمو السكاني..الخ، بحيث نقترب من الواقع قدر الإمكان. ولأن العملية تراكمية، فهي تتضمن آليات تصحيح مع الوقت والخبرة، فنحن لسنا بصدد عملية منفردة.

آنا منصور

التقرير ليس هدفا قائما بذاته. إنه وسيلة تشخيص وتقييم. ونحن بحاجة الى تشخيص المشكلات الاساسية واقتراح سياسات معينة لمعالجتها.

ما هي الاستنتاجات والخلاصات التي توصلتم اليها خلال إعدادكم للتقرير؟

عبدالفتاح ناصف

لا أعتقد أن ثمة داعياً للإستعجال. التشخيص هو نصف العلاج. ونحن لا نستطيع اقتراح العلاج المناسب من التجربة الاولى. التقرير المعد فيه فكر تنموي نحن بحاجة اليه، أي ان يكون الناس هم محور التنمية ونحن مقتنعون بذلك، سواء اتفقنا مع دليل التنمية البشرية أو اختلفنا.

لقد قمنا بعدة اجتماعات للعصف الذهني والمناقشة ساهم فيها عدد من كبار المتخصصين، وذلك للتفكير في المتغيرات التي يمكن اضافتها الى الدليل. اقترحوا البيئة، العمل، توزيع الدخل، مؤشرات نوعية..الخ. ليس بإمكاننا وضع كل شيء في التقرير الأول، ولا في تقرير واحد.

كلام كثير قيل عن نوعية التعليم، هذا صحيح، ولكن عندما لا يجد التلميذ عندنا مقعدا يجلس عليه، لا أستطيع أن أطرح فكرة توفير كمبيوتر!

أديب نعمه

عندي سؤال وتعليق.

السؤال، هناك اختلاف في ظروف البلدان وإمكاناتها، خصوصا لجهة توفر قاعدة المعلومات المتراكمة والأجهزة أو المؤسسات الاحصائية فيها. هل هناك إمكانية لتعريفنا على بعض الجوانب الأخرى في تجربة إعداد التقرير المصرية، من نوع مشاركة الأكاديميين والمجتمع المدني في الإعداد، ومن نوع بعض المنهجيات والمقاربات والمعالجات القابلة للتعميم بما يتجاوز الجانب التقني البحت؟

التعليق، وهو حول ما قيل عن التعليم. ما قيل بهذا الصدد يجافي مفهوم التنمية البشرية المستدامة. فهذا الأخير يتطلب وجود رؤية شاملة للعملية التنموية يتحدد موقع التعليم ونوعيته ضمنها. ما جرى في اليابان أو كوريا أو غيرها من البلدان هو أن خططهم التعليمية كانت

عنصراً من مشروع أشمل. وما لم نأخذ هذا الامر بترابطه، فسيفقد مفهوم التنمية البشرية المستدامة بعده النقدي. نحن، في تعاملنا معه في العالم العربي، جردناه من هذا البعد النقدي لسياسات التكيف المتبعة في بلداننا، وذلك لا أدري ما سوف تكون النتيجة من هذا الجهد.

عبدالفتاح ناصف

في موضوع المشاركة في إعداد التقرير: لقد فرضت طبيعته العلمية مواصفات معينة على المشاركة في إعداده. والسياسات التفصيلية تناقش في مجلس الشعب والمؤسسات المعنية بذلك.

أما التعليم، فهو بلا شك من العوامل الاساسية في التنمية. ويعني ذلك نوعية التعليم، الى جانب المؤشرات الكمية الاخرى. ودليل التنمية البشري لم يتناول التعليم بمعزل عن النمو الاقتصادي، بل بالترابط معه، ومع عشرات المؤشرات الأخرى التي يجب عدم اهمالها. والخطأ يكمن في الاكتفاء بالمؤشرات الثلاثة التي يتكون منها الدليل العام.

متحدث

هل تم تبنّي التقرير من قبل الجهات الحكومية؟ وهل هناك محاولة فعلية لإيجاد علاقة ما بين التنمية البشرية ومؤشراتها، وبين برنامج التصحيح الهيكلي المطبق في مصر حاليا؟

عبدالفتاح ناصف

نحن في الدول النامية لا نستطيع ان ننتصر على الحكومة. ما أقوله أن التقرير أرسل الى الوزراء وإلى المعنيين الآخرين، وهناك ترحيب وتفاعل مع ما جاء فيه، وملاحظات الوزراء ترسل الينا. المطلوب العمل من خلال الصبر والاقناع.

وعن العلاقة بين التنمية البشرية والتصحيح الهيكلي ، سوف يرد هذا الموضوع في محاضرة د.حسين الجمال عن الصندوق الاجتماعي.

طالب العقابي

فيما يتعلق بالمؤشرات التفصيلية، صحيح انها تساعد على تقليل التفاوتات الاقليمية، ولكننا نلاحظ اختلافا بين السنوات المرجعية للإحصاءات والبيانات المختلفة: بين ١٩٨٦ و

١٩٩٠ وبعد هذا التاريخ. ألم يكن من الأفضل أن نأخذ أقرب سنة الى تاريخ صدور التقرير؟ وكيف نتلافى ذلك؟

وفيما يتعلق بالتفاوتات الاقتصادية، تم تحديد ٣ مستويات لخط الفقر: ٣٠ في المائة، و٤٠ في المائة، و ٢٥ في المائة من متوسط الدخل الوطني؟ كيف اخترتم هذه النسب، وهل يكفي ذلك دون تحديد القيم المطلقة للدخل من أجل تحديد خط الفقر مقارنة بدول العالم الاخرى؟

عبدالفتاح ناصف

بالنسبة للتواريخ نحن مجبرون أحياناً على القبول بها بسبب عدم توفر معطيات احداث. لكن ذلك لا يشكل دائما مشكلة كبيرة. واذا كانت هناك مصادر بيانات اساسية موثوق بها، واذا توفرت قاعدة بيانات تراكمية من سنوات سابقة، فإن بالإمكان استشراف التطورات بالنسبة لبعض الثغرات في السنوات. اما عن الدراسات بالعينة، فهي قد تكون شديدة التفاوت من حيث الجدية، وإذا حصل خطأ ما في اختيار مجتمع أو حجم العينة، فإن النتائج لن تكون مفيدة. علينا التعامل مع المتوفر والسعي لتحسينه بأفضل ما يمكن. وعلينا أن نشير الى التحفظات الضرورية في التقرير، ولكن لا يمكننا الامتناع عن القيام بتشخيص واقع التنمية بالوسائل المتوفرة، خصوصا ان الظواهر الاجتماعية لا تتغير بين سنة وأخرى.

وعن قياس خط الفقر، حددنا معياراً مختلفا للمدينة والريف للأسباب التي أشرت اليها في المداخلة الأولى. وبالنسبة للمقارنة مع الدول الأخرى، هناك حسابات معقدة لقياس القيمة الشرائية المعادلة لوحدة الدخل، الأمر الذي يسمح بالتصحيح والمقارنة.

متحدث

عندي سؤالان. الأول: هل هناك تقرير حول المنهجية المتبعة في حساب مؤشرات التنمية؟ السؤال الثاني، هل تعتزمون إصدار تقرير وطني للتنمية البشرية سنويا، أو مرة كل سنتين؟ وما هي التحسينات التي ستدخلونها عليه؟

عبد الفتاح ناصف

لم نعتمد في التقرير الوطني منهجية مختلفة عن تلك المعتمدة في التقرير العالمي، لكن التقرير الوطني يتميز بالبيانات التفصيلية الموجودة فيه. أما قواعد تحليل البيانات وتكوين المؤشرات فهي معروفة بالنسبة لكل علم من العلوم، ولكل ميدان، ونحن نتبعها. وقد طلبنا

الى المختصين في كل ميدان ان يقدموا لنا المعطيات والمؤشرات كل في ميدانه، ثم قام المنسقون بالعمل على هذه المعطيات وإعدادها للإصدار النهائي.

متحدث

كنت أرغب في معرفة الافتراضات التي تبناها التقرير في بعض الميادين حيث لا تتوفر معطيات؟

عبد الفتاح ناصف

لم أحاول الدخول في التفاصيل. تتوفر في التقرير ملاحظات مدونة. على سبيل المثال: بعض المعطيات تشير الىان معدل النمو في الشركات الصناعية الكبيرة والانتاج الزراعي أقل من معدل النمو المتضمن في الحسابات القومية. عندما تتوفر لدينا قواعد وإمكانيات لتصحيح المعطيات على أسس علمية، نقوم بذلك. وعندما لا تتوفر لدينا أدوات علمية للتعديل، نترك الرقم على ما هو ونشير الى التحفظات الضرورية كما فعلنا في التقرير في أكثر من مكان .

سلوى الحبيب

أعود الى دلالة المؤشرات المعتمدة تقليديا في دليل التنمية البشرية: العمر المتوقع، والتعليم، ومتوسط حصةالفرد من الناتج المحلي. آنا اعتقد ان التنمية المستدامة تقوم بالدرجة الاولى على الخيارات. وهذه الخيارات غير متوفرة في بلادنا أحيانا كثيرة. فعلى سبيل المثال، يعتبر التعليم بمثابة رأسمال الشعوب؛ وعندنا عدد كبير من المتعلمين ولكن عندنا أيضا حجم بطالة كبير. وفي ضوء ذلك، هل يمكن اعتبار انتشار التعليم بمثابة مؤشر على رخاء المجتمع وتقدمه. ينبغي ان لا نبقى في أسر المقاربات والمؤشرات التقليدية. أعتقد ان مؤشر العمالة هام جدا. ونحن بحاجة الى علماء الاجتماع من أجل معرفة خيارات الناس ومدى إحساسهم بالرفاه والسعادة. هذا النوع من الدراسات والمؤشرات يعطينا حقائق علمية، حقائق تتعلق بالعنصر البشري ودوره في المجتمع والتنمية.

عبد الفتاح ناصف

لقد قمت بنوع من المقابلة بين مؤشري التعليم والعمالة. اذا أخذت نسبة المتعلمين الى اجمالي السكان في السودان، تجدين ان النسبة ضئيلة مقارنة بالدول المتقدمة، أو بما يجب ان تكون عليه. وفي مصر الأمر نفسه، وعندنا بشكل خاص بطالة خريجين. هل يعني ذلك أن

هناك مشكلة في التعليم؟ لا، المشكلة هي في الهياكل الاقتصادية التي لا تستوعب هؤلاء المتعلمين وتؤمن فرص عمل لهم. بالطبع هناك وجه آخر للمشكلة. فنظام التعليم قد يخرج فائضاً في ميادين محددة، والطلب الاقتصادي يحصل على ميادين أخرى. عندها علي أن أدخل التعديلات الضرورية على بنية القطاع التعليمي. ولكن لو كان هناك فائض من الخريجين في كل الميادين فهذا يعني ان هناك مشكلة في الاقتصاد لا في التعليم، وعندها علينا تنمية الاقتصاد.

أنا أوافقك القول بأهمية العمالة، وأوافق على تضمين المتغيرات والمؤشرات التنموية مؤشر البطالة أو ضمان البطالة.

أعود الى ضرورة الجوانب الكيفية والاستعانة بعلماء الاجتماع. آنا اؤيد ذلك أيضاً وأعطي مثالا عليه: المشكلات التعليمية في مصر، نحن حدّدنا الأولويات في توجه البنات في المناطق النائية. هذه مسألة اجتماعية ولا تقتصر على توفير موارد ورساميل ..الخ. نحتاج هنا الى جهد علماء الاجتماع من أجل التأثير في سلوك الأسرة الريفية ، وإقناعها بإرسال أبنتها الى مدرسة الفصل الواحد مثلاً.

الموضوع: تجربة الصندوق الاجتماعي في دعم التنمية البشرية

المحاضر: حسين الجمّال

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بقرار جمهوري في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ من أجل دعم برنامج الاصلاح الاقتصادي في مرحلتيه الأولى والثانية. وقد وردت فكرة إنشائه لأول مرة أثناء التفاوض والمناقشات بين البنك الدولي والمجموعة الأوربية والدول المانحة والمقرضة لمصر. فالخبرة الدولية في تطبيق سياسات التكيف الهيكلي أشارت الى وجود بعض الآثار الجانبية، وأهمها تزايد البطالة والمزيد من المعاناة للطبقات الكادحة وذات الدخل المحدود بسبب إلغاء الدعم، وهو ما يعتبر من أهم عناصر عملية الاصلاح الاقتصادي. من هنا جاءت فكرة الصناديق الاجتماعية للتعامل مع هذه الآثار، ولا سيما المساعدة في الحد من البطالة وتمويل مشروعات مولدة للدخل للفئات الفقيرة.

وفى حالة مصر أضيفت للصناديق مهمتان: الأولى هي أن تتضمن برنامجا يتعامل مع عملية الخصخصة، ويُعنى بمساعدة الفئات التي يمكن ان تتأثر بإعادة هيكلة القطاع العام، وهو من نوع برامج التدريب التحويلى أو بداية مشروعات صغيرة خاصة بهذه الفئات. والمهمة الثانية هي التعامل مع العمالة العائدة الى مصر بفعل آثار حرب الخليج.

بدأت فكرة الصندوق الاجتماعي محدودة، إلا أن تطور العمل أدى الى توسيع النظرة الى محتوى البرامج بما يضعه في صلب عملية التنمية البشرية. ومع بدء العمل واستيعاب مشكلة العمالة العائدة من الخليج ، أصبح البرنامج يركز على مسألتي البطالة والفئات المنخفضة الدخل.

واقتضى الانتقال من الفكرة العامة الى التنفيذ العملي، إجراء دراسات خاصة لقياس عدد من المؤشرات التي تؤثر في عمل الصندوق، من موازنة الأسرة ، الى الأمية، الى عمل المرأة، الى توفر المياه النقية، الى نسب الفقر ..الخ، وقد قمنا بترتيب المحافظات وفق هذه المؤشرات من أجل تحديد أولويات توزيع موارد الصندوق على المناطق والمشاريع. وبالطبع كان علينا تلافي الإزدواجية بين عمل الصندوق وعمل الوزارات الأخرى، مثل وزارة الاشغال، والإسكان.. وغيرها. وحدّدنا نطاق عمل الصندوق في برامج تستهدف القرى والنجوع البعيدة وغير المستفيدة من الخطة الخمسية. كما حددنا طبيعة المشاريع الممولة بالمشروعات الصغيرة التي تقوم على استخدام تكنولوجيات بسيطة، وتوفير فرص عمل كثيفة لليد العاملة المتوفرة محليا، وذلك مشاريع من نوع تمهيد الطرق بين القرى أو داخلها، وتأهيل مركز صحى أو مركز اجتماعي أو مدرسة. ويوفر الاستخدام الكثيف لليد العاملة المحلية

إمكانية حصول اندماج بين المجتمع القروي وما يقدمه الصندوق الى هذه الأماكن. فهذه المشاريع لا تنفذ من خلال إدارة الصندوق نفسها، بل من خلال التعاقد مع جهات وسيطة قد تكون مشتركة بين المحليات، أي المحافظة، والمقاولين المحليّين. ويلعب الصندوق دور المخطط، والمموّل، والمتابع، والمراقب من إفادة الجماعات المستهدفة فعلياً.

إن الهدف العام من هذا البرنامج الأول هو:

١- اتاحة فرص عمل مؤقتة طوال مدة المشروع ، على ألا تقل عن سنتين أو ثلاث سنين؛

٢- نسبة لا تقل عن ١٠-١٥ في المائة من هذه العمالة تتحول الى عمالة مستديمة بعد نهاية هذه المشروعات؛

٣- التأثير على سلوكيات الناس من خلال العمل التدريبي والنشاط العملي والمتابعة طوال مدة المشروع، بما في ذلك خلق تجربة وبيئة مساعدة على تشجيع الشروعات والمقاولين الصغار. مما يزيد من مهارات الناس ويرفع مداخيلهم، وهو في صلب عملية التنمية البشرية؛

أما البرنامج الثاني، وهو برنامج تنمية المجتمع، فيتكون من شقّين. الشق الأول يستهدف تمويل انشطة التنمية الاجتماعية البحتة، مثل محو الأمية وتطوير وتنمية دور المرأة والطفل وتنمية الخدمات الصحية الأولية وتمويل مشروعات الفصل الواحد. وهذه المجموعة من المشروعات تمول على أساس انها منح لاترد. والشق الثانى هو شق مولد للدخل عن طريق مشروعات اقتصادية اجتماعية بالدرجة الاولى، والمثال الابرز عليها (كان معروفاً في مصر منذ الستينات) يتعلق بمشروعات الأسر المنتجه، حيث تقديم قروض صغيرة جدا لا تزيد عن ٤ أو ٥ آلاف جنيه لمشروعات تنفذ في المكان الذي تعيش فيه الأسرة. وتعطى الأولوية في الاقتراض للنساء.

طبعاً الشقّان الأول والثاني من هذا البرنامج، يمكن أن يتكاملا ضمن مجموعات من المشروعات المتكاملة: محو أمية + توعية صحية + قروض..الخ. ويمكن استخدام العنصر الأخير كمحفز لإشراك المستفيد في الانشطة الأخرى.

وهنا يهمني أن أقول إن الصندوق الاجتماعي هو شبكة أمان اجتماعي، وبالتالي لن نجد لدى المانحين حماساً لتمويل مشروعاته. فهم يفضلون تمويل المشروعات الاقتصادية الانتاجية، ويطلبون قيام الحكومة بتمويل شبكات الأمان الاجتماعي. هذه ملاحظة أولى.

والملاحظة الثانية التي إبداءها هي أن التركيز إنصب في البداية على أن دور الصندوق سيكون في منح تعويضات للموظفين الذين سيصرفون من العمل ضمن القطاع العام، أو في توفير التدريب لهم. اما النظرة التنموية الأوسع لدوره فقد برزت في وقت لاحق نتيجة التجربة.

هذا الواقع يفسر الصعوبات التي يواجهها عمل الصندوق. فمن ناحية، لم يكن بد من تخفيف الشروط الائتمانية للقروض الى أقصى حد ممكن، وفي الوقت نفسه كان علينا ان نضمن ان يجري استعادة القروض، وبالتالي، تدويرها لتمويل الصندوق ، علما أن نصف مشاريع هذا البرنامج الثاني تقع تحت بند المنح.

والبرنامج الثالث هو برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، ويعتبر العمود الفقري للصندوق الاجتماعي للتنمية، بتمويل يبلغ هنا حوالي ١٠٠٠ إلى ١١٠٠ مليون جنيه، أي من ٥٠ إلى ٥٥ في المائة من إجمالي الموارد المخصصه للصندوق الاجتماعي للتنمية. ويستهدف هذا البرنامج، بالدرجة الاولى، إتاحة الائتمان للمشروعات الصغيرة القائمة، ولبطالة الخريجين والشباب الذين تأثروا ببرامج الخصخصة.

ويصل الحد الاقصى للتمويل الى ١٥٠- ٢٠٠ ألف جنيه للمشروع الواحد. ويطلب من المستفيد ان يؤمن المشروع ضد السرقة والحريق والحوادث، وأن تكون لديه دراسة جدوى بسيطة. وتدار الائتمانات الممنوحة للمشاريع من خلال المصارف، وهذه نقطة هامة جدا لأنه، دون ذلك، يتعذر علينا ادارة الرأسمال المتاح للصندوق.

وبالترافق مع هذا العمل اتخذت بعض الخطوات التشجيعية، فتم اصدار تشريع بإعفاء الخريجين الذين يستفيدون من هذا البرنامج (ومن الصندوق الاجتماعي للتنمية عموما)، من الضرائب لمدة ٥ سنوات. ونتوقع ان يكون لهذا البرنامج تأثير ايجابي على معدلات البطالة، ويُنتظر له ان يصل الى حد توفير ما يتراوح بين ٢٠٠ ألف و ٢٥٠ ألف فرصة عمل. وإذا تم تدوير المبالغ بعد سنتين، فإن عدد فرص العمل المتاحة قد يصل الى ٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة خلال خمس سنوات. ويشكل ذلك ما نسبته ٢٠ في المائة من الجهد المطلوب لمعالجة مشكلة البطالة حسب الخطة الخمسية، علما ان كلفة فرصة العمل الواحدة تتراوح بين ٦ و٧ آلاف جنيه، وهي كلفة مقبولة .

لكن ثمة مشاكل وحدوداً لنجاح هذه المشروعات. فقد ثبت من خلال التجربة العالمية ان نجاح برامج تنمية المشروعات والصناعات الصغيرة لا يتوقف بالدرجة الأولى على توفر التمويل والائتمان ومعدل الفائدة..الخ، بل إن العنصر الأساسي هو توفير المناخ المؤسسي وقدرة المجتمع على التعامل مع العمل الحر، وهذه مسألة لا تتوفر بين ليلة وضحاها في

مجتمعاتنا. من هنا التركيز على تطوير برامج التدريب، وتطوير برامج التعليم، وإنشاء برامج حاضنات للمشاريع الصغيرة (incubator) توفر فيها البنية التحتية المعلوماتية والادارية للعمل الحر. ثم ربط هذه الحاضنات بالجامعات ومراكز البحث العلمي الاقليمية. وهذا الترابط يتيح إمكانية الاستفادة من الطاقات المحلية كلها، التمويلية والبشرية والعلمية، وهو ما يسهم في عملية التنمية من خلال التأثير في سلوكيات المجتمع بالنسبة للدخول في اقتصاديات السوق، والاعتماد على الذات في المشروعات الصغيرة.

أما البرنامج الرابع فهو التشغيل والتدريب التحويلي، وهدفه الأساسي التدريب التحويلي وايجاد فرص عمل في المشروعات الصغيرة. ويعني ذلك تأهيل الخارجين من القطاع العام لإمكانية الانتقال الى مجال العمل الخاص.

والبرنامج الخامس والأخير هو برنامج التنمية المؤسسية. وهو يخدم البرامج الأربعة السابقة، ويهدف الى تمويل برامج تحسين القدرة المؤسسية والادارة عند الجهات التي يتعاقد معها الصندوق، سواء كانت منظمات غير حكومية، أوجمعيات رجال الأعمال، أو جمعيات تعاونية انتاجية، أو محافظات..الخ.

هذه هي البرامج الخمسة التي نعمل ضمنها في الصندوق. وأود أن ألفت النظر انها ليست معزولة عن بعضها، بل نحن نشدّد على الترابط بين المشاريع والبرامج من أجل بلوغ الأثر التنموي المطلوب، وذلك باعتماد مجموعة مشاريع بدل الخطوات المنفردة والمجزأة.

ما تم الى الآن ليس قليل الأهمية. ففرص العمل التي أتاحتها برامج تنمية المشروعات الصغيرة وبرامج تنمية المجتمع ومشروعات محو الأمية فاقت ٢٠٠ ألف فرصه عمل، منها ١٥٠ ألف دائمة. إلا أن وجه الخطورة والصعوبة يكمن في أن قدرة المشروعات الصغيرة على الحياة والاستمرار لا تتأكد إلا بعد انقضاء السنة الثالثة من عمر المشروع وبالتالي فنحن لا نستطيع ان نجزم بهذا الصدد بالنسبة لتجربتنا.

المناقشة

باقر النجار

ما هو حجم التوظيف السنوى في المشروعات المدعومة من الصندوق ؟ وما هي نسبة المشروعات الفاشلة الى الناجحه فيه؟

حسين الجمّال

في السنتين الماضيتين أُتيحت ٢١٠ آلاف فرصة عمل، بمعدل ٩٠ ألف فرصة سنويا. ولكني أعتقد ان حظوظ النجاح والاستمرار ستكون في حدود ١٤-١٥ في المائة (لا نستطيع الجزم الآن لأننا ما زلنا في فترة السماح). ونحن نعرف، استنادا الى الخبرة العالمية، أن نجاح المشروعات الصغيرة موضوع حساس. ففى الولايات المتحدة الأمريكية تموت ٨٠ في المائة من المشروعات الصغيرة بعد السنة الثالثة من بدايتها. ولكن ثمة خصوصية في مجتمعاتنا هي ضيق الفرص، مما يعني ان المستفيد قد يبذل كل جهده لإنجاح مشروعه الأول. ولا تزال عندنا مشكلة تسويق إنتاج هذه المشاريع. ونحن نعول على أن من مصلحة الجميع نجاح هذه التجربة، لأنها تتوافق مع مصلحة المصارف والشركات الكبيرة والمتوسطة التي ستستفيد من توسع الطلب ومن اكتساب زبائن جدد. وكما أشرت فإن نسبة النجاح لحين الآن هي ١٠ في المائة تقريبا.

محمد الناظر

من الضروري أن يأخذ الصندوق في اعتباره، بالاضافة الى قضية البطالة، أبعادا أخرى اجتماعية واقتصادية وبيئية. ففي مصر عندنا مشكلة التركز السكاني لـ ٦٠ مليون مصري في مساحة ٤٠ ألف كيلو متر مربع. وأقترح على المسؤولين عن الصندوق ان يتجهوا الى المناطق الصحراوية والجديدة. لقد لاحظت في مداخلتكم بعض التحفظ لقيام الصندوق بمشاريع استصلاح الاراضى، علما انها تحقق الهدف المطلوب بالنسبة لتخفيف البطالة، وتساعد في سحب الكثير من الكثافة السكانية الموجوده في المدن والقرى. كما أن فرص العمالة والأراضي القليلة الكلفة متوفرة أكثر في المناطق الخالية الآن. أعتقد أيضا أنه من الأفضل أن يعطي الصندوق الأولوية لمشارع مساعدة الفلاحين الفقراء من خلال مشارع نموذجية، بدل الاولوية المعطاة للخرجين الجدد. أي إني أقترح التركيز علىالبطالة المقنعة في الريف بدل البطالة السافرة للخريجين .

حسين الجمّال

هذا الكلام منطقي جدا. ولكن ألفت نظرك الى أن الصندوق لا يزال في بدايته، وقد واجهنا صعوبة في العلاقة مع البنك الدولي والممولين الذين يفهمون عملية الاصلاح الاقتصادي بأنها بيع القطاع العام، وأن على الصندوق الإهتمام بالجوانب الانسانية. إلى الآن حصل تطوير كبير في فكرة الصندوق؛ حصل نوع من التمصير ان صح التعبير. ومن جهة أخرى، هناك جهات حكومية أخرى تهتم باستصلاح الأراضي. ومع ذلك هناك إمكانية، في المرحلة القادمة، أن نطوّر البرامج الخمسة او محتواها بحيث تتوجه الى مناطق صحراوية،

من نوع تنمية سيناء وإنشاء اتوستراد بموازاة مجرى النيل في الجانب الغربي يربط غرب الإسكندرية بأسوان. وستكون هذه تجمعات سكانية جديدة، كما ستخلق فرص عمل ذات مردود اجتماعي كبير.

أديب نعمه

في لبنان فكرة مشابهة هي إنشاء صندوق للتنمية الريفية. ولكن برزت إشكالية التضارب والإزدواجية أو تعدد المؤسسات التي تعني بالشأن نفسه. بعد هذه الملاحظة أناقش ٣ أفكار:

أولا، ما هو مطروح بالنسبة لهذا الصندوق هو اقرب الى تضمين عنصر اجتماعى في سياسات اقتصادية يفترض أن لا تتعرض للنقاش، وهذه مقاربة البنك الدولي، في حين أن مقاربة قمة كوبنهاغن ومفهوم التنمية البشرية المستدامة، مختلفة وترى أن الأساس هو إعادة الاعتبار للدائرة الاجتماعية التي يجب تضمينها أهدافا اقتصادية. ثمة اختلاف هنا. مع ذلك أضع هذا الاختلاف المنهجي جانباً وأسأل: هل يحصل وأنتم تعملون في الصندوق تفاعل (Interaction) بين عمل الصندوق وبين السياسات الاقتصادية؟ أي هل تقترحون بعض التوصيات التي يستفاد منها لإدخال تعديلات على السياسة الاقتصادية نفسها؟ فحسب مفهوم البنك الدولي، تشكل شبكات الأمان صمامات أمان تهدف الى امتصاص الآثار الاجتماعية الحادة جدا التي يمكن ان تولِد مشاكل تعيق تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي، في حين أن شبكات الأمان، حسب مفهوم التنمية البشرية المستدامة، تهدف إلى تأمين حد أدنى من الأمان يسمح للناس بتحسين أوضاعهم وحل مشاكلهم.

نقطة ثانية: في ضوء بعض التجارب اللبنانية، توصلنا الى استنتاج أن المشاريع الصغيرة لايمكن ان تستمر ما لم تكن جزءاً من سياسة أشمل. على سبيل المثال، اذا كانت معدلات التضخم عالية، لا تنفع التسهيلات الائتمانية للقروض ولا التدابير الأخرى. وهذه قناعة لمسناها عند النساء المستفيدات من برامج قروض صغيرة في لبنان.

نقطة ثالثة: أخشى ان نكون بصدد وصفة جاهزة معممة: قروض، قروض..! هذا يطرح درجة الترسمل في المجتمع ،وخصوصا المجتمعات الريفية. في العادة يعيش الفقراء في الأرياف على هامش الأطر المؤسسية للدورة الاقتصادية. وكأن المقصود ان يدمج الناس في هذه المؤسسات، اي ان نوصل الخدمات البنكية والاقتراض ..الخ، الى هذه الارياف والى هذه الفئات الفقيرة، مع ما يحمله ذلك من مخاطر تدمير وتفكيك التقاليد الجماعية.

نحن نعيش في مجتمعات لم تبلغ مستوى الترسمل الموجود في مجتمعات اوروبا، وبالتالي ليس للقرض نفس مفعوله في المجتمعات الغربية. فهناك، يدخل القرض مباشرة في نظام متكامل في الدورة الاقتصادية ويشكل حوافز للنمو الاقتصادي. ولجملة من الأسباب، هنا الوضع مختلف؛ التقاليد الجماعية هى الاساس، ويبدو ان هذا الموضوع غير مأخوذ بعين الاعتبار. هناك اتجاه مبالغ نحو التفريد ونحو التفكيك الاضافى للبناء التقليدى القائم في الأرياف وإدماج هذه الأرياف في البناء المؤسسي، والاقتصادي تحديداً.

نقطة أخيرة: في ضوء تجربتكم، هل الفقراء هم المستفيدون، أم أن المستفيد الحقيقي هو فئات وسطى اقدر على إنشاء المشاريع والاقتراض من المصارف؟

حسين الجمّال

طبيعة عملنا في الصندوق لها طابع تنفيذي، لذلك لا نهتم كثيراً بمسائل نظرية من نوع: هل عمل الصندوق اجتماعي يحتوي على عنصر اقتصادي، أم هو عمل اقتصادي يحتوي على عنصر اجتماعي. المهم اننا في الحالتين نستهدف تحقيق رفع حقيقى للمستوى الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين والمجتمع.

وبالنسبة لهوية المستفيدين، أشرت في البداية الى تباين وجهات النظر مع البنك والمانحين حول الأولويات الاجتماعية او الاقتصادية بالنسبة لتمويل المشاريع. لكن لدينا في الصندوق خمسة برامج مختلفة. مشاريع تنمية المجتمع المحلي، من محو الأمية الى برامج تعميم الرعاية الصحية وتطوير أوضاع الأم والطفل، تستفيد منها بالدرجة الأولى أشدّ الفئات فقراً. أما بالنسبة لبرنامج دعم المشاريع الصغيرة، فإن المستفيدين ينتمون الى فئات اجتماعية أعلى دخلاً، لكن المستفيدين من فرص العمل التي يوفرها المشروع – من ٣ إلى ٥ في المشروع الواحد – هم عادة من الفئات الأشد فقراً في المجتمع المحلي. وهذا الاختلاف ناتج من اننا بصدد قروض ولابد من أن نطلب شروط الحد الادنى في المستفيد لنجاح المشروع اصلا، ولإمكانية استعادة القرض لضمان استمرار عمل الصندوق. لذلك يجب أن نأخذ دائما بعين الاعتبار اننا بصدد حزمة مشاريع، وأن المشروع الواحد يتفرع الى مشاريع فرعية، الأمر الذي يوسّع قاعدة المستفيدين عما هو عليه الأمر في المشروع الأساسي عند نقطة الانطلاق.

آنا منصور

نقاشنا لا يستهدف تجربة الصندوق الاجتماعي في مصر بذاتها. نحن في اجتماع خبراء للتنمية البشرية المستدامة يهمنا ان نستفيد من التجربة المصرية في تطوير التنمية في بلادنا.

والتنمية المستدامة لا تتحقق من خلال النمو الاقتصادي فقط. سؤالي هو: من هي الجهات التي تقرر نوع المشاريع والأولويات؟ وما هي درجة مشاركة المجتمع المحلي في ذلك؟

حسين الجمّال

أنا لا أخالف هذه القناعات النظرية، واعتقد ان مهمة الصندوق هي مهمة تنموية. ولكن أريد ان ألفت النظر الى انني لم أقل ان الصندوق عمله اقتصادي، بل قلت ان تعامله مع القروض يجب ان يكون مبنيا على أسس اقتصادية، وثمة فرق كبير بين الاثنين.

ولم أشر في مداخلتي الى كل التفاصيل، ولكننا، قبل الشروع في المشروع، نقوم بدراسة احتياجات المنطقة المستهدفة، ونستعين بآراء خبراء ، كما أن التنفيذ لا يتم من قبل الاجهزة المركزية بل من خلال التعاقد مع الجهات المحلية. وهذا ما يضمن المشاركة التي أشرت إليها في سؤالك.

جورج القصيفي

أولاً أشدد على الاستفادة من الملاحظة الواردة في مداخلة د. الجمال، وهي اننا غير ملزمين بالأخذ الحرفي بالتعليمات التي ترد الينا من البنك الدولي. فهذا يركز على إعانة الناس المتضررين من عملية التخصيص التي تصيب القطاع العام.

النقطة الأساسية التي أرغب في التعقيب عليها هى قضية المتابعة الاجتماعية للمشاريع. حتى الآن نحن نتابع المشاريع مالياً واقتصادياً، لكن المتابعة الاجتماعية للمشاريع وانعكاساتها الاجتماعية ضعيفة جدا. سؤالي المحدد: بعد سنتين من التنفيذ الفعلي للمشاريع، هل هناك تقييم ومتابعة فعلية للمشاريع على مستوى المستفيدين؟

حسين الجمّال

هذا السؤال مهم جدا. حقيقة الأمر أننا حالياً بصدد وضع معايير تقييم، بالتعاون مع عدد من المؤسسات والمعاهد الدولية، وهي ستمكننا من قياس الجوانب الاجتماعية. ونأمل ان سنتمكن في وقت قريب، من الاجابة عن السؤال التالي: ما هي آثار هذه البرامج على التنمية الاجتماعية ؟ والعناصر الدقيقة لهذه الاجابة لا تتوفر الآن.

عبد الله الدردري

سؤالي مطروح على المحاضر وعلى أنفسنا ايضا. مهما كانت النتائج التي سيحققها الصندوق جيدة، ولكن ماذا نريد نحن؟ هل نريد ان نقول لحكومتنا تابعوا سياسة النمو الاقتصادي السريع، وسننشئ صناديق تتولى الجانب الاجتماعي والبشري والنتائج السلبية لهذه التنمية؟ ام نريد تنمية تزيل مبرر وجود مثل هذه الصناديق؟ لقد فهمت من مناقشاتنا ان سبب اجتماعنا هو أن تنمية على المدى البعيد، تحقق الانتقال الى مفهوم التنمية البشرية المستدامة، تلغي مبرر وجود مثل هذه الصناديق.

حسين الجمّال

الصناديق الاجتماعية في العالم كله نشأت كآلية انتقالية لحين تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي. ولم يستخدم أحد تعبير صندوق اجتماعي مستديم. ولكن الذي حصل في الواقع، في عدد من التجارب العالمية – بوليفيا على سبيل المثال – تحول في طبيعته من صندوق للإعانات الطارئة والإغاثة الى صندوق للإستثمار الاجتماعي. وهذه مسألة جيدة. أي يعني اننا لا نرفض الصندوق لأنه آلية مؤقتة، بل نتعامل معه ايجابيا مع الانفتاح على تطويره، ومن خلال النقاش نقرر أي وظيفة من وظائفه تستمر وأي وظيفة تتبدل حسب حاجة البلد. ثمة خصوصيات تميز البلدان، والصندوق وجد لتلبية حاجة معينة، وبالتالي يجب ان يستمر طالما الحاجة موجودة. إلا أن دوره يتحدد أيضا في ضوء البنية المؤسسية الخاصة بكل بلد، أي توفّر مؤسسات حكومية رديفة، او نجاح الحكومة في إنجاز إصلاح هياكل ومؤسسات الخدمات المدنية. أي أن الأمور ليست ساكنة بل متحركة، وكذلك الأولويات (كالإنتقال من أولوية مكافحة البطالة الى أولوية لجم التضخم..)، وأولويات ووظائف الصندوق تتبدّل.

عطا سليم

عندي تعليق بسيط بالنسبة لمعدل الفائدة. فأنا أرى انه لا بد أن يكون ادنى بشكل محسوس من معدلات الفائدة المعتمدة في السوق لكي يشكل حافزاً اقتصادياً فعّالاً.

والنقطة الأخرى: أرى ضرورة إيجاد علاقات تشابكية قوية بين الصندوق والأنشطة الاقتصادية الاجتماعية الأخرى داخل القطر، ومن ذلك، مثلاً منح بعض الامتيازات للمناطق البعيدة او المناطق ذات الحظوة الأقل، تشمل فترة إعفاء أكبر في المناطق الصحراوية، ونسبة فائدة أقل، وكذلك نسبة فائدة أقل للمشاريع التي تستفيد منها السيدات.

ومن جهة أخرى اسأل: ماهي إمكانيات ايجاد شروط أو توجيه لهذه المشاريع الصناعية الصغيرة لكي تستفيد من الصناعات الوطنية المحلية، وتستخدم تقنية محلية؟ وبالتالي امكانيات المساعدة على ايجاد بعض الصناعات التي تنتج آلات تخص قطاعاً معيناً.

أخيراً، ما هي الضمانات التي يفترض في المصرف أن يحصل عليها لكي يوافق على القرض؟

حسين الجمّال

نحن نراقب معدلات الفائدة في السوق، ونسعى لكي تكون فائدة قروض الصندوق أقل من معدل الفائدة التجاري بما يتراوح بين ٣ و٥ نقاط. وهذا لا ينسجم تماما مع رغبات البنك الدولي الذي يعتبر ذلك نوعا من الدعم للقروض يبقيها دون مستوى كلفة رأس المال. لكن نجاح المشاريع الصغيرة لا يتوقف على توفر رأس المال كما أشرت سابقاً. هناك عوامل أخرى. الآن نحن متواجدون على الأرض، ونرصد المتغيرات والترابطات، ونعمل على تطوير المناخ المؤسسي والاقتصادي المساند لقيام واستمرار المشروعات الصغيرة.

بالنسبة للضمانات المصرفية، مطلوب دراسة جدوى مقنعة، وعقد تأمين للمعدات، وتوقيع السندات أو الشيكات بقيمة القرض. نحن لا نطلب من المقترضين تأمينات عقارية او ودائع.

الموضوع: تصميم قواعد البيانات والارتباط بشبكات المعلومات الملائمة للتنمية البشرية

المحاضر: حسن شحاته

تعرف التنمية البشرية على انها عملية توسيع نطاق اختيارات الشعوب بزيادة فرصهم من حيث التعليم والرعاية الصحية والطعام والشراب والمسكن والبيئة النظيفة، وتمتد الى الحريات الاقتصادية والسياسية.

هذا وقد طرح تقرير التنمية البشرية الأول في مصر ست خطوات كمدخل لوضع هذا المفهوم موضع التطبيق العملي، هي:

١- توفير قواعد بيانات جيدة؛

٢- تصوير حالة التنمية البشرية؛

٣- وضع أهداف للتنمية البشرية قابلة للتحقيق على أسس واقعية؛

٤- تقدير التكاليف والتمويل اللازمين لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية البشرية؛

٥- مناقشة المصادر اللازمة من التمويل مع ضمان نظام مالي حساس؛

٦- تعبئة الموارد المحلية والأجنبية.

وكما يتضح، فإن قواعد البيانات الجيدة تعتبر الركيزة الأساسية لتوفير المعلومات الدقيقة اللازمة للتنمية البشرية.

هناك مستويان لقياس التنمية البشرية: أولهما من خلال دليل التنمية البشرية المكون من ثلاثة مؤشرات معروفة، وثانيهما، من خلال مجموعة إضافية من المؤشرات تغطي العديد من جوانب الحياة مثل التعليم، والصحة، والبطالة وسوق العمل، والسياحة، والجوانب الديمغرافية، والتغذية والأمن الغذائي، والمرافق العامة، والموارد الطبيعية، واستهلاك الطاقة، والاعلام والاتصالات، والجوانب الاقتصادية، والجوانب السياسية..الخ.

وقياس التنمية البشرية في كل من المستويين يتطلب توفر معلومات دقيقة وحديثة، لا يمكن ان تتوفر الا في قواعد بيانات جيدة تغطي كافة الميادين المذكورة. ولما كانت طبيعة هذه البيانات دينامكية ومتنوعة، فانه من المحال انشاء قاعدة بيانات مركزية لحصر هذه البيانات. ومن هذا المنطلق كان التفكير في قاعدة بيانات للتنمية البشرية تُربط من خلال شبكات المعلومات بقواعد البيانات المختصة في القطاعات المختلفة.

وهذا ما نحاول القيام به في مصر اليوم.

ويهدف نظام معلومات التنمية البشرية في مصر الى توفير المعلومات والبيانات اللازمة للادارة العلمية للتنمية البشرية في إطار قومي عام. ويتكون الإطار العام لهذا النظام من مجموعة من البيانات أهمها:

١- بيانات عن أسلوب حياة الناس في مصر (الصورة الحالية للتنمية)، تشمل البيانات اللازمة لحساب المؤشرات الحالية للتنمية البشرية في مصر، على المستوى الاقليمي (المحافظات)، والقومي؛

٢- البياتات الأولية التي اعتُمد عليها في احتساب مؤشرات التنمية البشرية، ويشمل ذلك حصر هذه البيانات، ومدى دقتها، ومصادرها ودوريتها؛

٣- بيانات عن المنهجيات وطرق الحساب والتدقيق المستخدمة في استنباط مؤشرات التنمية البشرية من البيانات الأولية المذكورة أعلاه؛

٤- معلومات عن مصادر البيانات الأولية والطرق المستخدمة في الحصول عليها وطرق تمحيصها؛

٥- تسجيل التطور التاريخي للبيانات الأولية ومؤشرات التنمية.

ولا بد من يراعى، في نظام المعلومات المقترح، توفر امكانية تنفيذ النظام من خلال شبكات المعلومات وتجميع بياناته في المستقبل من قواعد بيانات موزعة في مراكز المعلومات المختلفة. كما لا بد من توفر شروط اخرى، منها ان يخدم هذا النظام الباحثين في مجال التنمية البشرية، والانتقال التدريجي من المؤشرات الكمية الى المؤشرات النوعية، وانفتاح النظام بحيث يمكن ربطه مع أنظمة المعلومات الأخرى، وأخيراً أن تكون البيانات الاحصائية مفصلة حسب النوع والموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي والاقتصادي ..الخ.

وتتضمن المرحلة الأولى من خطة العمل إنجاز الخطوات التالية:

١- حصر كل مؤشرات التنمية البشرية على المستوى القومي والاقليمي؛

٢- تحديد البيانات الاولية التي اعتُمد عليها في حساب مؤشرات التنمية، مع تحديد مصادرها ودوريتها؛

٣- حصر طرق ومنهجية حساب المؤشرات من هذه البيانات الاولية؛

٤- حصر الطرق المناسبة لتجميع هذه البيانات من خلال إجراء مجموعة مقابلات مع الباحثين، بالاضافة الى الارتكاز الى استمارات استبيان خاصة.

وبعد تحليل نظام المعلومات، تبين أنه يشتمل على العناصر التالية:

١- المتغيرات: وهي مكونة من عنصرين أساسيين: مؤشرات التنمية والبيانات الاولية؛

٢- منهجيات الحساب والاحصاء والتدقيق؛

٣- المستوى الجغرافي (الاقليمي)؛

٤- مصادر البيانات الأولية؛

٥- قيم المتغيرات للسنة التي يُحسب المؤشر لها؛

٦- أفضل تقدير لقيم المتغيرات للسنة الحالية؛

٧- السلسلة التاريخية لتطور المتغيرات؛

٨- تبويب المتغيرات.

وقد أظهر تحليل هذه العناصر وجود علاقات متعددة فيما بينها، هي التالية:

١- علاقة البيانات بمصادرها؛

٢- علاقة البيانات بمنهجيات احصائها والمؤشرات بمنهجيات حسابها ومنهجيات التدقيق؛

٣- علاقة المتغيرات ببعضها؛

٤- علاقة المتغيرات بتبويبها.

وفي المرحلة الأولى تُجمع البيانات الأولية يدويا، ويُعمل على تقليص التعامل اليدوي قدر الإمكان في المرحلة الثانية التي تتطلب استخدام الحاسوب، وعلى تحقيق الترابط بين المعلومات الأولية المجمعة يدويا في إطار قاعدة معلومات التنمية البشرية مع قواعد البيانات في القطاعات المختلفة، من خلال شبكة المعلومات. وفي حالة مصر، سيترافق العمل اليدوي والعمل الآلي بسبب عدم توفر قواعد بيانات شاملة لكل القطاعات. وفي سياق هذه العملية، تتغذى قاعدة معلومات التنمية البشرية من قواعد المعلومات القطاعية الأخرى، وتغذيها، كما تُمد مراكز الابحاث المتخصصة بالبيانات التي تتوفر تباعا.

ويمكن تلخيص هذه المداخلة في نقطتين:

١- صُممت قاعدة بيانات للتنمية البشرية تشمل معلومات عن النقاط التالية:

(أ) التسلسل التاريخي لمؤشرات التنمية البشرية؛

(ب) المعلومات اللازمة لحساب مؤشرات التنمية البشرية في العام الحالي؛

(ج) مصادر البيانات والمنهجيات المستخدمة في الإحصاء والحساب والتدقيق.

وتهدف هذه القاعدة الى مراكة الخبرات المختلقة التي تستخدم في حساب مؤشرات التنمية البشرية للإستفادة منها.

٢- في مرحلة لاحقة، ستُربط قاعدة بيانات التنمية البشرية بقواعد البيانات في القطاعات المختلفة من خلال شبكات المعلومات، لتبادل المعلومات فيما بينها.

المناقشة

عثمان محمد عثمان

عندي تعليق قبل بدء المناقشة يتعلق بقواعد احتساب البيانات والمؤشرات. لو أخذنا على سبيل المثال تقدير متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي.

متوسط دخل الفرد في التقرير الأول محسوب من بحث الدخل والإنفاق الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. وقد أجري هذا البحث على مستوى الجمهورية كلها، مركزا مركزا، وشمل مختلف نواحي دخل الأسرة وإنفاقها. الرقم الوارد في التقرير عن متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي حصلنا عليه من خلال منهجية خاصة: أخذنا الرقم الذي حصلنا عليه من بحث موازنة الاسرة، وصحّحناه بأن أخذنا بعين الاعتبار حصة المحافظة من الإنفاق العام القومي، وحولناه الى دولار.

وفي التقرير القادم سوف نعتمد، لتقدير الناتج المحلي في المحافظات، المنهجية نفسها المعتمدة في الحسابات القومية. أي أننا سنحسب الناتج الزراعي والصناعي وفي القطاعات المختلفة على مستوى المحافظة، ونقدر متوسط حصة الفرد على هذا الأساس. ونحن لا نتوقع أن تكون الأرقام متطابقة، وربما لا تكون متقاربة على الأرجح. وبالتالي فإن القارئ سيجد أرقاما مختلفة بين التقريرين، وهذا ليس نتيجة خطأ، بل نتيجة اختلاف منهجيات وقواعد القياس.

أديب نعمه

عندي تعليق في موضوع البيانات الاحصائية. نحن نعرف أن عندنا مشاكل تنموية في بلادنا، ونريد التعرف عليها بشكل دقيق. البيانات والأرقام يفترض أن تكون أداة توضيح ومعرفة دقيقة، لكننا أحيانا نصل الى نتيجة معكوسة.

يجب تحديد العلاقة بين المؤشرات والأرقام وبين الواقع الذي تدل عليه. وبالتالي يجب تكييفها بحيث تخدم الناس، لا أن يتكيف الناس مع البيانات ويحاولون اللحاق بها.

ويُفترض ان المؤشر يشير الى حالة أو واقع حقيقي وموجود، وليس له قيمة بذاته ان لم يكن يشير الى شيء حقيقي. ولا يُعقل أن تكون للأرقام والبيانات هذا القدر من الإستقلالية كما سمعنا الآن، وهذا يدعو الى القلق: فإذا قرأنا في التقرير القادم رقما عن متوسط حصة

الفرد من الناتج المحلي في مصر، فهذا لا يعني بالضرورة ان الحصة قد زادت فعلياً !؟ كيف هذا الكلام؟ وما وظيفة المؤشرات إذن؟

عثمان محمد عثمان

الأرقام مسألة أساسية، ويجب أن لا نخاف التعامل مع الاحصاء. نحن ننتقل من منهجية في حساب الناتج المحلي على مستوى المحافظة الى أسلوب أكثر دقةً وتقدماً. هذا إنجاز، لأننا نتجاوز المتوسطات الوطنية التي لا تكشف التفاوتات الموجودة. هل هذا من باب الشغف بالبيانات؟ لا. انه في صلب وظيفة التقرير الوطني. وقد مكّننا التقرير من التعرف على حقيقة التنمية في المحافظات، وهذا ما يسمح لنا بتقرير السياسات المناسبة.

ثم اننا، عندما نصادف ظواهر تبدو غير مفهومة، نحاول اكتشاف دلالتها الواقعية. وعندما وجدنا ان نسبة التحاق الفتيات بالمدارس في دمياط أعلى من نسبة التحاق الفتيان، اعتقدنا ان هناك خطأ ما في البداية. ولدى العودة الى الأرض تبين أن السبب أن الصبيان يتركون المدرسة باكراً للعمل في ورش الموبيليا.

نحن لسنا شغوفين بالبيانات، ولكننا نحاول الوصول الى أفضل طرق القياس. ليس استعراضا للعضلات الاكاديمية، بل محاولة للتعرف على واقع التنمية البشرية في محافظات مصر.

أديب نعمه

لا أختلف معك في هذه النقطة. ولكن بدا من تعليقك في موضوع قياس الناتج المحلي ان تحفظك هو من النوع نفسه الذي جاء في ملاحظات الدكتور محمود الامام عندما قال اننا لا نستطيع ان نقارن ارقام تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ١٩٩٤ مع أرقام ١٩٩٥ بسبب اختلاف قواعد القياس. لكن ما قلته مختلف تماما. ثمة فارق بين أن نعتمد اساليب تنتج نتيجة غير دقيقة ونقوم بتصحيحها، وبين ان نحيل المسألة الى مجرد تبديل في قواعد القياس. فعندما نحصل على تقديرين مختلفين لمتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي بين سنة وأخرى، فهذا يعني أن أحد التقديرين أقل دقة بالضرورة لأننا نتحدث هنا عن حالة واقعية هي الدخل الفعلي للمواطن.

حسن شحاته

عندما يتوفر لدينا بيان أكثر دقة علينا استخدامه. هذه هي النقطة الأهم. علما انه لن تحصل انقلابات في الارقام، وان الحالة خطيرة فسواء كانت نسبة الفقراء ٢٨ في المائة أو ٢٦ في المائة، فالمشكلة قائمة. ولكن علينا دون شك الانتقال الى استخدام الاساليب الأكثر دقة باستمرار.

متحدث

هل أخذتم بعين الاعتبار التضخم لدى احتساب متوسط دخل الفرد، لأن التضخم عنصر أساسي في تقدير دخل الفرد الحقيقي وتطوره بين سنة وأخرى.

عثمان محمد عثمان

السنة القادمة سنستخدم مؤشر التضخم حسب الفئات الاجتماعية. دراسات عام ١٩٩٤ أظهرت ان معدل التضخم لأفقر ٣٠ في المائة من السكان كان حوالي ٧ في المائة. وهذا يشير الى نجاح سياسات التثبيت والتكيف، ولكن مع بعض الآثار السلبية على الفقراء. ويعني ذلك، بالنسبة لسلة الاستهلاك، ان المواد الغذائية التي تشكل القسم الأكبر من استهلاك الأسرة الفقيرة لم تنخفض أسعارها بقدر انخفاض المتوسط العام للأسعار. وبمثل هذا التحليل تصبح النتائج واضحة وبإمكاننا ان نقترح على اصحاب القرار سياسات معنيّة لمعالجة هذا الأمر.

معز دريد

أريد أن أشدّد على أهمية البيانات بالنسبة للتنمية البشرية. في تجربة التقرير العالمي، لعبت البيانات دورا هاما في تكوين صورة واضحة عن واقع التنمية البشرية، كما كان لهذا التقرير عملية، اذ ان البيانات الخاصة بتوزيع المعونات الأجنبية على الجوانب الانمائية او العسكرية ساعدت على لفت نظر الرأي العام الى هذه المسألة، مما أدى الى مبادرة ٢٠/٢٠ التي طرحت في كوبنهاغن. ومن الفوائد الأخرى للتقرير العالمي، عملية تجميع وتنظيم البيانات الخاصة ببلدان العالم الثالث من خلال جهود اسهمت فيها وكالات الأمم المتحدة المختلفة. وقد كانت هذه البيانات موجودة بشكل مبعثر وغير مستخدمة لدى الجهات القطاعية والوزارات المختلفة.

وبالنسبة لما طرحته الزميلة سلوى، من السودان، عن أولوية مؤشر البطالة، بإمكان أي دولة ان تعتمد المؤشرات الخاصة بها والمنسجمة مع أولوياتها. فالتقرير العالمي هو

تقرير يتناول المؤشرت القابلة للتعميم عالميا. لكن المطلوب من التقارير الوطنية، في حال اعتماد بعض المؤشرات الخاصة، ان تتبع منهجية التقرير العالمي في ترتيب المؤشرات على سلم من صفر الى واحد، فيكون لها دليل التنمية البشرية الخاص بها.

وتعليقاً على الزميل أديب نعمه، من لبنان، أشير ان إحدى نقاط الضعف في البيانات هي عدم امكانية مقارنتها بين سنة وأخرى. لو أردنا إعطاء الأولوية للمقارنة مع السنوات السابقة لاقتضى ذلك التضحية بمؤشرات اكثر دقة وتعبيرا عن الحالة الراهنة. فعلى سبيل المثال، كان بالإمكان الاستمرار بمؤشر للتعليم يقتصر على نسبة الأمية، كما في التقرير الأول، عام ١٩٩٠، لكن ذلك يعني التضحية بالتطور الذي اصاب هذا المؤشر والذي جعله أكثر موضوعية وأكثر قبولا من الجهات الأكاديمية.

أشرف حسين

مسألة المصادر الأولية للبيانات هامة جدا، لأن هناك مصادر ذات مصداقية عالية مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ومصادر بيانات أقل مصداقية. هذا الأمر هام جدا بالنسبة للنتائج والاستخلاصات. ومن الأمثلة على ذلك الاستخلاص العام للتقرير الأخير حول توزيع الدخل في مصر اشار الى ثبات هذه العملية. وهذا الاستخلاص مستقى من بحث ميزانية الأسرة بالعينة، وقد أثار دهشة الكثيرين ممن يتابعون الحياة الاجتماعية، من باحثين، أو حتى مشاهدين عاديين، ويلاحظون في الحياة اليومية مشاهدات تصدم العين. ومن ناحية أخرى، أعتقد أن المادة التحليلية يمكن أن تعوض النقص الشديد في المادة الكمية ومصادر بياناتها، وشروط تجميع البيانات المعروفة منا جميعا.

حسن شحاته

نحن نشير الى مصادر البيانات الأولية دائما. كما أن خبراء الاحصاء يتعاملون معها ويسعون الى تدقيقها والتحقق من صلاحيتها. بالطبع تتسم البيانات بالديناميكية والتحرك، وبالتالي فان البيانات غير الدقيقة اليوم ستكون أكثر دقة غدا، وكذلك المنهجيات.

آنا منصور

البيانات والاحصاء مسألة هامة، ولكنها ليست غاية بحد ذاتها ولا التقرير هو كذلك. إحدى مشاكل البلدان النامية هو افتقادها الى الاحصاء والبيانات. في لبنان الاحصاء متوقف منذ ٢٠ سنة. ماذا نفعل؟ لا بد من بدائل. التشديد على الاحصاء قد يساعد في بعض البلدان، لكنه في بلدان أخرى قد يتحول الى مصدر احباط. والتنمية البشرية هي عملية، وكذلك إعداد

التقرير هو عملية يشارك فيها المجتمع المدني والأكاديميين الذين عليهم تحديد اشكالية التنمية في بلدهم قبل الشروع في الاحصاء.

حسن شحاته

نحن لم ننتظر توفر قاعدة بيانات التنمية البشرية. لكن البيانات ضرورية لوضع التقرير. نأخذ البيانات المتوفرة، وعندما تتوفر بيانات أفضل ندققها، لكننا نبدأ العمل من مستوى البيانات المتوفر. ولا شك في ان هذا المستوى يختلف بين بلد وآخر، وكذلك مستوى الإشكاليات الاحصائية يختلف.

طالب العقابي

هناك اتجاهان في العمل لبناء نظام المعلومات. الأول أن يتوفر عندك بيانات تبدأ منها وتصل الى النظام. والثاني هو ان تبدأ بوضع النظام ثم تعمل لاستكمال النقص بالبيانات تدريجيا. في تجربة مصر الحالية بدأتم بما هو متوفر. بتقديركم، كيف ستتعاملون مع التغيرات في الظواهر الاجتماعية وظواهر التنمية البشرية؟

وسؤالي الثاني هو التالي: تحدثتم عن مرونة في منهجيات القياس، ولكنكم لم تتحدثوا عن المرونة في إدخال البيانات. فهل يتضمن النظام الذي تسعون الى بنائه تكييف استمارات الاحصاءات السكانية، على سبيل المثال، وغيرها من طرق جمع المعلومات؟

عثمان محمد عثمان

هناك تعداد عام للسكان سيجري عام ١٩٩٦. وثمة عدد من خبراء المعهد يشاركون في مراجعة الاستمارات، وذلك من باب التعاون بيننا وبين جهاز التعبئة والاحصاء المركزي. والجهاز متجاوب ويأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي توصلنا اليها من خلال إعداد تقرير التنمية البشرية، لكن التعداد تعداد، ولن تصدر نتائجه قبل عام ١٩٩٨، لذلك ستكون استفادتنا منه قبل ذلك التاريخ محدودة.

حسن شحاته

نحن وضعنا توصيفاً عاماً للبيانات يمكن ان ينطبق على أي قاعدة بيانات. وهدف النظام هو ان يصل الى تحقيق الترابط والتبادل بين مختلف قواعد البيانات، وأن يكون نظاماً مفتوحا عليها.

كما أن النظام مصمم بحيث يسمح بتراكم المعلومات بإضافة البيانات الجديدة الى الموجودة، وان يسمح بحفظها.

حسين الشخاترة

عملية تحضير التقرير هي عملية تعليمية ودفع للكفاءات والقدرات المحلية في القطر المعني، بالإضافة الى كونها عملية وضع نماذج جديدة يمكن ان تساعد في تطوير قاعدة البيانات. سؤالي: هل تم خلال التحضير للتقرير اجراء دراسات معينة للحصول على بيانات ومعلومات لم تكن موجودة اوغير دقيقة؟

وسؤالي الثاني، هل تم التنسيق مع جهاز التعبئة ووزارة التعليم وغيرها من مصادر البيانات من أجل تطوير طرق الجمع وشمولها بيانات مستقبلية تفي بالغرض الذي يهدف اليه تقرير التنمية البشرية؟

والسؤال الثالث عن كلفة التقرير. التقرير العالمي يكلّف كثيرا، وكذلك تقرير مصر كانت كلفته كبيرة. عندنا الآن في الأردن محاولة لتمويل متواضع، هل سيكفي ذلك لتطوير قاعدة البيانات؟ وما تجربة لبنان في هذا المجال الى الآن؟

آنا منصور

كل عمل لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يندرج اليوم تحت عنوان التنمية البشرية المستدامة، والتقرير هو أحد أدواتها. وكل مشروع لا يقع ضمن هذه الاستراتيجية يصبح مرفوضاً.

بالطبع الإمكانيات المادية أقل من الرغبة في العمل والمساعدة. مصر حصلت على تمويل جيد لأنها كانت التجربة الاولى، وهذه لن تكون حالة البلدان الأخرى. يجب أن يحصل تعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي من أجل إنجاح العمل بالإمكانيات المتوفرة التي لن تكون بحجم المساعدة التي قدمت لمصر.

عثمان محمود عثمان

إعداد التقرير المصري هو جزء من مجموعة مشاريع أخرى ضمن التنمية البشرية المستدامة. والتمويل الذي حصلنا عليه هو لهذه المشاريع.

والآن نحن لا ندعي، ولا نريد الحلول محل أجهزة الاحصاء الأخرى في مصر. نحن نريد ان نتعاون مع هذه المراكز في إصدار التقرير. هناك جهات معنية بإصدار بيانات في مجال معين، التعليم أو السكان أو أي مجال آخر. ووظيفتنا هي أن نضع هذه البيانات في سياق منهجية التنمية البشرية. وعندما تكون أمامنا بيانات من مصادر عدة، فإننا نعطي الأولوية على المصادر الأخرى للجهة المعنية مباشرة والمسؤولة عن هذا الميدان.

لنأخذ بيانات وزارة التعليم. الوزارة هي مصدر البيانات بالنسبة لإعداد الطلاب والالتحاق المدرسي. لكننا لاحظنا انهم يهتمون بعدد الأولاد المسجلين دون ان يهتموا، مثلنا، بمعدل الالتحاق. لذلك طلبنا اليهم إعادة تفريغ الاستمارات مع مراعاة اعمار التلاميذ حتى نتمكن من تحديد معدلات الالتحاق المدرسي المقابلة للفئات العمرية.

وبالنسبة لما آثاره الأستاذ أشرف حسين بصدد توزيع الثروة ومعدل الفقر. المسألة تتعلق بتقدير خط الفقر في مصر. ان نسبة الفقراء تتحدد قياسا الى هذا الخط. والفارق في التقديرات ناتج عن اختلاف في تحديد خط الفقر هذا. وأود أن أوضح هنا أن خط الفقر الذي اخترناه هو غير خط الفقر المطلق الذي يتحدد في ضوء سلة السلع الاستهلاكية المعمول بها في البلد المعين. نحن اخترنا خطوطا للفقر في الريف والمدينة كنسبة من متوسط الدخل الوطني. ولو اعتمدنا المنهجية الأخرى، مؤشرات أخرى لتوزع الدخل، لأتت النتائج مختلفة. أما تحفظنا على بحث موازنة الأسرة، فهو انه لم يأخذ بعين الاعتبار استهلاك الفئات الأشد فقراً.

نحن لا نقول اننا أصدق الناس، ولكننا ندعي أن تقديراتنا هي الأقرب للواقع المصري، وهنا يكمن السر الحقيقي للإستقبال الايجابي لهذا التقرير.

طاهر عنبتاوي

إمكانيات عدد غير قليل من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في البلدان العربية لا تسمح بعمل مشابه لهذا الذي أنجز في مصر. وليس هناك معاهد للتخطيط القومي يتوفر فيها هذا العدد الكبير من الباحثين الموجودين في مصر والذين يتعاونون مع جهاز التعبئة المركزية والوزارات..الخ. وفي بعض الحالات، قد نكون أمام فريق عمل محدود عليه ان ينجز العمل بالاستناد الى جهده الخاص. فلا بد من خطة بديلة للمكاتب الصغيرة. وهنا علينا الإفادة الى أقصى حد ممكن من التجربة المصرية في المجالات التي يمكن ان تفيدنا فيها. فماذا نستطيع أن نفعل على هذا الصعيد؟

عبدو قاعي

الموضوع ليس موضوع تقرير. انه ضرورة مواكبة تشخيص الأوضاع التنموية والعمل التنموي على مستوى البشر. وهناك مفارقة قوامها أن المجتمعات الأكثر تقدما هي الأقدر على الملاحظة والتدوين والمواكبة في التشخيص الرقمي والقياسي. والبلدان الأكثر تأخراً تعاني من صعوبات على هذا الصعيد، وأحيانا يتعذر الأمر فيها.

هناك إذن حاجة الى مجهود تربوي من قلب عملية التنمية البشرية المستدامة، يواكب ويساعد في القياس. ومثل هذا الجهد قد يساعد في تكوين رؤية أعمق، وفي اتخاذ القرار، من بعض المؤشرات الرقمية التي قد نحصل عليها من خلال الاحصاء.

ابراهيم جياب

من المهم جداً أن نخرج برؤية مشتركة لعناصر متغيرات دليل التنمية البشرية على المستوى العربي. فهذه الرؤية تسمح بإعداد التقارير القطرية والتقرير العربي الموحد.

وأعتقد أن المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية يمكن أن تشكل أساساً واقعياً صالحا لذلك، ولكن الجدية تفرض علينا انشاء وحدات معلومات قطرية وقومية مهمتها الأساسية الاهتمام بالمعلومات المتعلقة التنمية البشرية المستدامة.

وبالنسبة لما أثاره د. حسين الشخاترة عن التمويل، أوافق على ما أورده الزملاء من ليبيا ولبنان حول ضرورة مشاركة الحكومات في عملية اعداد التقرير لئلا يتحول الى ورق غير مستخدم. ان تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي هو تمويل مبدئي يفترض ان يؤدي الى تحفيز الحكومة للمساهمة المادية والمعنوية. التقرير المصري سوف يتحول الى التمويل الذاتي بعد سنتين، وقبل ذلك كانت تجربة بوليفيا هكذا. وهذه ناحية مهمة.

الموضوع: الاثر المجتمعي لإصدار تقرير التنمية البشرية المصري

المحاضر: محمود الشريف

سأختصر الكلام لأترك مجالا أوسع للنقاش.

تعرفون أن مصر أعطت البشرية نموذجا للدولة المركزية القابضة عمره سبعة آلاف سنة. وهذه مسألة تاريخية ارتبطت بتطور المجتمع المصري الذي عرف أول ثورة زراعية في التاريخ. القرية المصرية هي أول مجتمع بشري عرفته الحضارة الانسانية، تحقق فيها فائض في الانتاج استدعى عمليات تبادل تجاري، فنشأت مراكز لهذه الغاية تحولت الى مدن في وقت لاحق.

لكن الزراعة كانت تعتمد على الري من مياه النيل، ولم تكن زراعة مطرية. ووجود مصدر واحد للمياه على امتداد ألف كيلومتر طولاً وألف كيلومتر عرضا، استدعى وجود سلطة مركزية تنظم استخدام هذا النهر. ومن هنا نشأت الدولة المركزية في مصر التي تولت تنظيم توزيع المياه وادارة الانشطة الأخرى التي كانت موجودة في ذلك العصر.

هذه كانت أول دولة مركزية في التاريخ المكتوب، واستمر الوضع ٧ آلاف سنة من عملها في انشاء السدود وقنوات الري وتنظيم هذه العملية. وتضخمت الدولة وأجهزتها، وكان طابعها شديد المركزية.

ومع زيادة عدد السكان، ومع تطور أوجه النشاط وتوسعها، لم يعد بإمكان أي سلطة مركزية ان تحصر ادارة المجتمع في مركز واحد. كان لا بد من نقل بعض سلطات الحكومة المركزية الى سلطات محلية، وهذا مايشكل أساس نشأة نظام الادارة المحلية. وبالطبع هناك اختلاف بين المسار التاريخي الأوروبي والمسار التاريخي المصري على هذا الصعيد. ففي أوروبا كانت هناك مقاطعات لديها استقلالية، وأتى توحد البلاد من خلال تنازل هذه المقاطعات عن جزء من صلاحياتها لصالح الحكومة المركزية التي احتفظت لنفسها ببعض الصلاحيات المركزية مثل الدفاع والنقد والعلاقات الخارجية، وبقيت للسلطات المحلية صلاحيات واسعة تشمل أحيانا التشريع وفرض بعض أنواع الضرائب، بل ان بعضها احتفظ بحق إقامة علاقات خارجية أيضا.

وليس هذا مسار تطور الادارة المحلية في مصر. نحن ننطلق من تراث من المركزية، والانتقال التدريجي لتفويض بعض صلاحياتها الى الادارات المحلية. وقد تطورت اختصاصات الادارة المحلية في مصر على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: هي مسؤولية السلطة المحلية، المتمثلة بالبلديات، عن ادارة بعض المرافق العامة من نوع المياه والصرف الصحي والنظافة..الخ؛

المرحلة الثانية: كانت توسيع اختصاص البلديات بحيث شملت ايضا ادارة التعليم، وادارة الشؤون الصحية، والخدمات الاجتماعية. وقد اقتصرت صلاحياتها على ادارة هذه المرافق والخدمات، إلا أن التخطيط لها، ومتابعة التنفيذ، بقيا من اختصاص الوزارات؛

المرحلة الثالثة: وهي التي نعيشها اليوم، تعتبر فيها الادارة المحلية مسؤولة عن التنمية المحلية، لا مجرد ادارة خدمات ومرافق. لقد بدأت هذه المرحلة بالتركيز أولاً على التنمية الاقتصادية، ثم تطورت الى الاضطلاع بالمسؤولية عن التنمية الشاملة كما تعرف اليوم في الأدبيات العالمية، بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، الخ، وقد أصبحت هذه التنمية من اختصاص السلطات المحلية.

وبحكم هذا التطور، أصبحت التنمية البشرية جزءاً لا يتجزأ من مسؤولية الادارة المحلية. ولذلك وجدنا من مسؤوليتنا، عندما اطلعنا على التقرير، العمل على معالجة التفاوتات والفجوات التي كشفها، وهي أربعة:

الفجوة الأولى: هي اختلاف مستويات التنمية البشرية بين محافظات مصر؛

الفجوة الثانية: هي الفجوة بين الريف والمدينة؛

الفجوة الثالثة: هي داخل المدينة نفسها بين الأحياء الأكثر تقدما من حيث مؤشرات التنمية البشرية، والأحياء الأكثر فقراً أو ما اصطلح على تسميته الأحياء العشوائية أو الأحياء الأقل نمواً؛

الفجوة الرابعة: هي الفجوة بين المرأة والرجل. وتبرز هذه الفجوة بشكل واضح في مجال التعليم.

ان خطة التنمية البشرية في مصر لا بد أن تهدف الى تقليص هذه الفجوات التي كشف عنها التقرير. ويعني ذلك، على المستوى المحلي، ان على المحافظين، عندما يضعون موازناتهم، ان يخصصوا الموارد المتاحة والمشاريع المختلفة بشكل يتناسب مع أولويات ردم هذه الفجوات في محافظاتهم. وهنا يلعب التقرير دوراً هاماً في تزويد المعنيين بالمعرفة الضرورية لذلك.

لقد تم توزيع التقرير على السادة المحافظين، وكان ذلك خطوة لا بد منها لأنه لا تنمية بدون معلومات. وهكذا أنشأنا شبكة معلومات جيدة في جميع المحافظات، وأصبح يعاون كل محافظ مركز معلومات يغطي ويرتب كل المعلومات المتاحة في المحافظة. ونحن نسعى الآن للإنتقال الى الخطوة التالية، وهي توسيع شبكة مراكز المعلومات الى مستوى المراكز، أي مستوى الوحدات الادارية التي تلي المحافظات. وتستهدف خطتنا ان نصل، عام ١٩٩٧، الى تغطية جميع الوحدات القروية والاحياء بنشاط شبكة المعلومات هذه. كما نطمح الى عقد مؤتمر سنوي تعرض فيه كل المعلومات المتوفرة في كل المحافظات والمراكز. وهذا سيتيح لنا قياس التقدم الحاصل فعلاً في مختلف الميادين.

وعندما اطلع السادة المحافظين على التقرير، أبدوا بعض الاعتراضات على البيانات الخاصة بمحافظاتهم. ومعظمهم أشار الى أن الوضع أحسن مما جاء في التقرير. هذا أمر طبيعي لأن القياس مسألة مستمرة، وبين إعداد التقرير والاجتماع تم انجاز بعض المشاريع. وهذا التقدم سيظهر في التقارير التالية، علما ان المطلوب هو وجود تواصل دائم، وتبادل معلومات مستمر بين المستويات المحلية والوطنية من أجل تقديم صورة اقرب ما تكون الى الحقيقة.

وأود ان ألفت النظر أخيراً الى كوننا نؤمن بشمولية التنمية، ولذلك لا تقتصر هذه الأخيرة على جانب أو محور معين بمعزل عن المحاور الأخرى. لكن بالإمكان الحديث أيضا عن خطط تنمية اقليمية، وهذا ما بدأنا به في محافظة سوهاج، حيث نحضر لخطة تنمية نموذجية على مستوى المحافظة ثم سنعقد مؤتمرا لدرس هذه التجربة من أجل الإفادة منها في المحافظات الأخرى. وفي كل هذا الجهد، علينا ان نعترف بأن تقرير التنمية البشرية كان بمثابة الزناد او الدفعة الاولى التي أطلقت هذه العملية على مستوى وزارة الادارة المحلية.

المناقشة

سعد جادالله

معالي الوزير، ورد في مداخلتكم أن تقرير التنمية البشرية كان بمثابة عنصر إطلاق لعمل الادارة المحلية في التنمية البشرية. مصر غنية جدا بالدارسات التنموية منذ سنين طويلة، وما أشرت اليه عن أربع فجوات كان معروفا. كذلك الادارة المحلية الوزارت كان لها تاريخ طويل في العمل التنموي. وما نراه الآن فجأة يجمع بين المحافظين من أجل القيام بهذه الثورة التنموية في مصر! أنا شخصيا اشتركت في دراسات عديدة عن الحكم المحلي، ولم أر مثل هذا الطموح الى تغيير الأوضاع بسبب تقرير ظهر من معهد التخطيط القومي.

محمود الشريف

صحيح ان هناك دراسات تنموية كثيرة في مصر، ولكن أحد عيوبنا كمصريين هو الفجوة بين العلم والتطبيق. ويصح اعتبارها بمثابة الفجوة الخامسة التي علينا معالجتها في المستقبل.

الادارة المحلية لم تكن جاهزة في ذاك الوقت. وقد سبق أن أشرت الى عدة مراحل. في الأولى منها كان دور الادارة المحلية يقتصر على الخدمات وادارة المرافق العامة: مياه وصرف صحي، ثم خدمات تعليمية وصحية وماشابه. ولا يمكن الحديث هنا عن مسؤولية تنموية بعد.

لا أريد أن أسمّي ذلك ثورة. ان اهتمامنا بالتنمية سابق على التقرير. ولكن هناك أمور جديدة تحصل. عندما يأتي محافظ ويقول إن معدل التغطية في محافظتي بالنسبة للمياه او الصرف الصحي كان كذا وأصبح كذا، هذه لغة جديدة. نحن هنا نتحدث عن شؤون تنموية، ولكن ما من شك في أن التقرير أتى في أرض خصبة بسبب غنى مصر بالتجربة العملية أو بالدراسات الجيدة في مجال التنمية.

طاهر عنبتاوي

هذه المحاضرة تقع في صلب عملية تشغيل مفهوم التنمية البشرية المستدامة في مصر. وسؤالي يتعلق ايضا بتشغيل المفهوم عمليا. لنأخذ عملية بناء مدرسة في محافظة ما، هل يتم التمويل والتنفيذ بالأسلوب الحكومي؟ في تجارب عدة يتبين انه حيث قام المجتمع المحلي بالمساهمة بالتمويل عن طريق هيئات غير حكومية، أو بأساليب أخرى، حافظ الناس على مدرستهم في حين ان المدرسة الممولة من الحكومة تدهورت.

واللامركزية والمشاركة أمر حاسم في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، فهل بإمكاننا ابتكار اساليب لتشجيع الناس على المساهمة في المشاريع، على غرار الولايات المتحدة على سبيل المثال؟ كأن نقول لدافعي الضرائب في منطقة انهم اذا في بناء مدرسة او أي مشروع تنموي فتخفض قيمة الضرائب التي يدفعونها للحكومة المركزية؟

محمود الشريف

إذا أردت أن أقدم اجابة مختصرة وسريعة لقلت نعم هذا ممكن ويمارس.

والآن بعض التوضيحات. في مصر لا تتبع الادارة المحلية بوزارة الداخلية. والتوجه اللامركزي عمره ٣٠ سنة، والخطوات التي شرحتها كانت من باب دعم اللامركزية. المشاركة تشكل عنصرا أساسيا في فكرة اللامركزية في مصر، ونحن بنينا عدة برامج للوصول الى هذا الهدف.

كان لدينا برنامج أسمه التنمية والمشاركة، تمويله الأساسي مركزي، ولكن شرطه الاساسي أن يُخطّط للمشروع وينشأ محليا على مستوى المجالس الشعبية المنتخبة. والشرط الثاني أن يتوفر تمويل ذاتي لا يقل عن ١٥ في المائة من قيمة المشروع. والشرط الثالث ان ينشأ هذا المشروع تحت الاشراف الكامل للمجالس وليس للادارات المعينة. هذا المشروع عمره ١٢ سنة، وقد تبدل اسمه كثيرا وأصبح اسمه برنامج التنمية والمشاركة منذ عام ١٩٩٢.

وقد يبدو التمويل الذاتي قليلاً: ١٥ في المائة فقط. ولكنه في الولايات المتحدة لا يزيد عن ٣٥ في المائة. وفي مصر يجب أن نضيف التمويل الذاتي الطوعي عبر مشروعات يقترحها ويمولها وينفذها الأهالي بأنفسهم. وقد بلغت هذه المساهمات في العام الماضي أكثر من٧٠٠ مليون جنيه مولت انشاء مدارس ومعاهد أزهرية وخدمات صحية وكهرباء..الخ. والملفت ان هذا الرقم كان في حدود١٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٢، أي انه تضاعف أربع مرات خلال ثلاث سنوات، فهذا مؤشر صحي يعني اننا على الطريق الصحيح.

بدأنا هذه السنة برنامجاً جديداً هو برنامج التنمية الريفية. ورغم توفر تمويل حكومي كبير لهذا البرنامج، فاننا لم نتخل عن الفكرة الأساسية التي هي ان تنمية القرية لن تتم إلا بأهل القرية. على هذا الأساس اعتبرنا ان دورنا الأساسي هو تحريك المجتمع نحو تبني قضية التنمية الريفية. وقد وضعنا تعريفا للتنمية لمخاطبة الناس هو التالي: التنمية تعني ان يكون غدنا أفضل من يومنا. ومن هذا الطرح المبسط نتطور الى محاولة معرفة رأي الناس، كيف يريدون مدرستهم، أي مجالات انتاج يفضلون، اية مزروعات..الخ.

باختصار، مفهومنا للتنمية الريفية تطور وأصبح ايماننا أن التنمية الريفية لا يمكن ان تكون مستدامة ما لم يتحمل الأهالي مسؤولية انفسهم ومجتمعهم. هذا الفكر يطبق في برامج كثيرة.

اجابتنا المختصرة: نعم المشاركة ممكنة، وقد بدأنا ممارستها في مصر.

أديب نعمه

أود أن استوضح أولاً حول طبيعة الادارة المحلية، هل هي امتداد للادارة المركزية أم هي مجالس منتخبة محليا؟ ثم اسأل: هل انعكست تجربة المشاركة المحلية الناجحة في ارتفاع مشاركة المواطنين في الحياة العامة على الصعيد الوطني؟

سؤالي الثاني: مفهوم التنمية البشرية المستدامة يشدد على أهمية المستوى المحلي، لكنه يشدد أيضا على المستوى الوطني او القومي. فمن خلال التجربة التي عايشتموها، هل لاحظتم ان هناك بعض التمايزات بين متطلبات السياسات التنموية المتبعة محليا، وبين مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد القومي؟ وفي حال برزت مثل هذه التفاوتات، كيف تتعاملون معها بحيث يكون هناك تأثير ايجابي لنتائج خبرة التنمية المحلية على السياسات العامة على المستوى القومي؟

محمود الشريف

نظام الادارة المحلية في مصر يمكن تسميته بالنظام المزدوج. هناك مجالس منتخبة وهيئات تنفيذية معينة متوازية في تكوينها وعملها.

على سبيل التوضيح: هناك المحافظ الذي هو رئيس السلطة التنفيذية، يعينه رئيس الجمهورية، ومعه مجلس تنفيذي هو عبارة عن مدراء المديريات المختلفة (تعليم ، صحة،..). هذا الجهاز التنفيذي يوازيه مجلس منتخب بالإنتخاب المباشر من كل الناخبين في المحافظة، وفيه لجان وأمناء سر ورؤساء لجان..الخ.

المجالس المنتخبة ولجانها لها سلطة التخطيط والمتابعة، والجهاز التنفيذي يقوم بالتنفيذ.

تتبلور الصورة الأولية للمشروعات في المجالس المنتخبة في المستويات الدنيا، ثم تجمع وترفع الى مجلس المحافظة حيث تحال الى اللجان المختصة لدراستها فنيا وتحويلها الى برنامج وموازنة..الخ. والخطوة التالية هي وصول المشاريع والموازنات الى وزارة الادارة المحلية، وهي، للتوضيح، ليست سلطة أعلى من المحافظات بل جهاز تنسيق فيما بينها.

ومن وزارة الادارة المحلية تحال الخطط الى وزارة التخطيط، ويدور حوار مع المحافظات مثلث الاطراف. ثم ترسل الى مجلس الشعب لتصدر بقانون، ويعني ذلك انه

أصبح لدى الجهاز التنفيذي الموارد اللازمة للتنفيذ. وتتولى المجالس الشعبية مراقبة عمل الجهاز التنفيذي.

جورج القصيفي

عندي ثلاثة أسئلة لمعالي الوزير:

السؤال الأول: تحدثتم عن عدة فجوات تنموية برزت في التقرير. كيف كان انعكاس هذه الفجوات على الموازنة الحكومية؟ وماذا كان، على سبيل المثال، موقف وزير المالية عندما طالبتم بموارد أكبر للتنمية البشرية وتمويل القطاعات الاجتماعية؟ وكيف ناقشتم الأمر مع البنك الدولي؟

السؤال الثاني: نحن نعلم اهتمامكم الشخصي بالتنمية البشرية. ولكن كيف يمكن اعطاء هذا الاهتمام طابعاً مؤسسياً لا يتأثر بحصول تغيير في شخص الوزير المسؤول؟ وأنا أثير السؤال استنادا الى تجربة لبنان في عهد الرئيس فؤاد شهاب، فقد كان هناك فكر تنموي ومشاركة..الخ. لكن ذلك توقف في مرحلة لاحقة. اذا لم يكن هناك التزام سياسي، فمجرد تغيير في رأس السلطة السياسية أو الوزارة يعيد الأمور الى نقطة الصفر.

السؤال الثالث: تقول أن برنامج التنمية والمشاركة عمره ١٢ سنة. مشكلة التنمية هي ذات طابع عملي. عندما نقول مجالس منتخبة وتكون معينة عمليا. السؤال هو هل هناك تقييم موضوعي ومستمر لبرامج التنمية المشاركة التي أشرتم اليها؟

محمود الشريف

الاهتمام بالتنمية ليس شأنا شخصيا. رئيس الجمهورية عدد في خطاب عيد العمال الذي يعتبر مناسبة تقليدية للإعلان عن السياسة الاجتماعية، ١٢برنامجا كان أحدها ضمان عدالة توزيع الاستثمارات بما يقضي على التفاوتات بين المحافظات. والاهتمام بالتنمية البشرية أصبح فكرا تعتنقه الحكومة كلها. وقد أعيد تخصيص الموارد والأولويات بما ينسجم مع ردم الفجوات، وتمت مضاعفة موازنات مشارع عديدة انسجاما مع هذا الهدف.

وبالنسبة للتقييم، هناك تقييم مستمر ومن عدة مستويات. والموازنة تصرف على أربعة دفعات. أي لا يدفع القسط المستحق إلا بعد التأكد من إنجاز المراحل المطلوبة من العمل. كما اننا نعمل على نقل الرقابة والتقييم الى الناس أنفسهم، وهذا يشكل تقدماً كبيراً في مجال المشاركة انسجاماً مع فهمنا للتنمية.

باقر النجار

إلى أي مدى استفادت الادارة المحلية من التقرير؟ بمعنى آخر، هل تم، على سبيل المثال، تشكيل فرق خاصة لمعالجة قضايا محددة، كالصحة او التعليم..؟

محمود الشريف

أجبت عن السؤال في سياق مداخلاتي السابقة. على مستوى المحافظين سوف يتشكل نظام مراقبة للتقدم الذي سيحصل في مختلف المجالات. كما تم تشكيل لجان خاصة لمعالجة بعض المشاكل، مثل لجنة مشتركة بين وزارتي الإسكان والمرافق لمعالجة مشكلات الصرف الصحي.

وألفت النظر هنا الى اننا بحاجة الى جهد خاص لتوحيد معاني ودلالات المصطلحات والمفاهيم المستخدمة لتسهيل التعامل وتلافي الالتباسات.

الموضوع: التجربة المصرية في إعداد تقرير التنمية البشرية: الجوانب التحليلية

المحاضر: عثمان محمد عثمان

قبل أن أعرض بعض الأفكار والضوابط التي حكمت تفكيرنا في إعداد تقرير التنمية البشرية في مصر، أورد أربع ملاحظات:

١- الملاحظة الأولى هي أن تقرير التنمية البشرية ومفهوم التنمية البشرية هما أوسع من دليل التنمية البشرية الذي هو محاولة لقياس هذه الأخيرة؛

٢- الملاحظة الثانية هي ان الترويج للفكرة وللمفهوم هو أوسع من مجرد ترددها، وهو يتضمن محاولة فهمها بشكل مبدع وفي ضوء الخصوصيات الوطنية، وكذلك خلق رأي عام مقتنع بها وعامل من أجل التنمية؛

٣- الملاحظة الثالثة هي أن التنمية البشرية هي عملية دائمة ومستمرة وليست شيئا ينجز دفعة واحدة؛

٤- الملاحظة الرابعة هي أن إصدار تقرير للتنمية البشرية في أي بلد ليس بديلا عن وضع استراتيجية للتنمية، بل هو عنصر مساعد في ذلك. كما أن فريق إعداد التقرير ليس بديلاً لأجهزة الاحصاء والدراسات الأخرى.

إن دواعي إصدار تقرير التنمية البشرية في مصر كثيرة. فهناك جهات عديدة تصدر بيانات ودراسات قطاعية في مختلف الميادين، ولكن لا يصدر في مصر تقرير شامل عن الأوضاع الاقتصادية، ولا يصدر تقرير عن التنمية البشرية. من هنا كان إصدار التقرير مطلوبا.

ان مصر، كما تعلمون، تنفذ برنامج التثبيت الاقتصادي الذي قد تكون له نتائج سلبية سواء من حيث تأثيراته الاقتصادية الانكماشية ام آثاره السلبية على التنمية البشرية نفسها. لذلك كان من الضروري التركيز على هذا الجانب الاخير، والتذكير بأن محور كل تنمية هو الانسان وليس مجرد الوصول الى الاستقرار الاقتصادي. وكان علينا ان نبذل جهدا متعددا بدءاً من تحديد المفاهيم، وصولاً الى قراءة الواقع التنموي، وإعداد البيانات الاحصائية، وتحليلها، واقتراح بعض الحلول.

كيف عملنا لإعداد التقرير؟

تشكلت لجنتان، الأولى هي لجنة التوجيه (advising committee)، وتضم خمسة مفكرين يمثلون أفضل الخبرات العلمية فى مجال التنمية، والثانية هي اللجنة المشرفة المسؤولة عمليا عن التنفيذ (steering committee)، وهي مسؤولة عن اختيار الباحثين، ووضع الإطار، وتصميم البرامج ..الخ. وقد ضمت هذه اللجنة اختصاصات متعددة ومتكاملة لتغطية كافة المجالات التي سيتناولها التقرير.

لقد تكون فريق العمل من حوالي ١٥ باحثا في مختلف التخصصات، من العاملين في معهد التخطيط القومي وفي الجامعات المصرية، يعاونهم على الأقل ١٠ مساعدين باحثين فى مجالات الاقتصاد والسكان والموارد والعمالة وفى التخصصات المختلفة فى الوزارات المعنية.

وكانت الأهداف التى وضعناها لأنفسنا، كفريق عمل، على النحو التالي:

١- التعرف على الصورة العامة لأوضاع التنمية البشرية فى مصر، أي إنشاء قاعدة بيانات هامة والتعرف على الفجوات الموجودة والتفاوتات الموجودة فى البيانات، والمشاكل المختلفة فى المفاهيم ..الخ؛

٢- تطوير أداة لمتابعة أهداف التنمية البشرية، وبالتالي تحديد الأدوات التحليلية ووسائل القياس، وتحديد المجالات التي سيشملها العمل والمتابعة، وتحديد المقاربات القطاعية الشمولية، وكيفية الإفادة من التقرير والدراسات لاستخدام أصحاب القرار والسياسات..الخ.

وأثناء العمل واجهنا نوعين من المشاكل. النوع الأول يختص بالمسائل المفاهيمية، إذ كان لا بد من توضيح التداخلات والتقاطعات بين المفاهيم المختلفة: عدم الخلط بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية وتحديد علاقة التنمية البشرية بالتنمية الاقتصادية: وما اذا كانت التنمية البشرية هي بإضافة جانب بشري على التنمية أم هي أمر آخر؟

وان المفهوم، كما نتصوره هو، أوسع من مجرد الاهتمام بالصحة والتعليم، كما انه أوسع من مجرد قياس الانتاجية. منها تغذية متبادلة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من خلال تنمية الموارد البشرية .. الى ما هنالك من مسائل مشابهة. وقد جرى حوار معمّق لتوضيح هذه الجوانب كلها.

ويختص النوع الثاني من المشاكل بمسألة وفرة البيانات ودرجة الثقة بها ومصادرها واختيار المؤشرات التي سوف نعتمدها ..الخ. فمن جهة أولى كان عندنا ثلاثة مصادر للبيانات وكان علينا اعتماد معيار للحكم عليها لاختيار الأنسب والأكثر مصداقية. كما كان

علينا اختيار المؤشرات التي سندرسها، إذ ان هناك مؤشرات اجتماعية يصدرها البنك الدولي، ومؤشرات تصدرها الفاو، وكذلك غيرهما من الوكالات. إلا اننا اعتمدنا عن قناعة بعد الدراسة والمقارنة، مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأساس وقاعدة.

وكان النوع الثالث من المشاكل يتعلق بالجانب المؤسسي للتنمية البشرية. فقد وجهنا السؤال التالي: من هي الجهة المسؤولة عن التنمية البشرية، والتي ستتولى لاحقاً متابعة العمل وفق توصيات أو استنتاجات التقرير؟ وفي مصر اكثر من وزارة معنية بجوانب مختلفة للتنمية البشرية وتصدر بيانات خاصة بذلك: من وزارة التجارة الخارجية، الى وزارة التخطيط، الى وزارة الادارة المحلية..الخ. وطرحنا، كفريق عمل، ضرورة اضفاء الطابع المؤسسي على العمل، ولكن دون ان نطالب بإنشاء المزيد من المؤسسات، الكثيرة أصلا في مصر.

وأخيراً تضمن العمل لإعداد التقرير أنشطة تدريبية وبحثية. وقد خطونا في الجانب الأول خطوات متقدمة وأدخلت مواد تدريبية متعلقة بالتنمية البشرية في مختلف مجالات عمل المعهد، وشملت معظم الكوادر فيه. إلا أن الجانب البحثي اقتصر على الأبحاث التي جرت لخدمة التقرير فقط، ولم نستطع التوسع لتنفيذ ابحاث اكثر عمقاً أو اتساعاً. وكنا نسعى الى التعمق، مثلاً، في مسألة توزيع الدخل على الفئات الاجتماعية المختلفة، لكننا لم نستطع ذلك واكتفينا بالتقسيم المعتاد. كما تطرقنا الى مسائل من نوع العلاقة بين نمو الناتج المحلي القائم ونمو العمالة، والعلاقة بين الدخل ومستوى التنمية البشرية ..الخ، هذا بالإضافة الى محاولة تقديم المؤشرات مفصلة على مستوى المحافظات وعدم الاكتفاء بالمتوسطات الوطنية، كما سبقت الاشارة الى ذلك.

الخلاصة أن التقرير لقي صدىً جيداً، وبات يعتبر من المراجع التي تعتمدها الجهات الرسمية والأكاديمية في مصر وخارجها، ونأمل أن تسهم هذه الورشة أيضاً في إغناء هذه التجربة.

المناقشة

طاهر عنبتاوي

سأركز على الجانب التشغيلي في التنمية البشرية المستدامة في التجربة المصرية. أعتقد أن ما تم تشغيله في مصر ٣ مسائل: إعداد التقرير وهذه الندوة لمناقشته؛ البرامج التي تحدث عنها معالي وزير الادارة المحلية؛ ومشروع الاسماعيلية. وقد يكون هناك جوانب أخرى لا نعرفها.

وما أراه هو أن أي مشروع تنفذه أي من وكالات الأمم المتحدة يجب أن تتضمن بعدا تشغيليا للتنمية البشرية المستدامة، سواء كان فتح طريق أو تحلية مياه البحر. أو إنشاء شبكة مجارى. وأقصد بذلك بناء القدرات البشرية وبناء القدرات المؤسسية. فهل أخذت هذه المسائل بعين الاعتبار في التجربة المصرية؟

عبدو قاعي

من التأثيرات المباشرة للتقرير ما يمكن وصفه باستخدام التعابير التالية التي وردت في مداخلة د. عثمان وهى : الحوار – المناقشة – التعليم – التأثير– الاستثارة – التحفيز – المشاركة فى المناقشة بالإستناد الى مراجع يقينية. فبالإستناد الى ذلك، هل يمكن وضع مسارات لمعالجة الاخطاء، وكيف يمكن وضع تنظيمات معينة يشارك فيها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، من القمة إلى القاعدة، لتفعيل هذه الكلمات؟

آنا منصور

أوافق على ما ذكره زميلي عبدو، وانطلق الى طرح سؤالي: هذا التقرير هو أداة ووسيلة وليس هدفا قائما بحد ذاته. بالنسبة الي لم يتضح بعد كيف ستستخدمون هذا التقرير – الاداة، بدءا من نشر الفكرة والدعاية لها (advocacy) ، والتعبئة والتحريك، وصولا الى كيفية تشغيل مفهوم التنمية البشرية المستدامة؟

سلوى الحبيب

أعتقد اننا لا نزال نتحدث عن تنمية الموارد البشرية بدل التحدث عن التنمية البشرية. وبداية التنمية البشرية هي من القاعدة ، من الناس، وهي تعني توسيع خيارات المواطنين. وعلى هذا المستوى أرى أن مؤشراتنا محدودة الدلالة.

فعلى سبيل المثال، عندما تم توضيح سبب انخفاض نسبة الذكور في مدارس دمياط بأنهم وجدوا بدائل أخرى في العمل والانتاج. هذا قد يكون مؤشرا للتنمية وليس للتعليم. وهذا المؤشر هو الذي يعبر عن خيارات الناس، عن البديل الأصح بالنسبة اليهم، وما أفترضه هو ان المجتمعات بلغت المستوى الذي يمكنها من ان تختار احتياجاتها بذكاء، والحالة الخاصة لدمياط هي عمل الذكور في المجالات المتاحة. كما ان نسبة الاناث المرتفعة في المدارس قد لا تكون مؤشر نجاح، بل ان سببها يكمن في عدم وجود بدائل!

أعتقد أن علينا أن نتناول هذا الوجه من المسألة، فما ينقصنا هو تشخيص الحالات التي تدل على احتياجات التنمية البشرية في بلادنا والعمل على تلبيتها. وأقترح رؤية تنطلق من القاعدة بدل الرؤية الفوقية المسقطة.

عثمان محمد عثمان

الملاحظات التي قيلت الى الآن تركز على نقطة واحدة هي تفعيل المفهوم.

نحن لا نصنع التنمية، نحن الجهة المعنية بالدراسة والبحث الضروري لمن سيُعنى بالتنمية البشرية. وبالتالي، فإن وظيفتنا هي توفير البيانات والرصد والتحليل. نحن لا نتخذ القرار بشأن ما اكتشفنا، بل نتعرف ونوصي ونرفع المسألة الى الجهات المعنية باتخاذ القرار. والتفعيل لايعني ان يتحول فريق التنمية البشرية الى ادارة للتنمية البشرية؟

وبالنسبة للعمل من القاعدة بدل القمة، هذا يعني برأينا تجنب الكلام عن المتوسطات الوطنية. التوجه القاعدي يعني ان نجزىء المؤشرات الى أدنى حد ممكن.

وعندما اخترنا ان نفرع مؤشرات التنمية البشرية على مستوى المحافظات، كانت هذه رؤيتنا لكيفية معالجة المسائل من مستوى القاعدة، لا على مستوى الحكومة وحسب، بل على مستوى المشاريع والمانحين أيضا.

وبالنسبة لمثال دمياط، لا نستطيع ان نقول انه يتعذر علينا ان نفعل شيئا لأن الناس قد اختاروا، في ظروف اقتصادية واجتماعية معينة، ان يعملوا، فلندعهم دون تعليم! أقول: علينا بالتأكيد تجنب الإلزام القانوني بالذهاب الى المدرسة، ولكن بالإمكان الوصول الى حلول من نوع تغيير دوام المدرسة بحيث لا يتعارض مع العمل في الورش. كما أنه بالإمكان تبديل مواعيد بدء العام الدراسي في بعض الأرياف اذا تعارضت مع مواعيد العمل الزراعي المكثف.

وأعتقد أن علينا التعامل بواقعية وعدم تقديس خيارات الناس المحكومة بأوضاع معينة. ان من واجبنا العمل على تشجيع الناس على تحسين رؤيتهم لخياراتهم واتخاذ قراراتهم بما يحقق التنمية البشرية وأهدافها المختلفة.

سلوى الحبيب

عندي إضافة بسيطة. أعتقد انه لا بد من وجود علماء اجتماع في فريق العمل.

عثمان محمد عثمان

فريق العمل هو فعليا متعدد الاختصاصات.

أديب نعمه

وردت عند الزميلة سلوى اشارة هامة جدا. فقد لخصت في النهاية كل شيء في تقيمم معين للتقرير إذ وجدت انه أقرب من حيث النوع الى مفهوم تنمية الموارد البشرية منه الى مفهوم التنمية البشرية المستدامة. وهذا التقييم لا يتعلق بجزئية معينة وردت، انه نقد نوعي لا بد من التوقف عنده.

هناك قاعدة مزدوجة تقول ان الكل هو دائما أقل من مجموع الأجزاء، وأن الكل هو كذلك أكثر من مجموع الاجزاء. وفي العرض الذي قدمته، خاصة لجهة التركيز على تفصيل البيانات، أظهرت تماما، وبشكل مقنع، كيف أن الكل هو أقل من مجموع الأجزاء. وقد بينت لنا كيف ان تفصيل البحث وتفريعه ونزوله الى المستويات الأدنى من شأنه ان يقدم مادة أغنى كمياً من الكل. لكن الشق الثاني من المعادلة، وهو ان الكل الذي يعبر عنه التقرير الآن يفترض ان يكون، بالنوع، أكثر من مجموع الأجزاء، هذا الجانب لم نلمسه.

ماذا يقول هذا التقرير بالنوع؟

وأقصد بالنوع الفكرة التالية: في نهاية المطاف، هناك مشروع تنموي ومشروع غير تنموي. والتنمية هي محصلة عمليات. والناس تبني مدارس وتنشئ طرقات ..الخ، وفي المحصلة سنقول اننا وصلنا الى تنمية بشرية، او حققنا نمواً اقتصادياً، أو نمواً ماليا فقط..الخ. هذا ما أقصده بالنوع، وهذه الفكرة النوعية ليست معادلات رياضية أو جوانب تفصيلية فقط. انها المحصلة النوعية لمجمل المسار.

عثمان محمد عثمان

لا أعرف من أين أتى هذا الانطباع. ما ذكرته موجود في التقرير، في البيانات وفي التحليل، بدرجات متفاوتة. ونحن لم نتحدث عن الموارد البشرية فقط، وأشرنا الى التعليم والصحة..الخ، كما ونوعا، وأشرنا الى موضوع الحريات السياسية والديمقراطية.

لقد واجهنا بعض القيود الموضوعية. وكان لا يمكن أن تضع كل شيء في تقرير واحد، والتقارير القادمة سوف تتناول القضايا الأخرى. كما أعددنا ورقة عمل خاصة بقياس الحريات السبع في مصر، لكن البيانات تعود الى عام ١٩٩١، والأوضاع في مصر شديدة التغير على هذا الصعيد، مما جعلنا نستبعد الجزء الكمي فيها لسبب عدم صلاحية المعلومات، واكتفينا بايرادها في التحليل ضمن القضايا الأخرى.

محمود الإمام

لا يمكن الكلام عن التنمية كأنها عمل سنة. التنمية عملية مستمرة، وكذلك التقرير هو بالضرورة عملية مستمرة أيضا.

نحن بصدد منهج جديد لتناول قضية التنمية. وهذه التقارير تصدر بصفة مستمرة، وبعد عشر سنوات نقول ماهي حصيلة التجربة. عندما تتراكم هذه التقارير، تؤدي الى شيء ما.

صباحا تحدث معالي الوزير عن بنك المعلومات ومراكز المعلومات الموجودة. وهنا فارق كبير لمسناه مع انشاء هذه المراكز. المعلومات كانت موجودة أصلا أغلب الاحيان، ولكن الجديد انه أصبح هناك مقياس فكري معين يحدّث البيانات، ويربطها بشكل واضح، ويتيح تبادلها. وهكذا لا تعود التنمية مسألة جزئيات بمعنى ان يركز على التفاوت بين الرجل والمرأة هنا، وعلى التعليم هناك. هذا مطلوب، لكن العمل الكلي لا يقتصر على المركز، بل هذا الأخير يصبح أداة من أدواته التفاعلية.

وهكذا تلعب هذه المراكز دورا في تحديث المعلومات، وفي المفاهيم، وربطها بالواقع العملي.

حسين الشخاترة

عندي أسئلة وتعليق.

بالنسبة لسنة المرجع للبيانات، هي تارة ١٩٩١ وتارة ١٩٩٢ ومرة أخرى ١٩٨٦، وخصوصا فيما يتعلق بمسوح القوى العاملة. ما السبب؟

سؤالي الثاني يتعلق بدقة بعض المعلومات التفصيلية، قضية مثل دخل الفرد مثلا او توقع الحياة على مستوى المحافظة، كيف تم الحصول عليها؟ وكيف تمت معالجتها؟

أما تعليقي فهو التالي: نتحدث منذ يومين عن تفعيل المفهوم أو تشغيله. بعضنا يتوقع ان يضع التقرير خطة للتنمية البشرية، لكن هذه الأخيرة قائمة أصلا في وزارة الصحة ووزارة التعليم وغيرها. اضافة الى انه باتت هناك مفاهيم جديدة يعرضها التقرير ويوضح الصورة للباحثين ولمتخذي القرار.

وفي بلادنا خطط خمسية اقتصادية واجتماعية..الخ، وهذا يجب أخذه بعين الاعتبار. وللحكومات الحرية في أن تستنير بهذا التقرير وبالمفاهيم الجديدة إن أرادت. لكن التقرير هو تصوير لواقع حالي وتوضيح لمفاهيم، والبقية تظل على عاتق متخذي القرار، وليس لأحد ان يتوقع منا ان نضع خطة للتنمية البشرية المستدامة.

عثمان محمد عثمان

لم يكن هدفنا التعرف على واقع التنمية في سنة محددة. كنا معنيين أكثر بالتعرف على الصورة في أحدث لحظة ممكنة، ولذلك استخدمنا أحدث البيانات المتاحة حيث توفرت في بعض القطاعات. وقمنا بتصحيح البيانات القديمة عند توفر إمكانية ذلك، حسبما أشرنا في وقت سابق.

هذا التقرير ليس تقريرا حكوميا. لقد واجهتنا بعض الصعوبات بالنسبة لنوعية البيانات. طبقنا في البداية معيار توفر المياه النقية حسب القياس العام، وأتت نسبة التغطية مرتفعة. ولكن أتتنا ملاحظات من اليونيسيف، وسنحاول، السنة القادمة، التمييز بين من يحصلون على المياه من الشبكة وبين من يحصلون عليها من مصادر أخرى، ومثل هذا التمييز هو الذي سيتيح لنا وضع خطط توسيع خدمات شبكة المياه.

والأمر هو نفسه بالنسبة الى بيانات القوى العاملة: فقد استخدمنا الأرقام المتاحة في تعداد عام ١٩٨٦، وسوف تتضمن التقارير القادمة معطيات إضافية من دراسات بالعينة أجريت بين ١٩٩١ و ١٩٩٣؛ هذا مع التمييز الضروري بين التعداد ودراسة بالعينة.

وبالنسبة لمتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي على مستوى المحافظة، هنا حققنا خطوة هامة الى الامام، سبق أن شرحناها ولن أكرر.

والحالة المثلى هي عندما يستطيع التقرير التحدث عن الأولويات. لقد نظمنا جدولا مقارنا بين أوضاع المؤشرات الاساسية الأربعة في دليل التنمية البشرية بين مصر وعدد من الدول، واتضح ان متوسط الانفاق الحكومي فيها على أولويات التنمية البشرية هو ٥ في

المائة، بينما هو في مصر ٥ر٢ في المائة. هكذا بإمكاننا أن نصف الوضع الأمثل في دول مشابهة لنا، وتحديد ما يجب أن نكون عليه وأولويات العمل.

بشير البكري

سؤالي هو هل أخذتم بعين الاعتبار البعد الثقافي للتنمية؟ فهذا البعد هو الذي يميز حديثنا عن الموارد البشرية، وهو الذي ينقلنا من تنمية الثقافة الى ثقافة التنمية. والمؤسف ان التقرير العالمي فيه هذا العيب، نأمل أن تتلافاه التقارير الوطنية في سياق تطورها المستمر.

عثمان محمد عثمان

البعد الثقافي حاضر في اهتماماتنا، وقد حالت ظروف استثنائية دون تضمين التقرير الأول ورقة عمل في هذا الجانب. لكنه سيكون في التقارير التالية بالتأكيد.

طاهر عنبتاوي

ما هو المقصود بالبعد الثقافي؟ هناك تنمية بشرية مستدامة في العالم كله. هل بإمكان أحد أن يوضح لي كيف تكون التنمية البشرية المستدامة الاسلامية متميزة عن التنمية البشرية المستدامة في جنوب شرق آسيا أو في أمريكا اللاتينية؟

منتصر العقلة

سؤالان: الأول، إذا اعتمدت الحكومة على تقريركم في توزيع الموارد على المحافظات المصرية، فهل سيكون ضميركم مرتاحا؟

الثاني، هناك اختلاف في قواعد قياس متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وثمة عدد من الدول يشعر أنه مظلوم من جراء ذلك.

أي الأسلوبين أكثر دقة، وأكثر فائدة لنا بحيث يؤدي الى توزيع المساعدات على نحو أكثر عدالة.

عثمان محمد عثمان

الحقيقة ان السؤال الثاني لم يرد عندنا. نحن لم نسع لكي تأتي النتيجة ان تبقى مصر ضمن الدول الأشد فقراً من أجل الحصول على مساعدات أكثر.

نحن درسنا قاعدة البيانات المتوفرة في مصر من مصادرها الأساسية، فحصناها، وأوردنا الارقام والمؤشرات كما هي وحسب اقتناعنا، بمعزل عن نتائج ذلك. اعتمدنا المتوسط الوطني لدخل الفرد كما ورد من وزارة التخطيط، واجتهدنا في قياسه على مستوى المحافظات. نحن مقتنعون بعملنا، ولذلك أقول أن ضميرنا مرتاح في حال الإستناد الى هذه النتائج لتوزيع الموارد.

سمير مصطفى

أود أن ألفت النظر الى أن التنمية الاقليمية في مصر هي تنمية مشوهة من جرّاء الحقبة الاستعمارية، التي تركزت خلالها زراعة القطن ومصانع الغزل والنسيج في الدلتا، وكانت تخدم مصانع يوركشاير ولانكشاير في انكلترا. الفوارق الاقليمية في التنمية ليست نتيجة الممارسة الحكومية فقط.

أحببت أن أشير الى هذه الحقيقة التاريخية.

معز دريد

عندي تعقيب وبعض الأفكار.

بالنسبة لاستخدام دليل التنمية البشرية أو المؤشرات الاجتماعية لتوجيه الاستثمارات الخارجية أو الداخلية، هناك دائما احتمال إعطاء الأولوية لمن هم أحوج إليها (to the most needy)، أو توجيهها الى حيث تتوفر إمكانيات أسرع وأفضل للاستفادة من الاستثمارات (to the most speedy). والاختيار يعود لأصحاب القرار لايجاد التوازن المطلوب بين هاتين الوجهتين.

وأود أن اسأل عن عملية نشر التقرير والترويج له في مصر. ما هي الخطوات التي اتخذت على هذا الصعيد؟ هل اكتفيتم بإرسال التقرير الى الجهات المعنية مع رسالة تعريف، أم كان هناك متابعة أكثر فعالية وعقد ورشات عمل والإتصال بالإعلام وما الى ذلك؟

ثم ما هي الدروس المستفادة للوصول الى الحكومة المركزية؟ فما سمعناه صباحا من وزير الادارة المحلية يشير الى نجاح في الوصول الى هذه الوزارة، وهي معنية بثلاث فجوات أشير اليها صباحا، هي الفجوات بين الرجل والمرأة، وبين الريف والمدينة، وداخل كل من الريف والمدينة. لكن الفجوة بين المحافظات هي من مسؤولية الحكومة المركزية وتتخطى الادارة المحلية.

أشير أخيراً الى بعض جوانب خبرتنا على الصعيد الدولي. في مرحلة مبكرة من إعداد التقرير يجب تحضير المخطط العام للتقرير والحجج التي سيتناولها، ثم لا بد من اختيار الموضوع المحوري فيه. وفي ضوء ذلك تجري تعبأ الموارد والخبرات المحلية والدولية، وتحدّد الدراسات الخلفية بشكل يجعلها مفيدة للاستخدام في التقرير النهائي. وحسب خبرتنا، يمكن ان يضم فريق العمل ثلاثة مساعدين مقابل كل باحث، وهذا خلافا لما فهمته من العرض في التجربة المصرية حيث كان عدد الباحثين أكبر من عدد المساعدين (١٥ مقابل ١٠).

عثمان محمد عثمان

أضيف بعض التوضيحات، اذ أن ماذكرته سابقا عن هيكلية التحضير لم يكن كافيا. فالعدد القليل من المساعدين لا يتضمن كل هيكلية معهد التخطيط القومي التي ساعدت في انتاج التقرير. والعدد المذكور هو للمساعدين الإضافيين الذين عملوا وقتاً كاملاً مع الباحثين.

أضيف أيضاً اننا، بالنسبة للدراسات الخلفية، حددنا هذه الدراسات بشكل أتاح لنا استخدام مضمونها بنسبة ٨٠ في المائة الى ٩٠ في المائة. أما عن اختيار الموضوع المحوري فهذا لم يكن أساسيا في التقرير الأول، لكنه سيكون مطروحاً في التقرير التالي، وسيكون عن التنمية بالمشاركة، هذا مع العلم اننا لا نريد ان نعطي انطباعا ان اختيار أي موضوع والتركيز عليه يعني عزله عن المسائل الأخرى. إن موضوع التقرير الأساسي هو التنمية البشرية كقضية واحدة.

أما عن الترويج، فما ذكرته قد تم، وأكثر منه. كانت هناك تغطية إعلامية وكتابات في الصحف والمجلات الكبرى في مصر، هذا بالاضافة الى كونه وصل الى كل المسؤولين.

جورج القصيفي

المطلوب هو أن نستفيد من جوهر التجربة الناجحة وليس من تفاصيلها. في إطار النقد البناء، عندي ملاحظة، إذ يبدو أن عملية التحضير للتقرير حصرت في المعهد أو في قسم منه، وذلك بسبب التركيز على الاهتمام بالنوعية كما ذكرتم سابقا.

أما ما ذكر عن المشاركة في مداخلة معالي الوزير صباحا، فعندما نقول، على سبيل المثال، ان هذا المجلس منتخب ولكنه في حقيقة الأمر معيّن، يجب التركيز على النوعية أيضاً. أقترح أن تركز التقارير التالية على الجوانب النوعية الى جانب تفريع المؤشرات على مستوى المحافظات وما شابه.

الموضوع: دور المكاتب المحلية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي
في دعم المبادرات القطرية للتنمية البشرية: التجربة المصرية

المحاضرة: سهير قنصوه

مما لا شك فيه أن بعض الأسئلة المحورية حول مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي ينادي به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتردد في أذهاننا وينبغي أن نناقشها بكل شفافية. ومن هذه التساؤلات:

هل هي سذاجة منا أن نعتقد – ونحن نعاصر كل ما يدور حولنا من أحداث وأهوال وتخريب في العديد من بقاع العالم – اننا سوف نتمكن من تحقيق مستوى من التنمية البشرية المنصفة بالدوام؟ أم اننا نلهث وراء سراب ؟ والى متى سيظل اصحاب الايديولوجيات في العالم يواصلون بث نماذج للتنمية يحاولون فرضها على الشعوب؟

إن كل النماذج التي جرى الترويج لها ادعت انها تقدم السبيل الأمثل لرخاء الانسان ورفاهية المجتمع، إلا أنها عجزت جميعا عن تحقيق الأمل الموعود لحشود العالم الجائعة. ومن هنا بات القول بنقل نماذج تنمية جاهزة الى العالم الثالث أمراً غير مرغوب فيه. فهل ستثبت جدوى موجة الفكر الحديثة التي ينادي بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان "التنمية البشرية المستدامة"؟ وكيف يمكن تطبيق ذلك عمليا في ظروف متفاوتة ومتباينة ومتنوعة؟

ان التجربة المصرية هي إحدى التجارب الناجحة في هذا المجال. وقصة مصر تدور حول نقل الشعار من النظرية الى الواقع عن طريق مبادرات تضيف الى هذا الشعار أسلوبا خاصا يلتئم فيه المفهوم الدولي مع الفكر والطلب والخبرة المصرية. وقد أدى التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصر الى صدور التقرير الأول عن التنمية البشرية على المستوى القومي والمحافظات، وهو يشكل علامة مميزة على طريق ايجاد استراتيجية قومية للتنمية البشرية المستدامة.

وقصة التقرير تتكون من شقين:

الأول، تمثل في وضع ما توصل اليه العالم من علم ومعرفة، تحت شعار التنمية البشرية المستدامة، في متناول أهل البلد من المفكرين والباحثين وصانعي القرار، حتى يقوموا بدورهم بإعادة النظر في إشكالية التنمية المطروحة أمامهم من هذا المنطلق الشمولي بالتشاور مع المجتمع المدني.

أما الشق الثاني، فيقوم على توفير آليات للربط بين المنتدى الدولي والقومي والمجتمع المدني بصورة منهجية. وقد استعان مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة بمجموعة إستشارية من كبار المفكرين من أجل "تمصير" المفهوم، والتأكد من صلاحيته في الواقع المصري قبل إطلاق المبادرة مع الجهات الرسمية من أجل إعداد التقرير. وقد تم اختيار معهد التخطيط القومي بالإستناد الى توصية المجموعة الاستشارية، أن قاعدة البيانات السليمة يجب أن تكون الركيزة الأساسية التي تدعم الحوار الوطني والبحث في استراتيجيات التنمية.

في هذا السياق أتى التقرير استجابة لحاجة محلية واضحة، اذ ان الهدف الحقيقي لأي إصلاح اقتصادي هو تحسين أحوال البشر في كل نواحي الحياة، وهذا ما كاد يغيب تماما عن الأنظار في وقت طغى فيه الحديث عن عجز الموازنة وميزان المدفوعات والتخصيص وإعادة الهيكلة على ماعداه. وفي هذا الوقت بالذات أتى التقرير بقياس بديل للتنمية يرفع الانسان الى مرتبة الشرف.

ولا بد أن نشير هنا ان مفهوم التنمية البشرية ليس جديدا على الدوائر الفكرية والسياسية في مصر. لكن التقرير أتي ليقدم هذا المفهوم بصيغة علمية تساعد على اتخاذ القرار. وقد أسهم في نقل الاهتمام بالتنمية البشرية الى قلب المجتمع في المحافظات الست والعشرين، ووجدت الاجهزة الحكومية والادارة المحلية نفسها وقد أصبح هدفها الأول الإرتقاء بمؤشرات التنمية في مختلف المحافظات الى مستويات أعلى، وذلك على نحو لم تعرفه من قبل.

ومن النتائج العملية لهذا الورشة التي أطلقها التقرير، الاجتماع الذي عقده وزير الادارة المحلية مع المحافظين وصدرت عنه ٢١ توصية تحولت الى مرجع هام لعمل المحافظين في سبيل التنمية البشرية في محافظاتهم. وتلا ذلك إنشاء برنامج مشترك بين مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الادارة المحلية لخلق منهجية للمتابعة تسمى "دائرة العمل للتنفيذ والمتابعة". وقد أخذ بعين الاعتبار ألا تقام أجهزة جديدة لهذا الغرض، وان يعتمد، بدلاً من ذلك، على الاجهزة القائمة. وفي هذا الإطار اتفق على تنظيم اجتماعات دورية للمحافظين تعقد مرتين في السنة، من أجل تقييم ما أنجز وإعادة ترتيب الأولويات ربطاً بذلك.

أخيراً، لا بد من أن نتساءل ما هي القيمة المضافة التي أتى بها التقرير، وماذا كانت فائدة التعاون الفني بين مصر وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي؟

لقد وفر التقرير المصري قاعدة معلومات عن الوضع الراهن يمكن الرجوع اليها لقياس تقدم التنمية البشرية عبر الزمن، واداة تقييم تحليلية تسعى للنفاذ الى الاسباب بدل الاكتفاء بعرض الحالة. وإن ذلك يتطلب المزيد من الدرس والتدقيق والتعمق في تحليل المعطيات المتاحة بهدف تحقيق التوازن بين الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ..الخ. أما صياغة السياسات أو الاستراتيجيات فهي تحتاج الى رؤية واضحة لآثار كل منها الآن وفي المستقبل.

وهنا يجب الاعتراف بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد لعب دوراً هاماً في ايصال مفهوم التنمية البشرية المستدامة الى الاجهزة الوطنية. وقد كان لذلك أثر في الحوار الوطني، وما كان من الممكن لهذا النجاح ان يتم دون المساندة السياسية التي قدمتها الحكومة، وقد دلّل على ان نجاح أي منظمة دولية في قضايا وطنية حساسة سيظل في المقام الأول والأخير رهن عوامل الطلب والقبول (*).

المناقشة

خليل نخله

أعتقد ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واقع في مأزق. فعليه يقع، من جهة، دور تمويلي وترويجي للتنمية البشرية المستدامة؛ وطريقة عمله المفضلة هي، ومن جهة أخرى، من خلال الحكومة. والمأزق يكمن في ما يلي: اذا اتى برنامج ما أو مشروع ما غير منسجم مع مفهوم التنمية البشرية، فماذا سيكون موقف برنامج الأمم المتحدة الانمائي؟ هل بإمكانه أن يكون طرفا مشاركا في التقييم او الضغط على الجهات المعنية لكي تكون خططها متطابقة مع متطلبات التنمية البشرية؟

سهير قنصوه

نحن منظمة للتعاون بين الحكومات، ولا نستطيع العمل دون أخذ رأي الحكومة وموافقتها. وعندما نصادف صعوبات في الحوار ونصل الى طريق مسدود، علينا ان نبذل جهدا إضافيا للتفتيش عن مداخل أخرى وايجاد المحاور المناسب. نحن لا نستطيع ممارسة

(*) راجع الملحق الذي يضم مرفقات هذه المحاضرة: (أ) دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساندة الأجهزة الوطنية في وضع مفهوم التنمية البشرية المستدامة في إطار قابل للتنفيذ في الواقع المصري؛ (ب) عجلة التنمية البشرية؛ (ج) ملخص توصيات السادة المحافظين حول قضايا التنمية البشرية المتواصلة في محافظات مصر.

الضغط، كل ما نستطيع القيام به هو ايجاد المحاورين المناسبين الذين يتخاطبون على الموجة نفسها. وهناك بلدان مستعدة للعمل وفق هذه الوجهة الجديدة، وهناك بلدان لا تريد ذلك. ونحن لا نستطيع إجبارها على ذلك.

سعد جادالله

ملاحظتي الأولى هي أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يلعب دورا تمويليا وحسب، بل لعب دور المحفز والمساعد على انتاج التقرير ووضع الخطط العملية على أساسه. ولكن يجب التنبه الى ان الدور الحكومي الايجابي في مصر قد لا يتكرر في دول عربية أخرى، إذ أن بعضها لن يوافق، ربما، على نشر المعلومات اللازمة لإعداد التقرير أصلاً. لذلك لا بد من أن نكون حذرين من تعميم التجربة المصرية في هذا الجانب.

والملاحظة الثانية هي هذا الكلام الذي يقال من أن التقرير يجب أن يعيد تمويل نفسه ذاتيا. كيف ذلك؟ أن الدول النامية تخصص موارد ضئيلة جدا للبحث الاجتماعي والدراسات. والتقرير ليس منتجاً قابلاً للتداول التجاري بشكل عادي. علماً أنه اذا أردنا أن نلتزم بمتطلبات المشاركة الحقيقية، لا يمكن الاكتفاء بإصدار مئات قليلة من تقرير رفيع المستوى، بل لا بد من إصدار مئات النسخ من الإصدارات الشعبية.

آنا منصور

الموضوع الذي أثاره الزميل خليل، من فلسطين، جوهري. هذه مسألة نقاشية داخل الأمم المتحدة الآن. وكل القرارت الصادرة عن القمم العالمية، وكل المراسلات الداخلية الواردة من نيويورك، تتناول بشكل أو بآخر هذه المسألة المتعلقة بحدود دور مكاتب الأمم المتحدة الوطنية.

لقد كانت نقطة الانطلاق السابقة وضع مبدأ سيادة الدول فوق كل اعتبار. ولكن من خلال القمم المختلفة، اكتشفت الأمم المتحدة أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون مشاركة الشعوب، ولذلك وضعت أمام المكاتب الوطنية مهمة القيام بدور تنسيقي بين الحكومات وشعوبها. وإذا قرأنا بشكل واضح حدود التفويض والدور المعطى لهذه المكاتب، فإننا سنجد نوعاً من التناقض بين هذه الرؤية وبين الممارسة، ولاسيما بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المؤتمن على موضوع التنمية البشرية المستدامة.

أنا لا أقول اني أقدم جواباً نهائيا الآن، ولكن هذا موضوع مطروح، وعلينا التوجه بالسؤال الى قيادة منظماتنا لنسألها ان تعطينا توجيهات معنية.

ونحن، كمسؤولين عن العمل الميداني، نقع بين نارين: لا توجد رسالة واحدة آتية إلينا من المقر إلا ويرد فيها تشديد على مشاركة المجتمع المدني. وفي المقابل، نحن ندرك مقدار الضغط الذي تعاني منه مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية. قد نكون إذن أمام احتمال تناقض حقيقي بين الشعوب وحكوماتها: فكيف ستتصرف الأمم المتحدة حيال ذلك؟ هذا هو التحدي الأكبر أمامها.

سؤالي الأخير الى المسؤولين عن التجربة المصرية: هل أمكن إشراك المجتمع في هذه العملية؟ وما هي الصعوبات التي واجهتكم في ذلك؟

سهير قنصوه

بالنسبة لمسألة الاكتفاء الذاتي للمشروع، نحن نسعى لايجاد أساليب تضمن استدامة إصدار التقرير. أما الاقتراح بنشر إصدار شعبي منه، فأعتقد أن الفكرة ممتازة.

وعن دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي: نحن لانستطيع أن نفرض شيئا على الحكومة. حدود دورنا هي أن نقدم كل التبريرات الضرورية لفكرة ما، واذا لم يقتنعوا لا نستطيع القيام بشيء. دورنا وحدود تفويضنا لا يتضمنان شيئا أسمه أن نفرض على الحكومة أمراً ما.

واستنادا الى خبرتي في العمل، نحن نحاول التحرك ضمن الممكن والمتاح. وعندما نصل الى طرق مسدودة فإننا نبحث عن مخارج أخرى لنصل الى ما هو مطلوب. إذا لم تكن الحكومة مستعدة للقبول بفكرة إصدار تقرير التنمية البشرية، فلا فائدة من المحاولة.

وبالنسبة لدور برنامج الأمم المتحدة الانمائي، يختلف هذا الدور عن دور اليونسيف والحملات التي ينظمها هنا وهناك. التنمية البشرية المستدامة تعطينا منهجية شمولية تنظر الى الأمور بشكل علمي. وما يمكن أن نصل اليه هو إطلاق حوار حول السياسات، وإطلاق العملية التنموية على مستوى الادارة المحلية كما حصل في التجربة المصرية.

ومشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مأخوذة بعين الاعتبار، ولكن مشاركة هؤلاء في إعداد تقرير علمي غير ممكنة، ودورها هو في جوانب أخرى، ونحن لسنا وكالة تنفيذية نتعاقد مع منظمات غير حكومية لتنفيذ مشاريع محددة. علما أننا تعاونا مع عدد من المنظمات غير الحكومية المحترمة في إعداد التقرير ضمن هذه الرؤية.

متحدث

لا أوافق على القول أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مأزق. التجارب السابقة فشلت لأنها قامت كلها على مركزية شديدة وبيروقراطية كبيرة، كما اعتمدت على استيراد فكر وقوالب جاهزة. ما يقوله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو خلاف ذلك تماما: اسألوا الناس ماذا يريدون، وضعوا خطط التنمية بمشاركتهم.

شنوده سمعان

أنا أفضل تعبير التنمية الانسانية بدل التنمية البشرية، ولكن أتجاوز الأمر واستخدم المصطلح نفسه لتسهيل الحوار. التنمية البشرية هي عملية، وهي وسيلة وليست غاية. أما الغاية فهي تحسين الأوضاع المعيشية أو نوعية حياة الناس.

وما سمعته خلال الأيام الأربعة من هذه الورشة عن العلاقة بين التقدم الاقتصادي والتنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية غير واضح تماماً، إذ يمكن القول إن التنمية تؤثر على مستوى المعيشة، كما يمكن أن نقول العكس.

أما مكونات دليل التنمية البشرية (التعليم والصحة ومتوسط الدخل) فهي مجتزأة. أولويات العالم الثالث تبدأ من التغذية والإسكان الى آخر القائمة. هناك، على سبيل المثال، عشرة ملايين انسان يعيشون في العشوائيات وليس لديهم سكن سليم. أما مؤشر الإنفاق على التعليم والصحة فهو بدوره لا يعطي صورة حقيقية عن نوعية التعليم او الرعاية الصحية.

وأعتقد أنه من الأفضل أن يقوم جهد عربي منسق لدراسة المفاهيم والمؤشرات، وبعد هذه الدراسة نقول هذا ما يتماشى مع واقع بلادنا، ونعمل بوحي الدراسة، ونقدمها الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتكون إسهامنا الخاص في إغناء المفهوم وجعله أكثر واقعية وملموسية.

معز دريد

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات المتخصصة هي بالتعريف وكالات للتعاون بين الحكومات. وإذا كان هناك من داعٍ للتعامل مع المجتمع المدني او المنظمات غير الحكومية أو أحزاب المعارضة أو ما شابه، فهناك مؤسسات أخرى منها مؤسسات طوعية للمنظمات غير الحكومية تقوم بذلك. اما عملنا وأنشطتنا، ومنها انتاج تقرير التنمية البشرية العالمي والتقارير الوطنية، فهي كلها تتم بموافقة الحكومات ودعم الحكومات المعنية.

أما عن مدى استخدام التقرير، فهو انها في الاساس تستخدم كأداة في الحوار بصدد السياسات التنموية. هذا التعبير واسع، لكنه في التطبيق العملي يتوقف على مدى تجاوب الحكومات ورغتبها. عندنا في العالم العربي الحالتان المتطرفتان: حكومات تتجاوب وتدعم، واخرى تلغي وجود مكتب برنامج الامم المتحدة الإنمائي عندها بسبب فيلم او تقرير.

سبيكة النجار

لا أرى أن على كل بلد، حكماً، أن يصدر تقريراً وطنياً للتنمية البشرية. نحن في بلدان نواجه فيها صعوبات، وعلينا أن نعقد ندوات وحوارات وورشات عمل لشرح أهمية التنمية البشرية المستدامة.

وعندنا مشكلة هي أن المسؤولين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك رفعوا عنا الدعم المادي باعتبار اننا مكاتب عاملة في دول غنية. هذا صحيح ولكن دولنا ليس فيها تنمية. وعلى نيويورك أن تعيد النظر في هذه السألة لكي نستطيع أن نتحرك. كل هذا الكلام عن أهمية البرنامج وحياديته يجب أن يدعم ماديا.

سهير قنصوه

بالنسبة للتسميات: تنمية مستدامة أو مطردة، أو تنمية إنسانية أو بشرية..، الموضوع الأساسي هو المضمون وليس التسميات. بعض الباحثين يريدون الاقتصار على مصطلح تنمية دون أية زوائد.

أكرر نحن لا نستطيع ان نفرض شيئا على الحكومات.

أما عن أنواع المؤشرات، فربما يهتمون الآن بالكماليات في الدول المتقدمة، في حين تهتم الدول النامية بلقمة العيش. هذا أمر معروف، وعلى التقارير الوطنية أن تعدل الأولويات بما ينسجم مع أوضاعها. نحن بدأنا بالمؤشرات الثلاثة المعتمدة عالميا، ثم فرعناها على مستوى المحافظات. وهذا ايضا ليس كل شيء، اذ ان علينا ان نبحث في وضع الاطفال ومشاكلهم، والمراهقين..الخ، ونستخلص مؤشرات خاصة بهم. وهذا عمل مستمر.

وإذا كان هناك بلدان لا تريد ان تفعل شيئا بصدد التنمية البشرية، فليس بإمكاننا القيام بأي شيء. أما عن المستوى الاقليمي فربما يكون مفيدا ان يتفق الباحثون العرب على مجموعة مؤشرات يمكن استقصاؤها في مختلف البلدان، وتشكل أساساً لتقرير عربي موحد.

متحدث

إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طرفاً ممولاً، فإنه يملك بالتالي وسيلة التدخل والتأثير على سير العمل من خلال تقييم مراحل إنجاز المشاريع، وبالتالي لا يصرف الاقسام المتبقية من التمويل ما لم يكن المشروع مستجيباً لمواصفات التنمية البشرية.

اما لجهة التداخل بين التقرير والسياسة على مستوى المحافظات، فمن المحتمل أن يأتي محافظ ليقول ان مؤشرات التنمية في محافظتي أفضل من المحافظات الأخرى ويوظف ذلك انتخابيا. في المقابل حيث مؤشرات التنمية متدنية، يمكن أن يصلح ذلك سبباً لاضطراب سياسي. هل أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار؟

أديب نعمه

عندي بعض الملاحظات.

أولاً: العالم كله يمر بمرحلة انتقالية. والأمم المتحدة بكل أجهزتها تمر بمرحلة انتقالية أيضا، ومن ضمنها برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وهذه المسألة كانت مدار بحث جدي في قمة كوبنهاغن تحت عنوان تقييم عمل المنظمة الدولية بعد ٥٠ عاما على تأسيسها.

قد ينتج عن مثل هذا الوضع أن أفكاراً من النوع الذي ورد عند الزميلة آنا منصور تصبح أفكاراً متبناة من قبل الأمم المتحدة بعد سنتين أو ثلاثة. لذلك أرجو أن لا يستعجل أحد ويرفض قطعيا أية فكرة جديدة، وخصوصاً وأن هناك أكثر من مؤشر على مثل هذا الاحتمال.

والترحيب الذي يلقاه تقرير التنمية البشرية العالمي ناجم، بالضبط، من كونه يحمل بعداً نقدياً يتجاوز سقف الحكومات. فعلى سبيل المثال، اقترح، تقرير ١٩٩٤ فكرة مجلس أمن اقتصادي – اجتماعي رفضته الدول النامية باعتباره وسيلة تدخل إضافية في شؤونها. كما ان اقتراح فرض ضريبة على العمليات المالية العالمية Tobin tax رفضته الدول المتقدمة المتحكمة بنظام البورصة العالمي.

إذن للتقرير بعد نقدي، وهو وإن كان صادراً عن وكالة ذات تكوين حكومي، إلا انه لا يقتصر عليها حصراً.

ثانياً: بعض الملاحظات على خصائص التجربة المصرية. مصر دولة رائدة في مجال الأبحاث التنموية، من الاقتصاد الى الاجتماع الى علم السكان والاحصاء..الخ. والمكتبات العربية مليئة بالمراجع المصرية في هذه المواضيع.

وإذا نظرنا في خصائص التجربة المصرية في انتاج تقرير التنمية البشرية سنجد الميزات الأساسية التالية:

١- وجود دولة مركزية قوية قامت على مدى سنوات بتكوين قاعدة بيانات إحصائية هي الأفضل، ربما، في العالم العربي؛

٢- هناك معهد للتخطيط القومي يتوفر فيه الجهاز البشري الضروري، من باحثين ومساعدين وخدمات ادارية، لإنجاز التقرير وأي تقرير آخر؛

٣- توفر تمويل كاف من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

هذه الشروط لن تتوفر مجتمعة في أي بلد عربي آخر. وصيغة التقرير المصري استندت الى هذا الواقع فاتخذ شكل تقرير أكاديمي غني بالبيانات والاحصاءات المتفرعة على مستوى المحافظات. وهذا الشكل لا تتوفر الشروط لتكراره في البلدان الأخرى.

لذلك أرى ان المبالغة في التركيز على موضوع التمويل وحجمه لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية اعتماد صيغ أخرى للتقرير أقل كلفة، ولا تلحظ كفاية إمكانية توجيه الأجهزة الرسمية الموجودة لتوفير قاعدة البيانات.

ثالثاً: عندي تعليق أخير فيما يتعلق بمفهوم التنمية البشرية المستدامة والعلاقة مع الحكومة. النظريات القديمة كانت تعتبر ان السلطة محصورة في السلطة السياسية ومؤسساتها فقط. واليوم يوزع المفكرون السلطة على أربعة مستويات على الأقل: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية. ووثائق الأمم المتحدة، عندما تتحدث عن القوى الفاعلة والمسؤولة عن تحقيق التنمية، لا تقصرها على الحكومة وحدها، بل هي تتحدث عن ثلاثة أطراف على الأقل هي القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي.

أرجو أن تلاحظوا معي أن التعبير المستخدم هو القطاع الحكومي، وهو أقل دلالة من تعبير الدولة الذي نستخدمه عادة. ونلاحظ أيضا ان المسار العام هو نحو تقليص دور الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لصالح القطاع الخاص. وهذه العملية التي تتم تحت عنوان التخصيص تجري دون أي اعتراض، ومحتواها تفكيك فكرة دولة الرعاية.

لكن هذه العملية يجب أن تقترن بأمرين: الأول هو أن يتحمل القطاع الخاص أعباء اضافية بيئية واجتماعية. والأمر الثاني هو ان يجري تفعيل وتوسيع مشاركة المجتمع المدني، لأنه اذا قلصت صلاحية الدولة ولم يقم القطاعان الخاص والاهلي بتعويض ذلك فكيف ستكون تنمية؟

وفي ضوء هذه الرؤية الجديدة لا يمكن ان يقتصر عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على طرف وحيد هو الحكومة. ولا بد من توازن أفضل يتضمن إشراك المجتمع المدني في العمل التنموي. اما الخطط فهي ليست مقترحات ترفع للحكومة فقط، فإذا لم تتجاوب أسقط في يدنا؛ التقرير يمكن ان يتضمن مقترحات باستراتيجيات عمل إضافية للقطاع الخاص والأهلي ايضا، بحيث تستطيع المنظمات غير الحكومية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى ان تعمل مسترشدة به.

وأعتقد ان غياب هذا الجانب هو نقص أساسي يطال جوهر مفهوم التنمية والعملية التنموية في هذا التقرير.

متحدث

نحن نعاني المشكلة نفسها كما في البحرين. لقد أبلغنا نيويورك اننا لن نصدر تقريرا للتنمية البشرية، بل سنعد مجموعة من ورقات السياسات (policy papers)، من ضمنها اقتراحات بإصلاح أجهزة البيانات..الخ.

هالة الشافعي

تعليقاً على ما أثاره اديب نعمه حول مشاركة المجتمع المدني، ينبغي أن تكون مشروطة بقدرته على القيام بهذا الدور. ولا يعني ذلك انه لم تكن هناك مشاركة إطلاقاً في إعداد التقرير المصري.

وبالنسبة لما أثارته الزميلة من البحرين، اعتقد أن سر النجاح هو أن نحاول اقناع الحكومة عن طرق الحوار والترويج لفكرة التنمية البشرية. وفي هذا السياق نقنعهم بأن يأتي التمويل من عندهم.

أخيراً، عن دور المجتمع المدني، أدعوكم لزيارة مدينة الاسماعيلية حيث يوجد مشروع رائد في التنمية البشرية المستدامة قائم على أساس المشاركة الشعبية. والمشروع هو من نوع الذي يندرج تحت عنوان التخطيط والادارة المدينية والبيئية.

سهير قنصوه

تعليق أخير في موضوع التمويل. تجربتنا في مصر كانت صعبة جدا. التمويل كان أحد العناصر في هذه العملية وليس أكثر من ذلك. وبالنسبة إلينا كان اسهل علينا أن نذهب الى مؤسسات المجتمع المدني ونطلب مشاركتها في إعداد التقرير بدلاً من ان نذهب الى معهد التخطيط القومي، وكله خبراء اقتصاد وتخطيط، ونطلب منهم ذلك.

هذه خاصية في التجربة المصرية، وعلى كل بلد أن يجد المدخل المناسب للقيام بهذه المهمة بما يتلاءم مع أوضاعه وإمكانياته.

القسم الثالث

عرض موجز للجهود الوطنية العربية لاعداد تقارير التنمية البشرية المستدامة

الموضوع: التجربة التونسية

المحاضر: الحبيب الشغال

منذ بداية الستينات ونحن نعتمد في تونس خططا خمسية للنمو. وقد كان الطابع العام لهذه الخطط اقتصادياً، كما انها كانت مستقلة قطاعياً. كان هناك على سبيل المثال، خطة للقطاع السياحي، وأخرى للقطاع التربوي ..الخ. وكانت الترابطات بين هذه المخططات كانت ضعيفة، ونتج عن هذا الأسلوب بروز بعض الإختلالات في التوازن سواء بين الفئات الاجتماعية، أو بين المناطق، أو بين المدينة والريف.

وبعد عشرين سنة من العمل في هذه الوجهة، توقفنا في بداية الثمانينات أمام هذه الثغرات، وبدأنا نتلمس الحاجة الماسة الى اعتماد مخططات للتنمية منسجمة مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وكنا نسميها آنذاك التنمية الشاملة.

وخلال فترة الستينات والسبعينات، تبينت لنا محدودية الثروات الطبيعية في تونس، كما برزت عوامل تدهور في البيئة بسبب الاستغلال المكثف للأرض، وكذلك التلوث الناجم عن الصناعات التي لم يراع تموضعها في مناطق خاصة. وبرزت أيضاً مشكلات أخرى من نوع النمو العشوائي للمدن بسبب النزوح الكثيف من الريف، وتدهو الظروف السكنية.

وتمثلت الخطوة الأولى في قيام السلطات بالتعرف على البيانات والمعطيات والمؤشرات التنموية في المناطق كافة وعلى المستوى المحلي. ثم تلاها تشخيص الأسباب واقتراح الحلول المناسبة. وابتداء من مطلع الثمانينات، بدأنا بالتحول الى العمل التنموي ضمن مخطط التهيئة العمرانية الذي تتوفر فيه المقاربات الشاملة والتكامل بين مختلف القطاعات.

وكانت بداية التغيير الانتقال من أسلوب التخطيط المركزي الى أسلوب التخطيط الجهوي اللامركزي. وقد تم لهذه الغاية تطوير التشريعات في هذه الوجهة، وتحضير القوى البشرية والمؤسسية بحيث تصبح قادرة على القيام بدورها.

وضعت الخطة الحالية ١٩٩٦-٢٠٠١ (التاسعة) على أساس جهوي (مناطقي). فالمخططات الاجتماعية والاقتصادية لا تقرر على النطاق المركزي، بل على المستوى الجهوي. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بالتعاون مع السلطات التونسية، بإنشاء مكاتب اقليمية في الولايات المختلفة مهمتها جمع البيانات الاقتصادية والبشرية والاجتماعية في كل ولاية. واليوم نحن نعرف تماماً ماذا تنتج كل ولاية، وما هي مستويات التبادل بين ولاية وأخرى.

وبالموازاة مع برنامج التهيئة العمرانية، تم إنشاء مجموعة صناديق منها: صندوق للتنمية الريفية، وصندوق لتطوير الاستثمار الفلاحي، وآخر لتطوير الصناعة، وآخر لتطوير الاستثمارات.. وهذه الصناديق ذات مهام متخصصة كما يدل عليها اسمها.

ومن نتائج مخطط التهيئة العمرانية أيضا انشاء وزارة للمحيط (البيئة) والتهيئة العمرانية. كما قمنا بتعداد ما نسميه في تونس "مناطق الظل"، وهي تجمعات فقيرة جدا يبلغ عددها ١٥٤ منطقة. وتم استحداث صندوق قومي للتضامن بهدف القضاء على بؤر الفقر هذه، بدءا من توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية، الى توفير إمكانيات العمل وتحسين الدخل. وخط الفقر عندنا محدد عند ٤٠٠ دولار كدخل سنوي للفرد.

ونستطيع القول ان مخطط التهيئة العمرانية كان قفزة نوعية في العمل التنموي في تونس، وهو لم يقتصر على إحداث تغيير في أسلوب العمل الحكومي، بل أدى كذلك الى تفعيل دور شبكات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الناشطة في البلاد.

وأخيرا أشير اننا، في تونس، لا نعاني من نقص في البيانات والاحصاءات والمؤشرات، فهذه متوفرة منذ عشرين سنة بشكل منتظم.

الموضوع: التجربة الفلسطينية

المحاضر: خليل نخله

مع وجود سلطة فلسطينية على قسم من أراضي فلسطين، شعر مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإمكانية التعامل على نحو مختلف مع هذا الواقع الجديد، وبامكانية السعي الى إدخال فلسطين في إطار تقارير التنمية البشرية.

وعندنا وضع مميز يتعلق بالبيانات والاحصائيات المتوفرة في فلسطين. ففي عدد من القطاعات لا توجد بيانات إطلاقا، مثل الدخل والبيانات السكانية. أما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والصحة والتعليم والعمالة، فإن المصدر الرئيسي لهذه البيانات هو دائرة الاحصاء المركزي الاسرائلية، اذ ان هذه المناطق كانت محتلة وخاضعة لما يسمى بالادارة المدنية. وهذه البيانات موضوعة من وجهة نظر اسرائيلية، وخدمة لأغراضها.

وقد بدأنا منذ سنتين بتقويم البيانات المتوفرة من خلال مركز الاحصاء الفلسطيني الذي أنشئ لهذه الغاية. كما بدأنا، منذ عام ١٩٩٥، مناقشات مكثفة مع المجتمع الفلسطيني في موضوع التنمية البشرية المستدامة في فلسطين، وعقدت لقاءات مع الجهات الحكومية وغير الحكومية لهذه الغاية.

ولكن بالنظر لخصوصية الوضع في فلسطين، تم التشديد على الجوانب المهنية والعلمية في التقرير المعتزم إصداره، لأنه ليس تقريرا سياسيا، ولا يجب أن يكون كذلك. ومن هنا أوصي بأن يُطلب الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يلعب الدور الرئيسي في إعداد التقرير. كما أوصي بإشراك المجتمع المدني ومؤسساته، وبإشراك هيئات الأمم المتحدة العاملة في فلسطين، وأخيرا بقيام السلطات الفلسطينية بتسهيل تنفيذ هذا المشروع والاستفادة منه في وضع السياسات والخطط والموازنات المستقبلية.

ونحن في صدد وضع هيكلية للمشروع وتشكيل لجنة إشراف من الوزارات المعنية، وهيئة اكاديمية، ووضع شبكة لتجميع المعلومات بإشراف الدائرة المركزية للإحصاء. ونتوقع ان يصدر، في منتصف العام المقبل، تقرير أولي يتضمن تقييما لوضع البيانات والمؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية في فلسطين، وتحديداً للفجوات في المعلومات والمحاور التي ينبغي إعطاؤها أولوية.

ومن أهم المحاور التي نفكر فيها الآن ما يلي:

١- التباين بين النساء والرجال، خاصة في مجال عمالة النساء، والتشريعات المتعلقة بالمرأة؛
٢- القضايا البيئية، ولاسيما ما يتعلق منها باستغلال الأراضي والتلوث؛
٣- القضايا المتعلقة بالأمن المجتمعي ونوعية الحياة؛
٤- تحديد استراتيجية للتنمية البشرية في فلسطين للسنوات الخمس أو العشر القادمة؛

الموضوع: التجربة اللبنانية

المحاضر: آنا منصور

كما تعلمون مر لبنان بحرب طويلة تسببت بخسائر بشرية ومادية كبيرة. نحن اليوم في مرحلة إعادة إعمار، لكننا نلاحظ أن التركيز هو على إعادة إعمار الحجر قبل البشر، حسب التعبير المتداول في لبنان.

وإلى الآن لا نسمع في لبنان كلمة تنمية كثيرا، فلا وجود لوزارة تخطيط أو تصميم أو ما شابه. والمؤسسة التي يفترض اليوم أن تلعب مثل هذا الدور هي مجلس الإنماء والإعمار، وليس لديها الكادر البشري للقيام بهذه المهمة، ولا هي توليها العناية اللازمة.

ان المشاريع المنفذة في لبنان كبيرة، وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منسجم مع التوجهات الحكومية، اذ ان معظم المشاريع هي مشاريع تنمية اقتصادية ومالية. والمكتب هو الآن بصدد القيام بمراجعة لمجمل نشاطه لجعله أكثر انسجاما مع متطلبات التنمية البشرية المستدامة.

ثم ان المشروع الذي نقوم به الآن لإصدار تقرير عن ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان قد استفاد من عملية التحضير لقمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن لكي ينطلق وينشر هذا التوجه في المجتمع اللبناني.

وقد حددنا لأنفسنا ثلاثة أهداف رئيسية:

١- الوصول الى اتفاق بين اللبنانيين على ماذا يفهمون بالتنمية البشرية المستدامة؛
٢- البحث بكيفية التعامل مع هذا المفهوم في الواقع اللبناني؛
٣- تحديد إشكاليات التنمية في لبنان.

وتشمل خطتنا القيام بعدد من الدراسات، وعملية تشبيك واسعة (networking). وعندنا في لبنان مشكلة بسبب توقف الاحصاءات طوال فترة الحرب، لكن هناك دراسات عديدة جرت ونحن نحاول الاستفادة من الجيد منها في عملنا.

والتنمية البشرية المستدامة هي عملية، ونحن، في تحضيرنا للتقرير، نركز أيضا على آلية التحضير نفسها ونشدد على مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والاعلام والاكاديميين، الى جانب الحكومة، في عملية التحضير. وفي رأينا ان آلية التحضير هذه، من خلال المشاركة الواسعة، هي خطوة هامة منسجمة مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

الموضوع: التجربة المغربية

المحاضر: خديجة عبداللاوي

لم نبدأ في المغرب بالإعداد لإصدار تقرير وطني عن التنمية البشرية. لكن الحكومة المغربية أدركت النتائج السلبية لسياسات التكيف الهيكلي على الطبقات الفقيرة والمهمشة، فالتزمت بالعمل على وضع استراتيجية للتنمية الاجتماعية على المدى المتوسط والبعيد بقصد إدماج الطبقات الاجتماعية الضعيفة في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذه الغاية، أجريت عدة دراسات وبحوث حول بعض جوانب التنمية البشرية أذكر منها ثلاث:

أولاً: البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسرة المغربية، وقد شمل عينة من ٣٤٠٠ أسرة تمثل المجتمع المغربي. وكما شمل خمسة مواضيع هي : ١- حالة المساكن؛ و٢- المستوى التعليمي؛ و ٣- الحالة الصحية؛ و ٤- التشغيل والبطالة؛ و٥- إنفاق الأسر على التغذية والسكن والاحتياجات الأساسية الأخرى؛

ثانياً: دراسة من أجل تحديد عتبة الفقر، ومصادره العامة الطبيعية (كالجفاف والكوارث..) والاقتصادية - الاجتماعية، (كارتفاع الاسعار..)، ومصادره الخاصة (كالوفاة، والبطالة، والطلاق..)؛

ثالثاً: دراسة عن مدى استفادة الأسر من نفقات الحكومة في الميادين الاجتماعية، كالتعليم والصحة ومياه الشفه؛

وقد تضمنت هذه الدراسات توصيات واقتراحات بتصحيح السياسات المتبعة. ثم قمنا في عام ١٩٩٣، بالتعاون مع البنك الدولي، بإعداد وثيقة توجهات تتضمن الخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية الاجتماعية، وقد احتوت على ثلاثة محاور:

١- توسيع نطاق تغطية الخدمات الاجتماعية الاساسية لإفادة فئات السكان المستضعفة، وتشمل بشكل خاص زيادة نسبة الربط بشكبة مياه الشفة، والصرف الصحي؛
٢- توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات الصحية الاساسية؛
٣- زيادة نسبة التمدرس؛
٤- زيادة فرص التشغيل ومداخيل السكان من خلال الحفاظ على إطار اقتصادي كلي ملائم، وإزالة العوائق المؤسسية والقانونية أمام توفير فرص عمل جديدة؛
٥- تدعيم برامج المساعدة والحماية الاجتماعية، وزيادة الموارد المخصصة لشبكات الأمان الاجتماعي؛

وقد تم وضع استراتيجية لمدة ١٠ سنوات لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وتم وضع برامج تفصيلية لذلك.

الموضوع: التجربة العراقية

المحاضر: طالب العقابي

تجربتنا في العراق خاصة جدا. فبعد أن قطعنا شوطا كبيرا في التنمية وجدنا أنفسنا اليوم وسط المرض والجوع.

ولكن رغم الأوضاع الصعبة والمعقدة، استمر عمل مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وتم بالتعاون مع الحكومة، إنشاء ٤ لجان:

١- لجنة فنية من اساتذة جامعيين وممثلين عن الحكومة من الكوادر المتقدمة في مجال البحث والتدريس، مسؤولة عن الاحصاءات والبيانات. وسبب تشكيل هذه اللجنة هو تدمير العديد من الاحصاءات في السنوات الخمس الأخيرة؛

٢- لجنة مختصة لشؤون التطور الاقتصادي: الناتج المحلي، الدخل، الأوضاع المالية، مستوى المعيشة؛

٣- لجنة السكان والعمالة؛

٤- لجنة الخدمات التي تعنى بشؤون الصحة والماء والصرف الصحي والخدمات الأخرى.

وتشكلت لجنة الاشراف من جمعية الاقتصاديين، وهي تضم أعضاء مرموقين، وقد انبثقت عنها اللجان الأربع التي ذكرتها، وكلف مسؤولو اللجان بإعداد التقرير النهائي، على ان يطرح للنقاش على اللجنة بكامل أعضائها.

ونحن نتوقع أن تبقى بعض المجالات دون بيانات بسبب أوضاعنا المعروفة. وقد وضعنا تصميما للتقرير من خمسة فصول:

الأول: التطور التاريخي للمفهوم وأدبياته؛
الثاني: التنمية البشرية في العراق؛
الثالث: تمويل التنمية البشرية؛
الرابع: تقييم انجازات التنمية البشرية في العراق؛
الخامس: تحديد استراتيجية للتنمية البشرية المنفصلة عن الاستراتجية الحكومية.

المناقشة

طاهر عنبتاوي

التعاون بين الأمم المتحدة وليبيا كان قائما منذ الخمسينات. وأتت عشرات البعثات، وكتب مئات من الخبراء عشرات من التقارير. ولكن لم يكن هناك، حقيقة، لا مشروع ولا أهداف، ولا سياسية واضحة. ومشروع التخطيط عمره ١٥ سنة. يأتي خبير لمدة ثلاث سنوات، ثم يأتي آخرون. وبدأنا بالتساؤل: أين بناء القدرات البشرية والمؤسسات؟ أين مشروعات المياه والتعليم وغيرها؟

وقلب تقرير التنمية البشرية هذه المعادلة رأسا على عقب. فالمشاريع الجديدة كلها تخضع للتدقيق: هل تسهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة؟ هل هناك إعداد للقدرات الوطنية؟ هل تسهم في بناء الانسان الليبي؟

وشكلنا لجنتين لدراسة التقرير وإعداد خطة. لجنة تكتب عن قطاعات الصحة والتعليم والبيئة، ولجنة تعنى بالبيانات الاحصائية.

وأظهرت خطة القطاع الصحي أن نسبة عالية من الممرضات هن من دول جنوب شرق آسيا ودول أخرى. وطرحنا السؤال: ماذا يحصل إذا لم تعد الموارد المالية متوفرة؟ هل تغلق المستشفيات؟ ووضعت خطة في ضوء هذه الحالة الخاصة.

أما في مجال التعليم، فنسبة التعليم هي ٩٨ في المائة، لكن نوعيته هي المشكلة. وقد لحظت الخطة إعطاء الأولوية للمناهج، وطلبنا خبرات في هذا الميدان.

ما أريد أن أقوله هو أننا بدأنا بالنظر الى كل المشاريع من منظار التنمية البشرية المستدامة: أي خطة تنسجم معها، وأي خبير يلتزم بهذا التوجه، أهلا بهما، وإلا فنحن لا نريدهم.

متحدث

سؤالي للسيدة آنا منصور. فهمت من العرض وكأن مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان مستقل عن الحكومة المركزية. من هي الجهة الحكومية المسؤولة عن العلاقة مع المكتب؟ وكيف تتعاملون معها؟ هل لديكم هامش من الحرية؟

آنا منصور

بسبب الحرب التي دارت في لبنان وضعف دور الدولة خلالها، تحرر العمل في مؤسسات الأمم المتحدة من الكثير من الشكليات والقيود في العلاقة مع الحكومة. هذا لا يعني اننا مستقلون، خصوصا اليوم. هناك شريك حكومي يوقع كل المشاريع معنا، هو مجلس الإنماء والإعمار. لكن مجال عمل واهتمام المجلس أقرب الى التعاون مع البنك الدولي، واهتمامه بمشاريعنا التنموية أقل، وهو متعاون ويوافق عليها على وجه العموم.

أما العمل الذي قامت به الأمم المتحدة خلال الحرب، وخصوصا اليونيسيف، كان هاما ولقي ترحيبا وقبولا من الناس. والمجتمع اللبناني ينظر الى المؤسسات الدولية باعتبارها طرفا ايجابيا، وهذا يسهل العمل كثيرا.

وهناك علاقة أيضا مع وزارة الخارجية، كما ان مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية تُدعى للمشاركة في الانشطة وورشات العمل، الى جانب المنظمات غير الحكومية. فمن خصوصية لبنان أن سنوات الحرب الطويلة أدت الى نمو القطاع الأهلي وممارسة نشاطه دون خضوع صارم للحكومة.

سهير قنصوه

ما قيل أمس واليوم عن دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لفت انتباهي. ففي لبنان، على سبيل المثال، أدت الحرب الى تنامي دور المنظمات غير الحكومية التي لعبت دورا حل محل الدولة أحيانا، وجعلها تكتسب مصداقية وتنتزع اعتراف الجميع بدورها. هذا الأمر لم يحصل عندنا.

ما أريد قوله هو أن إمكانيات القطاع الأهلي تختلف بين بلد وآخر، ولا يمكن التعميم هنا.

متحدث

أريد أن أكمل مداخلة الدكتور خليل.

أولاً: نحن نقارب المفهوم فلسطينيا لأول مرة. وهذا يتطلب منا جهدا خاصا من أجل توطين مفهوم التنمية البشرية فلسطينيا.

ثانياً: بالإضافة الى مشكلة الاحصاءات، هناك مشكلة استمرار الاحتلال نفسه وما يترتب عليه من قوانين وتشريعات وأوامر عسكرية تعكس نفسها على مفهوم التنمية البشرية المستدامة وعلى التنمية الاقتصادية في فلسطين.

ثالثاً: البنك الدولي والدول المانحة تقدم الى الآن مساعدات لمشاريع مبعثرة. هذا الموضوع بحاجة الى ناظم ما. المشاريع المبعثرة تضرب مصداقية أي تنمية اقتصادية وأي تنمية بشرية مستدامة.

رابعاً: قد نواجه في فلسطين مشاكل خاصة من تأثيرات الاحتلال، من نوع البطالة أو احتمال عودة اللاجئين. وهذه الأوجه يجب التركيز عليها في التقرير الفلسطيني نظرا لأهميتها.

أديب نعمة

عندي مجموعة ملاحظات وتعليقات.

نحن، كمواطنين أو باحثين أو عاملين في مؤسسات الأمم المتحدة، معنيون مباشرة بأن نوفر لمفهوم التنمية البشرية المستدامة فرص الحياة، كي لا يصيبه ما أصاب غيره من مفاهيم، فنعود الى الدورة المغلقة إياها.

والتنمية البشرية المستدامة ليست مشروعا ولا برنامجا ولا مجموعة مشاريع. انها فكرة ومنهج ورؤية وأدوات عمل. فهي، وبالتالي، ليست شيئا قائما بذاته، إذ لا وجود لمشروع اسمه تنمية بشرية مستدامة ومشروع ليس كذلك. وإذا لم نلحظ ذلك ونعمل بوحيه فسوف نكون من المساهمين في اندثار المفهوم وتحوله الى موضة.

نقطة أخرى: لا يمكن إغفال أحد مستويات المفهوم أيضا. التنمية البشرية المستدامة ليست قطاعية، وأضيف: لا يمكن أن تتحقق على مستوى بلد واحد ايضا. اذ أنه ليس في العالم كله بلد يعمل على أساس خيار نمو مستقل عن الدول الأخرى، فنحن نعيش عصر التكتلات الكبرى. وفي أعتقادي ان مفهوم التنمية البشرية المستدامة في العالم العربي يجب أن يحتوي، بالتعريف، على رؤية تكاملية على الصعيد العربي، لأنه يصعب تصور إمكانية تحقيق أي تنمية اقتصادية مستدامة دون تكامل القدرات العربية.

نقطة ثالثة وأخيرة: هناك بعض سوء التفاهم في المصطلحات. مثلاً عندما استخدم تعبير عنصر، فهذا مختلف عن الجزء. فالتعبير الأول يشدد على الاطار العلائقي للعنصر

ضمن شبكة مترابطة. وما أعتقده هو انه لا يمكن تجميع أجزاء (مشاريع مستقلة مثلا) لنكون منها بنية التنمية. لا وجود لمعادلة خطية هنا.

أتصور مفهوم التنمية البشرية المستدامة مثل الصورة المجسمة (الهولوغرام). إن جوهر الرؤية والمنهجية التنموية يجب ان تكون متضمنة في كل مشروع مستقل، وبهذا المعنى يمكن للمشروع المستقل أن يكون عنصرا في مسار التنمية البشرية المستدامة. أي أن يكون الجزء بهذا المعنى محتويا على الكل وقادرا على المساهمة في انتاج الصورة المستقبلية. وعذرا على الفلسفة.

هالة الشافعي

أرى بعض أوجه التشابه بين التجربة اللبنانية والتجربة المصرية. ولكن نحن اخترنا شريكا هو معهد التخطيط القومي، وهو مؤسسة شبه حكومية، في حين انكم في لبنان تركزون على مشاركة المجتمع المدني.

سؤالي هو: ما هي الطريقة التي ستعتمدونها في جمع البيانات، والى أي مدى ستؤثر مشاركة المجتمع المدني على مصداقية التقرير لهذه الجهة؟

ثم سؤال آخر: كيف ستضمنون استمرارية إصدار التقرير؟

متحدث – الأردن

هناك فرق كبير بين التنظير والواقع. الزملاء اللبنانيون يحلقون في السحب قليلا. وما تحدثت عنه الزميلة آنا مطبق منذ السبعينات في كثير من الدول العربية. وكل الكلام التنموي والخطط، وما شابه، كان الخبز اليومي للخبراء. لكن ما سبب الفشل؟ وما الذي يجعل البعض يعتقد ان الارادة السياسية التي لم تنجح في السابق سوف تنجح اليوم والاشخاص نفسهم ما زالوا في الحكم؟ ثم ان هناك الكثير من المبالغة في افتراض ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الأمل المتجسد اليوم لتحقيق ما لم ننجح في تحقيقه في السابق.

جورج القصيفي

بالنسبة لفلسطين ولبنان هناك وضعية متميزة للمنظمات غير الحكومية، وهذا أمر ايجابي. ولكن أخشى، بالنسبة للتجربة اللبناية، أن ننسف دور الدولة كليا. هذا تخوف ليس أكثر.

ثم علينا ان نلحظ، في علاقتنا مع المنظمات غير الحكومية، أن بعض هذه الأخيرة له ارتباطات دولية ايضا. وهذا سبب اضافي للتشديد على العلاقة مع الحكومة.

آنا منصور

أريد أن أوضح بعض النقاط. هام جدا ان نصل الى صانعي القرار، ودور الدولة أساسي هنا دون شك.

وفي المرحلة الحالية لا نزال في طور تشخيص الوضع، ومشاركة الحكومة بالمستوى القائم حاليا كاف لهذه المرحلة. عندما نقيم ورشات عمل ندعو كل الوزارات المعنية للمشاركة، ونتوقع ان يزداد دورها أكثر في المراحل اللاحقة عندما نصل الى وضع السياسات والاقتراحات.

جورج القصيفي

أود التعقيب قليلا على مشروع الإسكوا الموزع عليكم. هو مجموعة مشاريع أولها إقامة شبكة اتصال وطنية خاصة بالمجموعات المهتمة بالتنمية البشرية المستدامة من منظمات غير حكومية ومراكز أبحاث. والمشروع الثاني هو إنشاء شبكة اتصال عربية تنسق بين الشبكات الوطنية. والثالث هو ما بدأناه في هذه الورشة من مناقشات ودورات تدريبية في القاهرة وسوف تليها أخرى في السودان. والرابع هو إعداد ست دراسات في عدد من البلدان العربية. والنشاط الأخير هو إعداد استراتيجية تنمية على المستوى العربي.

ونأمل أن نوفق في مشروعنا هذا بتعاونكم.

الاستنتاجات الرئيسة والمقترحات

عقد معهد التخطيط القومي في جمهورية مصر العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ورشة عمل في القاهرة حول التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة، خلال الفترة ١٤-١٩ أيار/مايو ١٩٩٥. وقد عقدت هذه الورشة بالتعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية، التابعة للأمم المتحدة. وتلخص الاستنتاجات الرئيسة التالية والمقترحات أهم القضايا التي أثيرت خلال الورشة.

١- في مفهوم التنمية البشرية المستدامة وفي تطبيق المفهوم في الواقع الملموس (Operationalization)[1]:

(أ) بالرغم من الجهد الذي يبذله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلورة مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وبالرغم من النجاحات التي تحققت في هذا المجال، لا يزال المجال مفتوحاً لمزيد من الجهد لبلورة هذا المفهوم ولتقريب وجهات النظر حول مضمونه، خاصة بالنسبة لتضمينه الجوانب الثقافية للتنمية، وكذلك الجوانب البيئية وعلاقته بنظريات النمو الاقتصادي؛

(ب) إن عملية نشر تطبيق مفهوم ومنهج التنمية البشرية المستدامة هي عملية جماعية يشترك فيها كافة المعنيين، سواء في المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني أو مراكز البحوث، وهي تتطلب وقتاً من الزمن لاستيعابها وتطبيقها بشكل خلاق؛

(ج) تهدف هذه العملية الجماعية الى تنسيق مختلف السياسات والبرامج الإنمائية، كما يمكن لها أن تتخذ العديد من الأشكال وأن تتمحور حول العديد من الأنشطة؛ فيمكن، مثلاً، إنشاء شبكة من الاتصالات على المستوى الوطني تجمع بين كافة المعنيين بقضايا التنمية البشرية المستدامة، سواء من الجهات الحكومية أو من منظمات المجتمع المدني أو من مراكز البحث العلمي. ويمكن أيضاً تحضير بعض الدراسات ذات التوجه العملي لمعالجة بعض القضايا التنموية المحددة، وصولاً الى إعداد تقرير وطني حول التنمية البشرية المستدامة؛

---

(١) Tariq Banuri and others, "Sustainable human development: from concept to operation : a guide for the practitioner". UNDP, Bureau for Policy and Programme Support, 1994.

(د) يساعد على فهم هذه العملية الجماعية وبلورتها عقد دورات تدريبية متخصصة حول مفهوم ومضمون تطبيقات التنمية البشرية المستدامة وحول التجارب الناجحة في تطويع التطبيقات التي تؤخذ بنظر الاعتبار الخصوصية القطرية أو الإقليمية.

٢- في تحضير التقرير الوطني للتنمية البشرية المستدامة:

(أ) يمثل التقرير الوطني للتنمية البشرية المستدامة جهداً جماعياً تشترك في بذله، بالإضافة الى الجهة المنفذة، الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحث العلمي المعنية؛

(ب) يختلف مضمون هذا التقرير من قطر الى آخر، غير أنه يجب إيلاء الأهمية اللازمة لقواعد البيانات الاحصائية. كذلك تتطلب العملية إيلاء الأهمية اللازمة للنواحي المرتبطة بقضايا التنمية البشرية المستدامة، كنوعية التعليم ونوعية المشاركة الشعبية والكلفة الاجتماعية وكيفية إدخال الأبعاد الثقافية والبيئية في التنمية وما الى ذلك؛

(ج) تتطلب عملية تحضير التقارير الوطنية، في المراحل الأولى، تقديم الدعم المادي والفني من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا وبقية الهيئات الدولية والاقليمية المعنية. ويمكن الاشارة، بشكل خاص، الى أهمية عقد دورات تدريبية متخصصة حول إنشاء قواعد البيانات الكمية والنوعية المطلوبة؛

(د) نظراً لما تمثله التقارير الوطنية للتنمية البشرية المستدامة من أهمية، يتوجب توطين هذه الأنشطة وتضمينها في الجهود الإنمائية القطرية، بحيث يتم الاستغناء، في المراحل اللاحقة، عن الدعم الخارجي.

٣- في إعداد التقرير العربي للتنمية البشرية المستدامة:

(أ) على ضوء إصدار أكثر من تقرير وطني للتنمية البشرية المستدامة في أكثر من قطر عربي، يمكن الشروع في إعداد تقرير مماثل على المستوى القومي، يرتكز على النجاحات القطرية المحققة ويتطرق الى مسائل التنمية البشرية المستدامة من المنظور القومي؛

(ب) تتطلب عملية تحضير هذا التقرير العربي، في المراحل الأولى، تقديم الدعم المالي والفني من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا، وكذلك من قبل المنظمات العربية والدولية المعنية كجامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وادارة خدمات الدعم والادارة

من أجل التنمية، التابعة للأمم المتحدة، وما الى ذلك، على أن يستفاد من استراتيجيات وخطط العمل العربية والدولية التنموية ذات الصلة.

٤- في تفعيل دور الإعلام:

إنه لمن الأهمية بمكان تفعيل دور الإعلام في نشر مفاهيم ومنهجية التنمية البشرية المستدامة وتقديمها الى العامة بشكل مبسط، ونشر إصدارات مبسطة من التقارير الوطنية حول التنمية البشرية المستدامة، تتوجه أساساً الى غير المتخصصين.

٥- في تثمين التجربة المصرية في مجال إعداد تقرير التنمية البشرية المستدامة:

ثمن المشاركون في ورشة العمل عالياً نجاح تجربة مصر الرائدة في مجال إعداد تقرير التنمية البشرية المستدامة، وتمنوا المزيد من النجاح لهذه التجربة. كما ثمّنوا اهتمام متخذي القرار السياسي بنتائج هذا التقرير، وتطلّعوا الى مزيد من استخدام نتائج هذه التجربة من قبلهم. كذلك تطلّع المشاركون الى إمكانية الاستفادة من الخبرات المصرية في تحضير التقارير الوطنية حول التنمية البشرية المستدامة في بعض الدول العربية.

المرفق الأول

دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساندة الأجهزة الوطنية في وضع مفهوم التنمية البشرية المستدامة في إطار قابل للتنفيذ في الواقع المصري

* (١) تمت جلسة مصغرة تحت رعاية السيد/ د. وزير الإدارة المحلية و أشترك فيها محافظ الفيوم والمنوفية وسوهاج للنزول بدليل التنمية البشرية إلى مستوى المركز في تلك المحافظات للقيام بتجربة رائدة فى هذا الشأن.

(٢) جارى التحضير لعقد إجتماع السادة المستديرة الثانى الموسع للسادة المحافظين في يونيو ١٩٩٥.

**الهدف من هذه المبادرة بصورتها المنهجية لم يتم بعد.

سهير تمرة (جيب)

المرفق الثاني
عجلة التنمية البشرية

THE HUMAN DEVELOPMENT WHEEL

THE LONG TERM AGENDA
Sustainable Human Development (SHD)

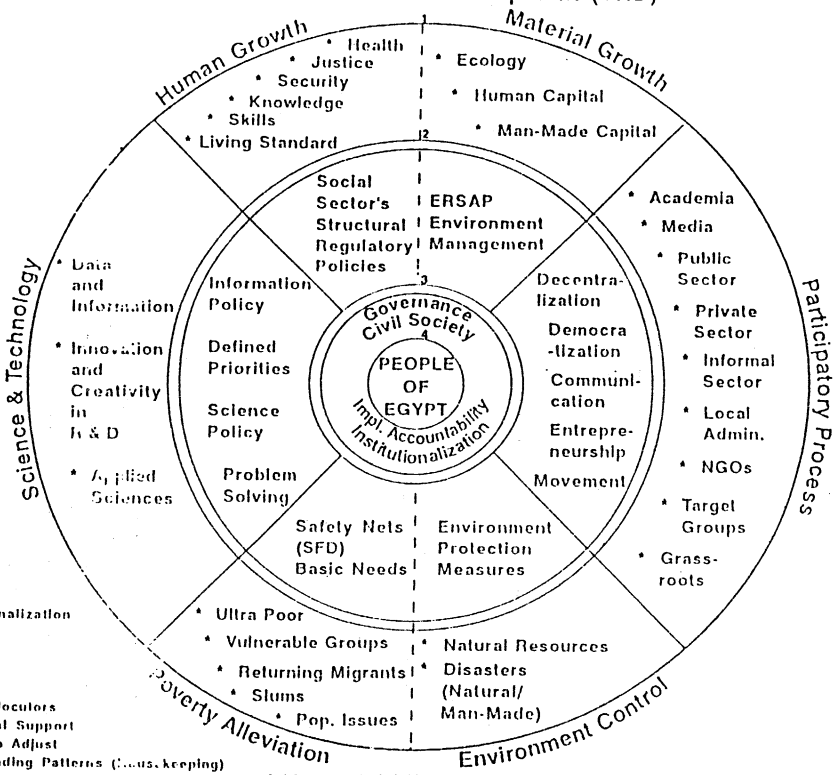

SHD PILLARS

SHD PILLARS

Key to Chart (Bridges):

1. Concept/Strategies
2. Policies/Programmes
3. Application/Institutionalization
4. Beneficiaries

Prerequisites:

1. Identification of Interlocutors
2. Legitimization/Political Support
3. Review of Priorities to Adjust Current National Spending Patterns (Focus, keeping)
4. Redeployment/Mobilization of External Resources (Intellectual/Technical/Financial)

THE PRESSING AGENDA
"Crisis Management"

Soheir Kansouh-Habib
on the Egyptian Interpretation of SHD

المرفق الثالث

حوار السادة المحافظين
حول قضايا التنمية البشرية المتواصلة
في محافظات مصر
ملخص التوصيات

مقدمة

أبرز أول تقرير عن التنمية البشرية، وقد أصدرته مصر هذا العام، تباينات هامة بين المحافظات، خصوصاً بين محافظات الوجه البحري والوجه القبلي من ناحية.. وبين المحافظات المعروفة بالمحافظات الحضرية والمحافظات الريفية من ناحية أخرى. وقد ظهر هذا التباين في دليل التنمية البشرية (HDI) الذي تضمنه التقرير المذكور آنفاً طبقاً لمعايير ومؤشرات وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس المستوى الذي وصلت إليه التنمية البشرية في العالم والذي أشار الى مدى تغاضي الأنماط الانمائية المتبعة في أكثر البلاد عن الانسان ذاته، رغم كونه المحور الأول للتنمية والهدف منها.

واستجابة من الدوائر المختصة لما جاء بهذا التقرير من عرض التباينات بصورة علمية، بادر السيد وزير الإدارة المحلية بدعوة جميع محافظي مصر الى مائدة مستديرة لاستعراض أوجه التباين ومناقشة بعض القضايا والمشاكل التي يمكن اعتبارها من المسببات الرئيسية لبروز الفروقات في مستوى التنمية البشرية بين المحافظات. وبهذه المناسبة تم تبادل بعض الخبرات حول كيفية معالجتها والسيطرة عليها تحت ظروف متباينة.

ونظراً لأهمية ما دار من نقاش وتبادل آراء حول مفهوم ومضمون وسياسات التنمية البشرية المتواصلة في محافظات مصر على امتداد عشر ساعات، سوف يقوم معهد التخطيط القومي، باعتباره المسؤول الفني عن اصدار التقرير الأول عن التنمية البشرية في مصر، وبالتعاون مع الادارة المحلية وبمساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بادماج حصيلة الحوار في كتاب يرفع الى الجهات المعنية في الدولة للأخذ في الاعتبار والمتابعة. والى أن يتم ذلك، تم تلخيص التوصيات الأولية التي أتفق الاتفاق عليها في النقاط الاحدى والعشرين التالية والتي يهدف مجموعها الى:

(أ) ضرورة انعكاس الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية على الانسان نفسه، سواء من ناحية مشاركته في وضعها أو الاستفادة العظمى منها؛

(ب) قياس هذا الانعكاس عن طريق مؤشرات بيانية في سلاسل زمنية لإمكان المتابعة، وليكن عن طريق التقرير السنوي للتنمية البشرية؛

(ج) الاهتمام ببعض المدخلات لعلاقتها الوطيدة بارتفاع وتدني معدلات التنمية البشرية؛

(د) الاصرار على إزالة الفجوات بين المحافظات وبعضها وداخل المحافظات نفسها؛

ملخص التوصيات

أولاً: اعتبار التنمية البشرية مسؤولية رئيسية للإدارة المحلية. واعتبار الأهالي جميعاً صانعي هذه التنمية. ولذلك فإن على الإدارة المحلية مسؤولية التعبير عن الاحتياجات الحقيقية للناس وعليها تعظيم استخدام الامكانيات المتاحة لتحقيقها.

ثانياً: وفقا لمبدأ المشاركة الفعالة، تصبح الأهداف والأولويات التي تضعها المحليات من منظورها الهرمي، بدءاً من القاعدة، الأساس الذي تبنى عليه استراتيجية محددة للتنمية البشرية بالتكامل والتنسيق مع الخطة القومية للدولة.

ثالثاً: الاهتمام بمتابعة الانجازات، من برامج ومشروعات، بجدية وشفافية، والتأكد من تعظيم عائدها على عامة الناس.

رابعاً: يدرك المحافظون أن المفهوم الشامل للتنمية البشرية يتجاوز العمل على زيادة الانتاج والناتج ويفوقه؛ وأن انعكاس المفهوم الشامل للتنمية البشرية في تحديد الأولويات وفي تخصيص الموارد والاستثمارات يعني واجب التصدي الفعلي والمباشر لقضايا الفقر والبطالة والأمية ولتدهور مستوى الخدمات الاجتماعية واعطاء هذه القضايا اهتماماً لا يقل عن الاهتمام بالقطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات، وهو ما يعبر عنه "الانفاق الاستثماري والنفقات الجارية".

خامساً: زيادة العناية بتنظيم وتطوير قاعدة بيانات ومؤشرات التنمية البشرية على مستوى المحليات لكي يؤخذ القرار وتحدد الأولويات بالاستناد الى معلومات أقرب ما تكون الى الواقع. وبما أنه من الضروري الحصول على البيانات الأساسية من مصادرها الأولية هذه، فيجب تدعيم مراكز المعلومات في المحافظات والمراكز والقرى ضمن شبكة متكاملة للمعلومات، مع التدريب اللازم. كما أنه من الضروري أن توحد المفاهيم والتعريفات المستخدمة في تجميع البيانات وتبويبها لتعظيم استخدامها والاستفادة منها.

سادساً: ضرورة اتباع سياسات تقضي على تباين مستويات التنمية البشرية من منطقة أو محافظة الى أخرى، وهو التباين الذي أدى الى أن بعضها تعتبر مناطق طرد بسبب

تدني الخدمات الأساسية فيها وعدم وجود فرص التعليم، وهذا ما أدى بدوره الى الهجرة الداخلية العشوائية.

سابعاً: رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة في الريف، لتقليل التفاوت مع الحضر يستلزم تعظيم المشاركة من جانب الأهالي واتباع أنماط انمائية تسعى الى أن تزيد من القيمة المضافة التي تتولد في الريف، وذلك بالعمل على زيادة كفاءة الانتاج الزراعي والتصنيع.

ثامناً: الاستمرار في الدفعة القوية التي أولتها الدولة بتنمية محافظات الصعيد معيرة اهتماماً خاصاً للتنمية البشرية وللعمل على حفز القطاعين الخاص والعام على المساهمة وزيادة الاستثمارات في هذه المحافظات، مع استكمال البنية الأساسية.

تاسعاً: العمل على تنويع مصادر الدخل والانتاج والتسويق في المناطق العمرانية الجديدة التي تتطلب أيضاً برامج وسياسات لتوفير وتحسين الخدمات الاجتماعية، ومن ثم فإن تنشيط دور الأقاليم التخطيطية، بما يحقق الاستفادة من تنوع هيكل الموارد وتكاملها مع متطلبات المناطق الصناعية، أمر غاية في الأهمية.

عاشراً: لتحقيق توازن معقول في التوزيع الديموجرافي، يجب تكثيف الجهود لتنمية محافظات الحدود التي تشمل سيناء -البحر الأحمر- الوادي الجديد- مطروح- المحور الجنوبي، وخاصة منطقة السد العالي، مع مراعاة الأوضاع الخاصة لكل من هذه المحافظات. ولن يكون هذا ممكناً إلا مع اتاحة فرص عمل حقيقية ومع اعداد شامل لحسن استخدام الأراضي ومصادر التنمية المتاحة والطاقة لتحقيق الاستمرارية في التواجد.

حادي عشر: اعتبار البيئة والتنمية وجهين لعملة واحدة. ولذلك فيجب تعظيم دور المحليات والأفراد عن طريق زيادة الوعي البيئي، سواء من خلال التعليم النظامي أو التوجيه الإعلامي. ويشمل هذا الدور التصدي لمشكلة الفقر، وخاصة في الريف، وإزالة أو تطوير الأحياء العشوائية، وتحسين أحوال السكن المتدهورة والصرف الصحي، وتطوير عملية إدارة المخلفات الصلبة والزراعية (للتخلص أو التدوير recycling)، وكذلك مشاكل التحضر وما يتصل به من الضغط على المرافق وزيادة عوادم السيارات وتلوث مياه النيل. ويتطلب كل هذا الاهتمام بالتكنولوجيا الملائمة الحديثة والتدريب على الصيانة.

ثاني عشر: البحث عن حلول عاجلة لمشكلة البطالة التي تواجهها مختلف محافظات مصر بدرجات متفاوتة. والى أن يتم ذلك عن طريق دفع عملية النمو الاقتصادي المعتمد، فعلى المحليات خلق زيادة فرص العمل وحفز القطاع الخاص على إقامة المشروعات وتعظيم الاستفادة من دور وامكانيات الصندوق الاجتماعي للتوسع في مشروعات الصناعات الحرفية، ومشروعات صغار المنتجين ومشروع المقاول الصغير، والشباب الخريجين، والأسر المنتجة وزيادة فرص العمل من خلال برامج التدريب المختلفة، وتحسين مهارات الخريجين، وكذلك المعاونة على الاستفادة من هذه الفرص.

ثالث عشر: قيام المحليات بدور فعال في تعزيز استراتيجية تطوير التعليم، والتصدي الحاسم لمشكلة الأمية مع التركيز على:

(أ) تخفيض، تسرب التلاميذ في سن الالزام تم القضاء عليه نهائياً، وخاصة في المناطق الريفية وبالنسبة للإناث؛ وذلك يتطلب التعجيل بالوصول بالمدارس الى التجمعات المحدودة والنائية وتدعيم مدرسة الفصل الواحد؛

(ب) تخفيض معدلات أمية الكبار (البالغين) وخاصة بين النساء؛

(ج) تحسين الخدمة التعليمية؛

(د) توثيق التعاون بين الجامعات الإقليمية والوحدات المحلية التعليمية والتدريبية مع الاهتمام بالتدريب المهني.

رابع عشر: مواصلة وتكثيف الجهود التي تبذلها أجهزة تنظيم الأسرة لمواجهة الزيادة السكانية المرتفعة، بما في ذلك الخدمات الصحية المقدمة للحوامل ورعاية الرضع، مع التسليم بأن الحل الحقيقي للمشكلة السكانية وما تتركه من تأثيرات سلبية على التنمية يكمن في دفع عملية التنمية ذاتها.

خامس عشر: الاقرار بأن المرأة شريك كامل للرجل في عملية التنمية، والتعاون لوضع توصيات المؤتمر القومي للمرأة، الذي عقد أخيراً تحت اسم "المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، موضع العناية والتنفيذ.

سادس عشر: اعطاء الطفل المصري حقه في الرعاية الكاملة.

سابع عشر: العناية بمشاكل الشباب وتعظيم انتمائهم ووعيهم السياسي واهتمامهم بالقضايا الإنمائية مع مراعاة الطموحات الثقافية والترفيهية والابداعية.

ثامن عشر: تنشيط وتدعيم دور الجمعيات الأهلية في مجالات التنمية، مع مراعاة تحريرها من القيود البيروقراطية المشددة وإعادة تنظيمها بما يحقق أهدافها الحقيقية مع الاقلال من الاعتماد على موارد الدولة والعمل على زيادة مواردها الذاتية.

تاسع عشر: تعظيم دور الاعلام (بكافة وسائله وأجهزته) في مجال التنمية البشرية واسهامه في ترشيد اختيارات الناس والنقد البناء وإلقاء الضوء على ما يتم من انجازات ناجحة تساهم في تحقيق التنمية البشرية. وهناك اقتراح، على سبيل المثال، أن يتبنى الاعلام، بالتعاون مع الادارة المحلية، مشروعاً وطنياً يهدف الى تعريف الشباب ببلدهم، بأن تجوب جموع الشباب أرجاء مصر وفق برنامج عمل محدد.

عشرون: اصدار تقرير التنمية البشرية سنوياً إيلاء الاعتبار لما جاء في البند خامساً، المذكور أنفاً، والتوصية بأن ينزل التقرير الثاني بدليل ومؤشرات التنمية البشرية الى مستوى المراكز في ثلاث أو أربع محافظات كمحاولة رائدة، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية جميعها.

واحد وعشرون: ادراكاً لكون التنمية البشرية عملية متعددة الجوانب ومتشابكة وتحتاج الى مدى زمني طويل، يرى السادة المحافظون أن يتم هذا الحوار بصفة دورية، على أن تكون مجموعة عمل منهم تتولى التحضير لهذه اللقاءات وتحديد جدول الأعمال لكل اجتماع وترجمة ما يستخلص منه من توصيات الى برامج محددة.

المرفق الرابع

قائمة بأسماء المشاركين

ألف- الخبـراء

- السيد عقيل عقيل
مدير شعبة قضايا
التنمية الاجتماعية وسياساتها
هاتف: ٦٦١٤٥٨/٦٦١٤٠٠
فاكس: ٦٩٤٩٨١/٢
ص.ب: ٩٢٧١١٥
عمان، الأردن

- السيد جورج قصيفي
رئيس قسم التنمية البشرية
شعبة قضايا
التنمية الاجتماعية وسياساتها
هاتف: ٦٦١٤٥٨/٦٦١٤٠٠
فاكس: ٦٩٤٩٨١/٢
ص.ب: ٩٢٧١١٥
عمان، الأردن

- السيد نبيل النواب
مستشار إقليمي
شعبة قضايا
التنمية الاجتماعية وسياساتها
هاتف: ٦٦١٤٥٨/٦٦١٤٠٠
فاكس: ٦٩٤٩٨١/٢
ص.ب: ٩٢٧١١٥
عمان، الأردن

- السيد عثمان محمد عثمان
مستشار/ مدير مركز التخطيط العام
معهد التخطيط القومي
هاتف: ٢٦٢٧٨٤٠
فاكس: ٢٦٣٤٧٤٧
شارع صلاح سالم، مدينة نصر
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد شنودة سمعان شنودة
أستاذ، معهد التخطيط القومي
هاتف: ٢٦٢٧٨٤٠
فاكس: ٢٦٣٤٧٤٧
ص.ب: ٢٧٥٢ الحرية
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد هدى محمد صبحي مصطفى
معهد التخطيط القومي،
مركز التخطيط العام
هاتف: ٢٦٢٧٣٧٢
فاكس: ٢٦٣٤٧٤٧
طريق صلاح سالم، نصر
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد محمد سمير مصطفى
معهد التخطيط القومي
هاتف: ٢٦٢٧٨٤٠
طريق صلاح سالم، نصر
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد أوليغ سيريجان
إدارة خدمات الدعم
والإدارة من أجل التنمية
هاتف: ٩٦٣٤٦٧٨(٢١٢)
فاكس: ٩٦٣١٢٦٥(٢١٢)
نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

- السيدة نجاة خنتوش
إدارة خدمات الدعم
والادارة من أجل التنمية
هاتف: ٩٦٣٦٢٠٧(٢١٢)
فاكس: ٩٦٣١٢٦٥(٢١٢)
نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

- السيد أحمد بلغنو
مساعد الممثل المقيم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٣/٧٤٤٩٠٢-٣١٣٠٢
فاكس: ٧٤٨٠٥٢-٢١٣٠٢
ص.ب: ٨٢٣
الجزائر، محطة (١٦٠٠٠)
الجزائر

- السيد أديب نعمة
مستشار في الشؤون التنموية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٨/٦/٨٢٢١٤٥
فاكس: ١/٦٠٣٤٦٠
بيروت، لبنان

- السيدة آنا منصور
مستشارة في شؤون التنمية البشرية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٨/٦/٨٢٢١٤٥
فاكس: ١/٦٠٣٤٦٠
بيروت، الجمهورية اللبنانية

- السيد خليل نخلة
مدير المشروع الفلسطيني
للتنمية البشرية
برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي/ب.أ.ب.ب
هاتف: ٣٢/٢٢/٨١٠٨١٢(٩٧٢٢)
فاكس: ٨١٠٧٦٨(٩٧٢٢)

- السيد رضا زطال
مسؤول برنامج وطني
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٢٦٤٠١١(٢١٦١)
فاكس: ٥٦٠٠٩٤(٢١٦١)
٦١ شارع باب بنات
تونس

- السيدة رلى جقمان
مسؤول إدارة مشاريع
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٨١٠٨٨٢(٩٧٢)
فاكس: ٨١٠٧٦٨(٩٧٢)
ص.ب: ٥١٣٥٩
القدس، فلسطين

- السيدة سبيكة محمد النجار
مسؤولة برامج التنمية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٧٢٥٥٥٢-٩٧٣
فاكس: ٧٢٩٩٢٢-٩٧٣
ص.ب: ٢٦٨١٤
المنامة، دولة البحرين

- السيدة سلوى محمد الحبيب
مسؤولة برامج وطنية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٧٧٣١٢١/٧٨٣٦٢٠
(٢٤٩١١)
فاكس: ١٥١٦٧٤١(٨٧١)
ص.ب: ٩١٣
الخرطوم، السودان

- السيدة سهير قنصوة حبيب
الممثل المقيم المساعد
برنامج الأمم المتحدة الانمائي
هاتف: ٧٦٨٢٣٤-٢٠٢
فاكس: ٧٧٩١٤٥-٢٠٢
ص.ب: ٩٨٢
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد عبدالله الدردري
مدير البرنامج الوطني
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٣٣٣٦٨٠٠(٩٦٣١١)
فاكس: ٣٣٢٧٧٦٤(٩٦٣١١)
ص.ب: ٢٣١٧
دمشق، الجمهورية العربية السورية

- السيد محمد طاهر شفيق عنبتاوي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٣٣٣٠٨٥٥/٥٦-٢١٨٢١
فاكس: ٣٣٣٠٨٥٦-٢١٨٢١
ص.ب: ٣٥٨
طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية

- السيدة مريم زنيبر صفريوي
الممثلة المقيمة المساعدة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٧٠٣٥٥٥(٧)٢١٢
فاكس: ٧٠١٥٦٦(٧)٢١٢
الرباط، المغرب

- السيدة مها النعيمي
مساعدة برامج أقدم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٨٨٧٤٣٢١/٥(٩٦٤١)
فاكس: ٨٨٦٢٥٢٣(٩٦٤١)
ص.ب: ٢٠٤٨، العلوية
بغداد، العراق

- السيدة نائلة الباهي
مسؤولة برامج
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥٣٢٩٨٧٠/١/٢-٩٦٥
فاكس: ٥٣٢٥٨٧٩-٩٦٥
الكويت

- السيد ابراهيم جعفر السوري
رئيس قسم التنمية البشرية، وحدة البحوث والدراسات السكانية
جامعة الدول العربية
هاتف: ٣٤٠٤٣٠٦
فاكس: ٣٤٠١٤٢٢
٢٢أ شارع طه حسين، الزمالك
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد ابراهيم جياب
خبير، إدارة تنمية القوى العاملة
منظمة العمل العربية
هاتف: ٣٤٨٤٨٢٦/٢٣(٢٠٢)
فاكس: ٣٤٨٤٩٠٢(٢٠٢)
ص.ب: ٨٠٤
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد ابراهيم علي هاشم السادة
مدير التخطيط الاجتماعي
المجلس الأعلى للتخطيط
هاتف: ٤١٠٨٤٥
فاكس: ٤٢٥٥٥٥
ص.ب: ١٨٥٥
الدوحة، قطر

- السيد أحمد الشريان
مستشار، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
هاتف: ٦٨٥٤٨٦-٩٧٣
فاكس: ٦٨٦٩٩٩-٩٧٣
ص.ب: ٣٢٣٣٣
المنامة، البحرين

- الشيخ أحمد محمد جبر آل ثاني
الأمين المساعد للتخطيط
المجلس الأعلى للتخطيط
هاتف: ٣٢٨٠٤٤
فاكس: ٤٢٥٥٥٥
ص.ب: ١٨٥٥
الدوحة، قطر

- السيد اسماعيل صبري عبدالله
رئيس منتدى العالم الثالث
هاتف: ٣٤٨٨٠٩٢
٣٩ شارع الدقي، القاهرة
جمهورية مصر العربية

- السيد أشرف أحمد حسين
باحث، مركز البحوث العربية
هاتف: ٣٦٢٥٦٨٧
فاكس: ٣٦٢٧٣٢١
١٤ شارع عبد العزيز الدريني، المنيل
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد الحبيب الشاغال
نائب المدير
إدارة المنظمات الدولية والمؤتمرات
وزارة الخارجية
هاتف: ٨٣٣٠٧١-٢٦٣٠٢٢
فاكس: ٧٨٥٩٣٢-٥٦٧٣٨٦
القصبة، تونس

- السيد النعيم سليمان عباس
نائب مدير تعداد السكان
الجهاز المركزي للإحصاء
هاتف: ٧٧٤٥٦٦
ص.ب: ٧٠٠
الخرطوم، السودان

- السيدة أماني رجب البنا
معيدة، كلية التجارة، جامعة عين شمس
هاتف: ٢٠٣٠٨٢١
ص.ب: ١٨ الخلفاوي
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيدة أمنية جمعة
المديرة الإقليمية لافريقيا لاختيار
الخبراء الدوليين
الأمم المتحدة، اليونيدو
هاتف: ٧٦٨٥١٧
فاكس: ٧٧٩١٤٥(٢٠٢)
١١٩١ شارع كورنيش النيل
القاهرة، مصر

- السيد باقر النجار
أستاذ جامعي
جامعة البحرين
هاتف: ٤٤٩٣٠١/٧٨٠٢٥٩
فاكس: ٤٤٩٦٥٥
ص.ب: ٣٢٠٣٨
المنامة، البحرين

- السيد جامع عمر إدله
مدير الدائرة العربية
وزارة الخارجية
هاتف: ٣٥٣٣٤٢
فاكس: ٣٥٣٨٤٠
ص.ب: ٣٩٤٧
جيبوتي

- السيد حسن شحاتة
مدرس مساعد
كلية الهندسة/ جامعة عين شمس
مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية

- السيد حسين الجمال
أمين عام صندوق التنمية الاجتماعية
هاتف: ٣٠٣٨٩٣
فاكس: ٣٠٣٠٨٩١
شارع القصر العيني
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيدة خديجة عبد لاوي
رئيسة مصلحة التشغيل والأنشطة
التربوية والاجتماعية
الوزارة المكلفة بالسكان
هاتف: ٧٦٠٨٤٢(٧)٢١٢
فاكس: ٧٦٤٥٧٦(٧)٢١٢
ص.ب: ٤٤٩
الرباط، المغرب

- السيد راشد عبدالله حسن المرزوقي
باحث اقتصادي/الأمانة العامة
المجلس الأعلى للتخطيط
هاتف: ٣٢٨٠٤٤
فاكس: ٤٢٥٥٥٥
ص.ب: ١٨٥٥
الدوحة، قطر

- السيد سامي عصر
خبير الدراسات والبحوث
المجلس العربي للطفولة والتنمية
هاتف: ٣٤٠٨١١١
صزبز ١٥ الأورمان
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد سعد الدين جادالله
مدير المشروع الوطني لبحوث تنمية القوى العاملة وتخطيط التعليم
جامعة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٦٦٧٢١٨-٩٧١٣
فاكس: ٦٥٧٧٠٣-٩٧١٣
ص.ب: ١٧٧٧٧
العين، الإمارات العربية المتحدة

- السيد طالب ابراهيم عبدالمحسن العقابي
مدير عام دائرة تخطيط القوى العاملة
هيئة التخطيط، مجلس الوزراء
هاتف: ٨٨٨٨٤٣٢/٥٤٣٣٩٣١
الكرخ، كرادة مريم
بغداد، العراق

- السيد عابدين صالح
خبير، مكتب اليونسكو الاقليمي
هاتف: ٣٥٤٥٥٩٩
فاكس: ٣٥٤٥٢٩٦
جاردن سيتي، القاهرة
جمهورية مصر العربية

- السيد عبدالعزيز الجلال
مدير عام شؤون الانسان والبيئة
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
هاتف: ٤٨٢٩٤٨٤
فاكس: ٤٨٢٩٠٨٩
ص.ب: ٨٥١٦٧
الرياض ١١٦٩١
المملكة العربية السعودية

- السيد عبدالله على عيسى
مدير عام البحوث
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
هاتف: ٣٤٨٤٨٢٣
فاكس: ٣٤٨٤٩٠٢
الدقي، مجمع الاصلاح الزراعي
الجيزة، جمهورية مصر العربية

- السيد عبدو قاعي
أخصائي في علم الاحصاء الاجتماعي
مؤسسة ريتش-ماس للدراسات
هاتف: ٤٥٦١٧١
فاكس: ٤٢٩٣٦٩
بيروت، الجمهورية اللبنانية

- السيد عطا سليم
مدير دائرة التنمية الصناعية
وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة
هاتف: ٩٩٥٩٠٣٢-٢-٩٧٢
فاكس: ٩٨٠٠٤١-٢-٩٧٢
القدس، فلسطين

- السيد علي نصار
مستشار/مدير مركز الأساليب التخطيطية
هاتف: ٢٦٣٨٣٧٩
فاكس: ٢٦٣٤٧٤٧
شارع صلاح سالم، مدينة نصر
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد عمادالدين أحمد عبدالسلام
مساعد مدير إدارة العون الفني
وزارة التخطيط الاجتماعي
هاتف: ٧٧٥٤٩٥/
٧٧٩٠٠٨/٧٧٦١٠١
ص.ب: ١٦٥٨
الخرطوم، السودان

- السيد كامل المنسي
مسؤول دائرة الاحصاء الفلسطيني
المركزية
هاتف: ٩٩٥١١٠١(٩٧٢٢)
فاكس: ٩٩٥٢٧٩٧(٩٧٢٢)
ص.ب: ١٦٤٧ الرام
القدس، فلسطين

- السيد محمد الأمين فارس
مدير إدارة تنمية القوى العاملة
منظمة العمل العربية
هاتف: ٣٤٨٢٨٢٦/٢٣(٢٠٢)
فاكس: ٣٤٨٤٩٠٢(٢٠٢)
ص.ب: ٨٠٤
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد محمد عبدالله كمالي
مساعد مدير المشروع الوطني
لبحوث تنمية القوى العاملة
وتخطيط التعليم
جامعة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٦٦٧٢١٨-٩٧١٣
فاكس: ٦٥٧٧٠٣-٩٧١٣
ص.ب: ١٧٧٧٧
العين، الإمارات العربية المتحدة

- السيد محمد غضية
خبير اقتصادي/رتبة مدير عام
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
هاتف: ٩٩٨٠٠٤٤(٩٧٢٢)
فاكس: ٩٩٨٠٠٤٦(٩٧٢٢)
ص.ب: ٥٤٣١٩ الرام
القدس، فلسطين

- السيد محمد محمود الإمام
نائب الرئيس
الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
هاتف: ٣٤٨٨٠٩٢
شارع الدقي
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد محمود شريف
وزير الإدارة المحلية
وزارة الإدارة المحلية
هاتف: ٣٤٩٧٦٥٦
الدقي، القاهرة
جمهورية مصر العربية

- السيد مراد شريط
مدير مكتب إدارة خدمات الدعم
التنموي والإدارة من أجل التنمية
هاتف: ٧٩٨٥٨٥٠(٤١٢٢)
فاكس: ٧٣٣٣٦٨٠(٤١٢٢)
جنيف، سويسرا

- السيد نادر الفرجاني
مدير مركز المشكاة للبحوث
هاتف: ٣٤٠٦٤٨٢
٤أ شارع محمد مظهر، الزمالك
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- السيد نبيل نوفل
مستشار التربية
مكتب اليونسكو الإقليمي
هاتف: ٣٥٤٥٥٩٩
فاكس: ٣٥٤٥٢٩٦
جاردن سيتي، القاهرة
جمهورية مصر العربية

- السيدة نجاة هزاود
كاتبة شؤون خارجية
وزارة الخارجية والتعاون
هاتف: ٢١٢(٧)٧٣٠٧٨٧
فاكس: ٢١٢(٧)٧٣٠٢٩٠
الرباط، المغرب

باء- المنظمون

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
هاتف: ٦٩٤٣٥١
فاكس: ٦٩٤٩٨١/٢
ص.ب: ٩٢٧١١٥
عمان، الأردن

- معهد التخطيط القومي
هاتف: ٢٦٢٧٨٤٠
فاكس: ٢٦٣٤٧٤٧
شارع صلاح سالم، مدينة نصر
القاهرة، جمهورية مصر العربية

- إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية
١،١٠٠١٧ بلازا هيئة الأمم
نيويورك
الولايات المتحدة الأمريكية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المكتب الإقليمي للدول العربية
هاتف: ٢١٢)٩٠٦٥٠٠٠(
فاكس: ٢١٢)٨٢٦٢٠٥٧(
١،١٠٠١٧ بلازا هيئة الأمم
نيويورك
الولايات المتحدة الأمريكية